2
المنتدى الخليجي
للإعلام السياسي
ARAB GULF FORUM
FOR POLITICAL MEDIA

الإعلام وثقافة الاختلاف

13 نوفمبر 2014
مملكة البحرين

جلسات المنتدى

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

المحتويات

المنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ

انطلاق المنتدى
إنابة راعي الحفل لوزير الدولة لشؤون المتابعة
استقبال راعي المنتدى لرئيس وأعضاء مجلس أمناء المعهد
أعضاء اللجنة العليا للمنتدى
الإعلام وثقافة الاختلاف
كلمة المنتدى
برنامج المنتدى
المتحدثون
كلمة الافتتاح
كلمة الضيف الرئيس
معايير جائزة المنتدى
جلسات المنتدى
متحدثو الجلسة الأولى
الجلسة الأولى: التعددية الإعلامية
متحدثو الجلسة الثانية
الجلسة الثانية : الإعلام الجديد
متحدثو الجلسة الثالثة
الجلسة الثالثة: صناعة الرأي العام عبر الفضائيات

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

وليّ العهد
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدّى
مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقّر
مملكة البحرين

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

يتقدّم

معهد البحرين للتنمية السياسيّة

بخالص الشكر وعميق الامتنان إلى

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء الموقّر

على رعايته الكريمة

للمنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ

«الإعلام وثقافة الاختلاف»

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

تحت رعاية معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء الموقّر
انطلاق المنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ

تحت رعاية معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، انطلقت يوم الخميس الموافق 13 نوفمبر 2014 فعاليات المنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ والذي نظّمه معهد البحرين للتنمية السياسيّة تحت شعار "الإعلام وثقافة الاختلاف"، حيث عقد المنتدى في قاعة المؤتمرات الكبرى بفندق الخليج وبمشاركة نخبة من الإعلاميين والصحفيين الخليجيّين والعرب والمهتمين بالشأن الإعلامي والسياسيّ الخليجيّ.

يستضيف المنتدى الخليجيّ كوكبة متخصصة في الشأن السياسيّ والإعلامي الخليجيّ، هادفاً في جولته الثانية إلى تعزيز ثقافة الاختلاف والتعددية بثوابت وطنية لمجتمع الخليج العربي، الذي يتسم بأنه مجتمع متجانس ومترابط، وتجمعه وحدة الهدف والمصير، وذلك بما يعزز من قدرته على النهوض والتنمية خاصة في ظل التحديات الراهنة، وفي ضوء ما يشكله الإعلام من أهمية في تشكيل الوعي وصياغة توجهات الشعوب.

ويأتي المنتدى استكمالاً لما حققه "المنتدى الخليجيّ للإعلام السياسيّ" في نسخته الأولى في ديسمبر 2013 من نجاح ملموس في تسليط الضوء على موضوع "دور الإعلام في التنشئة السياسيّة"، ومن ثم جاء اختيار موضوع "الإعلام وثقافة الاختلاف" بهدف فتح آفاق واسعة للحوار حول كيفية الارتقاء بواقع المشهد الإعلامي نحو تأصيل وترسيخ ثقافة الحوار الهادئ والعقلاني، وإفساح المجال لتبادل الآراء والأفكار، والتقريب بين الثقافات بعيداً عن لغة التأجيج والإثارة التي باتت تهدد وحدة وتماسك المجتمعات.

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء..
ينيب وزير الدولة لشؤون المتابعة لافتتاح المنتدى

أناب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، سعادة وزير الدولة لشؤون المتابعة، السيد محمد بن إبراهيم المطوع، لافتتاح أعمال المنتدى الخليجيّ للإعلام السياسيّ. وفي لقاء له مع تلفزيون البحرين بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية تحدث الأستاذ المطوع عن دور الإعلام فقال: "بالإضافة إلى الدور التثقيفي.. دور الإعلام دور داعم لتوجهات الوطن.. وتطلعات المواطن.. وأن يكون عاملا لتعزيز إدارة الاختلاف".

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء الموقّر
يستقبل رئيس وأعضاء مجلس أمناء
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

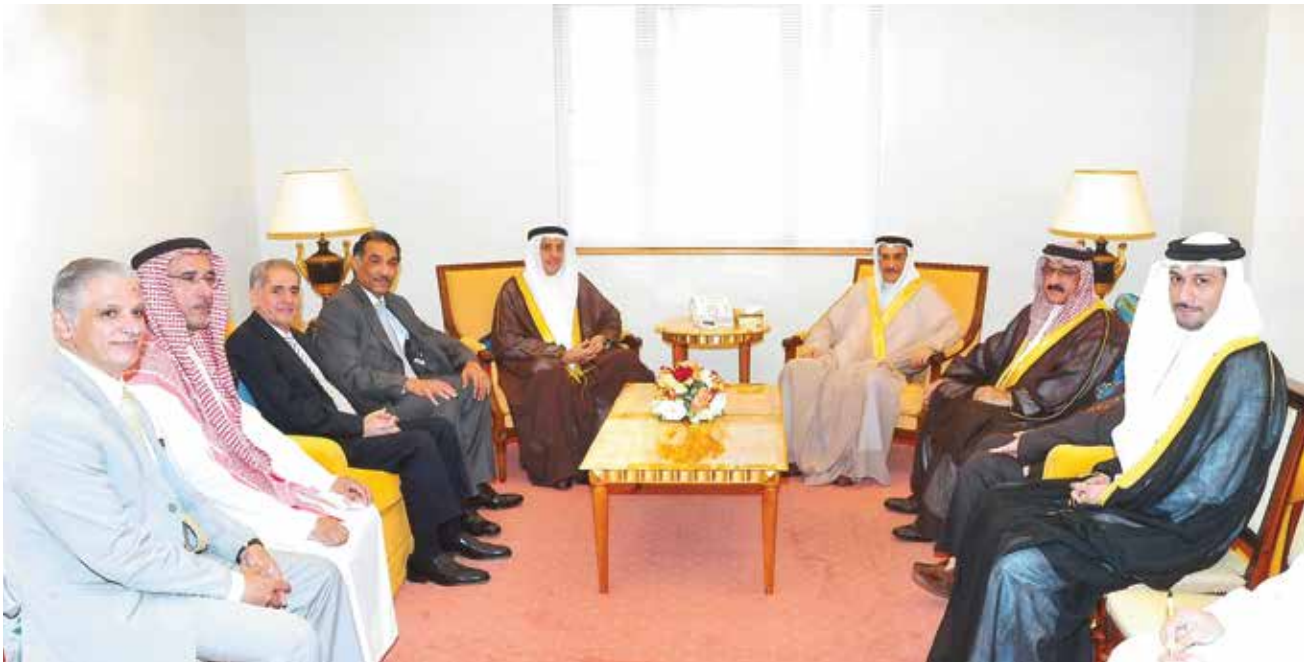

أعضاء اللجنة العليا للمنتدى

البروفيسور فؤاد شهاب
رئيس اللجنة العليا
نائب رئيس مجلس أمناء
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

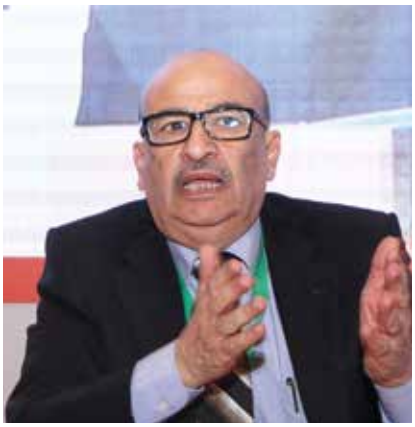

عبيدلي العبيدلي
عضو
صحفي وخبير إعلامي

د. ياسر العلوي
أمين عام المنتدى
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

علي البحار
عضو
رئيس قسم التدريب السياسيّ
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

خالد فياض
عضو
الخبير السياسيّ
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

خالد الخياط
عضو
المستشار الإعلامي القائم بأعمال
مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

«الإعلام وثقافة الاختلاف»

المنتدى الخليجي للإعلام السياسي
ARAB GULF FORUM FOR POLITICAL MEDIA

يأتي المنتدى الخليجيّ للإعلام السياسيّ في نسخته الثانية لعام 2014م، ليسلط الضوء على واحدة من القضايا التي باتت تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام في الفكر المعاصر، وهي "الإعلام وثقافة الاختلاف"؛ إذ أصبح الإعلام لاعباً محورياً مؤثراً في تشكيل وعي الشعوب وتوجهاتهم، وأداة فعالة للتواصل والحوار بين الثقافات والحضارات المختلفة.

وفي ظل واقع التعددية، والتنوّع عادة ما تبرز الاختلافات في وجهات النظر والرؤى والأفكار تجاه العديد من القضايا بين المجتمعات وبعضها البعض، وداخل المجتمع الواحد، باعتبارها ظاهرة صحية، تشير إلى حيوية المجتمع وتحضّره، ولكنها في الوقت ذاته تتطلب التعامل معها وإدارتها بعقلانيّة ومرونة وفكر منفتح.

ومن هنا يأتي دور الإعلام كأداة فعالة، إذا أحسن استغلاله بشكل إيجابي، في التقريب بين الثقافات ووجهات النظر وخلق أرضية مشتركة للتفاهم والتعاون، بمعنى أن الإعلام يمكن أن يكون أداة لاحتواء الاختلافات والحيلولة دون تأجيج الأزمات والصراعات بأنواعها الفكرية والإيديولوجية والحيلولة دون تفاقمها على نحو يهدد استقرار المجتمعات، وذلك من خلال الطرح المتوازن للحقائق والتعامل بموضوعية وحيادية ونزاهة مع مختلف القضايا، بعيداً عن محاولات التأجيج والإثارة أو الانحياز لطرف على حساب آخر.

وكغيره من المجتمعات فإنّ المجتمع الخليجيّ ورغم ما يجمعه من سمات وقواسم مشتركة، إلا أنه لم يكن بمنأى عن الاختلاف والتعددية كسُنّةٍ كونيّةٍ، ارتبطت بالبشرية على مر العصور، خصوصاً في ظل ما يعيشه المجتمع الخليجيّ من طفرة حضارية وثقافية وتنوع فكري متعدد الاتجاهات؛ ولذلك جاء اختيار "الإعلام وثقافة الاختلاف" كموضوع رئيسي للمنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ، بهدف تعزيز ثقافة الاختلاف والتعددية وفق ثوابت تراعي خصوصية المجتمع الخليجيّ، وتعمل على صياغة رؤية وطنية خليجية لدور الإعلام الخليجيّ في إدارة الاختلاف، وتعمل على فتح آفاق واسعة للحوار الهادئ والعقلاني، وتتيح المجال لتبادل الأفكار بشأن أبرز القضايا والمستجدات الراهنة.

وتكتسب قضية "الإعلام وثقافة الاختلاف" أهميتها في ضوء التحديات الراهنة التي تمر بها المنطقة، واختلاف الرؤى والأفكار تجاه مسارات وتفاعلات الأحداث وتداعياتها على مستقبل المنطقة ككل، خصوصاً فيما يتعلق بمستقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتالي فإنّ تعاطي الإعلام مع التطورات المتسارعة على الساحة بات يستدعي دراسة ومناقشة اتجاهات الرؤى الإعلامية الخليجيّة لبلورة رؤية وطنية فاعلة تعمل على تعزيز تماسك ووحدة المجتمعات التي يجمعها هدف ومصير مشترك.

وتأتي صيغة هذا الحدث على هيئة "منتدى" لتدارس ومناقشة الرؤى والطروحات من قبل المختصين والمعنيين على المستوى السياسيّ والإعلامي الخليجيّ، استكمالاً لسلسلة المنتديات التي دشنها معهد البحرين للتنمية السياسيّة لكي تكون فضاءً للتبادل الفكري المنتج الذي يخدم القضايا المعاصرة للمنطقة.

الهدف

تعزيز ثقافة الاختلاف والتعددية انطلاقاً من الثوابت الوطنية لمجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المشاركون بالمنتدى

المعنيون والمهتمون بالشأن الخليجيّ من:

- الإعلاميين.
- السياسيّين.
- الجمعيات المهنية والسياسيّة.
- الصحفيين والكتّاب ورجال الفكر.
- الأكاديميين والطلبة في مجالي السياسة والإعلام.
- النشطاء في مجال الإعلام الاجتماعي.

كلمة المنتدى

بات الإعلام لاعباً محورياً مؤثّراً في تشكيل وعي الشعوب وتوجهاتهم، وكثيراً ما يطلق على الإعلام بأنه السلطة الرابعة؛ نظراً لما يمتلكه من قوة تأثير وقدرة على الإقناع وتوجيه الرأي العام، سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية المسموعة والمقروءة والمرئية أو وسائل الإعلام الجديد المتمثلة في المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية أو وسائل الإعلام الاجتماعي التي عزّزت من دور الإعلام في المجال السياسيّ، بحيث أصبح وسيطاً في عملية الاتصال السياسيّ، ومساهماً رئيسيّاً، في صياغة وتشكيل العملية السياسيّة في المجتمعات.

وتتعزز قدرة وسائل الإعلام في لعب دور أكثر حرية في المجتمعات كلما كان هامش الحريات مرتفعاً من خلال إفساح المجال أمامها لتسليط الأضواء على المشاكل السياسيّة والاقتصادية والأمنية وغيرها، وتبادل الآراء والأفكار حولها، ولكن بطبيعة الحال ينشأ الاختلاف كنتيجة طبيعية لتعدد الاتجاهات والانتماءات السياسيّة والفكرية والأيدولوجية في المجتمع، وهنا تكمن الخطورة، إذا لم تتوفر الآليات الحضارية لإدارة الاختلاف الناتج عن تعدد الآراء والاتجاهات بعقلانية ومرونة وفكر منفتح، والتي توظف الاختلاف بشكل إيجابي يسهم في الوصول إلى توافقات تخدم المصالح الوطنية للمجتمع ككل.

ومن هنا جاء المنتدى الخليجيّ للإعلام السياسيّ في نسخته الثانية لعام 2014م ؛ليسلّط الضوء على موضوع "الإعلام وثقافة الاختلاف"؛ بهدف تعزيز ثقافة الاختلاف والتعدّديّة انطلاقاً من الثوابت الوطنية لمجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في محاولة للوصول إلى مقاربة لتفعيل دور الإعلام بشكل أكبر في التقريب بين الثقافات وخلق أرضية مشتركة للتفاهم والتعاون، واحتواء الاختلافات والحيلولة دون تأجيج الأزمات، وفتح آفاق واسعة للحوار الهادئ والعقلاني.

وقد عُقد المنتدى بمشاركة كوكبة من أبرز الإعلاميين الخليجيّين والعرب، في أجواء حضارية تعكس ما تتمتع به مملكة البحرين من انفتاح وحرية وديمقراطية، والتي أسهمت بدورها في تمازج رؤى وأفكار المشاركين نحو رؤية إعلامية خليجية فاعلة ترمي إلى معالجة الظواهر السلبية التي تشهدها الساحة الإعلامية العربية والخليجية والعمل على تعزيز تماسك ووحدة المجتمعات التي يجمعها هدف ومصير مشترك.

وجاء المنتدى استكمالاً لسلسلة المنتديات التي دشّنها معهد البحرين للتنمية السياسيّة لكي تكون فضاءً للتبادل الفكري المنتَج الذي يخدم القضايا المعاصرة للمنطقة، كما تم توثيق المادة العلمية والنقاشات التي طرحت خلال المنتدى في هذا الإصدار؛ لكي تكون مرجعاً للباحثين والمهتمين في مجالات الإعلام السياسيّ.

د. ياسر العلوي
أمين عام المنتدى
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

برنامج المنتدى

9:30 – الجلسة الافتتاحية

- كلمة نبيل بن يعقوب الحمر
  مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسيّة
- كلمة المتحدث الرئيس - سامي النصف - وزير الإعلام والمواصلات الأسبق - دولة الكويت
- الإعلان عن معايير جائزة الإعلام السياسيّ الخليجيّ للمنتدى

10:15 – استراحة

10:45 – الجلسة الأولى: التعددية الإعلامية

- شيماء رحيمي - مذيعة بتلفزيون البحرين
- عبدالعزيز الخميس - رئيس تحرير جريدة العرب اللندنية
- د. أنور الرواس - رئيس مجلس إدارة جامعة ظفار
- عبيدلي العبيدلي - كاتب صحفي وخبير إعلامي

12:00 – استراحة

12:15 – الجلسة الثانية: الإعلام الجديد

- سامي هجرس (مدير الجلسة) - مستشار التطوير الإعلامي بالإدارة العامة للإذاعة والتلفزيون
- نادية التركي - مسؤولة قسم السياسة بصحيفة الشرق الأوسط الدولية
- د.عمار بكار - المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة نعم للإعلام الرقمي
- سلطان بتاوي - مدير وحدة الإعلام الاجتماعيّ بقناة العربية

13:30 – غداء

14:30 – الجلسة الثالثة: صناعة الرأي العام عبر الفضائيات

- عهدية أحمد (مدير الجلسة) مدير القناة الأجنبية بتلفزيون البحرين
- فيصل بن حريز - قناة سكاي نيوز عربية
- منتهى الرمحي - قناة العربية
- عبدالله المديفر - قناة روتانا خليجية

المتحدثون

الجلسة الافتتاحية

متحدثو الجلسة

نبيل الحمر
مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام
رئيس مجلس أمناء
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

سامي النصف
وزير الإعلام والمواصلات الأسبق
دولة الكويت

الجلسة الأولى: التعددية الإعلامية

مدير الجلسة

شيماء رحيمي
مذيعة
هيئة شؤون الإعلام

متحدثو الجلسة

عبدالعزيز الخميس
رئيس تحرير
جريدة العرب اللندنية

د. أنور الرواس
رئيس مجلس إدارة جامعة ظفار
سلطنة عمان

عبيدلي العبيدلي
كاتب صحفي
وخبير إعلامي

الجلسة الثانية: الإعلام الجديد

مدير الجلسة

سامي هجرس
مستشار
تطوير إعلامي

متحدثو الجلسة

نادية التركي
مسؤولة قسم السياسة
صحيفة الشرق الأوسط الدولية

د. عمار بكار
المؤسس والرئيس التنفيذي
مجموعة نعم للإعلام الرقمي

سلطان بتاوي
مدير وحدة الإعلام الاجتماعي
قناة العربية

الجلسة الثالثة: صناعة الرأي العام عبر الفضائيات

مدير الجلسة

عهدية أحمد
مدير القناة الأجنبية
تلفزيون البحرين

متحدثو الجلسة

فيصل بن حريز
قناة سكاي نيوز عربية

منتهى الرمحي
قناة العربية

عبدالله المديفر
قناة روتانا خليجية

كلمة الافتتاح

سعادة المستشار نبيل بن يعقوب الحمر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء راعي المنتدى

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور الكرام

يطيب لي بداية أن أرحب بكم في افتتاح أعمال المنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ بمملكة البحرين، والذي يحظى للعام الثاني على التوالي بالرعاية الكريمة من لدن معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، شاكرين لمعاليه اهتمامه وحرصه على شمول المنتدى برعايته الكريمة والتواجد بيننا اليوم الذي يعد تجسيداً لما توليه مملكة البحرين من دعم ومساندة للمنتديات والفعاليات الهادفة لتطوير صناعة الإعلام وتوظيفها فيما يخدم جهود التنمية والاستقرار.

السيدات والسادة الحضور الكرام،،

إن الإعلام يكتسب من الأهمية ما يجعله ركنا أساسيا من أركان بناء الدول، ولم يعد قاصرا على مهمته التقليدية في نقل الأحداث والوقائع، وإنما أصبح محركا وصانعا لتلك الأحداث من خلال ما استحدث من أدوات ووسائل إعلامية غير تقليدية، أتاحت آفاقا غير مسبوقة من التفاعل والتواصل بين الأفراد والمجتمعات بفضل التطور الهائل لوسائل الإعلام ودخول عصر تكنولوجيا الإعلام الجديد والفضاءات المفتوحة.

وقد أسهمت أجواء الانفتاح والحرية التي تعيشها البحرين ودول الخليج، في تعزيز حرية الرأي والتعبير، وإفساح المجال أمام ظهور قنوات متعددة للتعبير وإبداء الرأي. ورغم ما أنتجه هذا الواقع من إيجابيات تجسدت في ترسيخ حرية الرأي والتعبير وزيادة الوعي إلا أنّ المتأمل في المشهد الإعلامي الراهن يرى أنه يعاني من ضَعف ثقافة الاختلاف، وتقبّل الرأي الآخر جرّاء عدم التزام البعض بالضوابط المهنية والأخلاقية للعمل الإعلامي، الأمر الذي حوله من ساحة للحوار والتواصل إلى ساحة للتناحر والتراشق، التي تهدد وحدة وتماسك المجتمعات والشعوب.

ومن هذا المنطلق، يأتي اختيار معهد البحرين للتنمية السياسيّة لعنوان المنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ "الإعلام وثقافة الاختلاف" ليصب في هدف إرساء مفاهيم الاختلاف وتقبل الآخر لتعزيز روح الإبداع والتجدد لدول الخليج التي من شأنها تطوير المناعة ضد اتجاهات التغريب والتفريق. و يأتي المنتدى هذا العام منفذاً لمقترحات ومخرجات نسخته الأولى بالعام الماضي وذلك لضمان إرساء قواعد تراكم الجهود والخبرات لتنمية مستدامة.

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور،،

إن الإعلام بما يمتلكه من أدوات وإمكانات، لديه القدرة على تهيئة أرضية مشتركة للتفاهم والحوار، من خلال بلورة رؤية موضوعية لإدارة الاختلاف ضمن مشروع مجتمعي واسع يهدف إلى تقوية

التوافق والبناء عليها وتجاوز الخلافات، وهي رؤية نتطلع أن يساهم المنتدى بدوره في وضع اللبنات الأولى لها من خلال طرح آراء الخبراء والمتخصصين في كيفية تعزيز دور الإعلام في نشر ثقافة الاختلاف وتقبّل واحترام الرأي الآخر، والارتقاء بالرسالة الإعلامية على أسس من المسؤولية والاحترام وعدم المساس بحقوق وحريات الآخرين، وحظر أي دعوات بغيضة تمس سيادة وتماسك الدول والشعوب.

وفي الختام فإننا نطمح أن يُشَكِّل المنتدى مساهمة حقيقية في نشر، وتبنّي، ثقافة الاختلاف ومبادئ الحوار وآفاق العقلانية كمبادئ أساسية للعمل السياسيّ والإعلامي على حد سواء، بحيث تنعكس ثقافة الحوار و احترام الآخر، في تعزيز قدرة المجتمعات على النهوض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نبيل بن يعقوب الحمر
مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام
رئيس مجلس أمناء
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

تحت رعاية صاحب المعالي
الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء
المنتدى الخليجي
للإعلام السياسي
ARAB GULF FORUM
FOR POLITICAL MEDIA
2014

كلمة الضيف الرئيس
سعادة الأستاذ سامي عبد اللطيف النصف

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة راعي الحفل معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقّر

السيد نبيل بن يعقوب الحمر مستشار جلالة ملك البحرين لشؤون الإعلام رئيس مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسيّة

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أكون ضيفاً هذا العام على معهد البحرين للتنمية السياسيّة بمملكة البحرين، الذي هو فكرة رائدة تستحق أن تقتدي بها دولنا العربية الأخرى، خاصة من أخذ منها بالمسار الديمقراطي، والتي عانت تجاربها السياسيّة من كثير من العراقيل والمصاعب، التي أثرت سلباً على عمليات التنمية فيها.

فالديمقراطية لا يمكن أن تُثمر وتزدهر دون تنمية سياسية حقيقية للاعبيها الأساسيين، ونعني الناخبين، ودون ذلك يصبح ما يجمع ديمقراطياتنا بالمنطقة مع الديمقراطيات المتقدمة في العالم هو تشابه أسماء لا أكثر.

كما يسرني كذلك الحديث عن "الإعلام وثقافة الاختلاف" وهو عنوان منتدى هذا العام، فعدم إجادة فن الاختلاف يحوّله بالتبعية إلى خلافات خانقة وأزمات ساخنة وحروب طاحنة كالتي نشهدها هذه الأيام في منطقتنا، وكما شهدناها بالأمس في أوروبا ولم تتوقف أزماتهم وحروبهم حتى أجادوا فن ثقافة الاختلاف وكيفية إدارة الأزمات والتباينات التي هي إحدى خصائصنا كبشر.

إنّ الإعلام كما نعلم، يعكس ثقافات الشعوب والمجتمعات ولا يصنعها، ولا يمكن فصله عن المفاهيم والثقافات السائدة، فيها فلا يمكن أن تطغى على مجتمع ما ثقافة الإلغاء، وعدم التسامح وإساءة الظن بالآخر، وغيرها من أمور سالبة، ثم نعتقد أن مسار الإعلام في ذلك المجتمع يمكن له أن يتخذ مساراً مغايراً، أي أن تكون المجتمعات من كوكب.. والإعلام من كوكب آخر..

لذا، سأتكلم على عجالة عن محاور وظواهر تسيء وتفسد ثقافة الاختلاف في مجتمعاتنا، ومن ثم ينعكس الأمر بالتبعية على إعلامنا الناقل ومن ذلك:

- ظاهرة شيطنة الآخر عند الاختلاف، ومن ثم نصبح أسرى لما قلناه ونفشل بالتبعية بالوصول إلى تسوية لمشاكلنا...
- ظاهرة متوارثة مخالفة للعصر يعكسها قول الشاعر (نحن قوم لا توسط بيننا.. لنا الصدر دون العالمين أو القبر) فعملية التوسّط أو أنصاف الحلول (Compromise) هي أساس حل الإشكالات مع الدول الأخرى والمعزّز الأول للسلام الاجتماعي بالداخل، تتحول لدينا إلى تهاون بالحقوق، والتعاون يعنى تنازلا، والتنازل يعنى الخيانة.. فتحول وتغير الثقافة السائدة أمر جميل كالوسطية والتسامح في المواقف إلى فعل مذموم هو الخيانة...
- ظاهرة القراءة الخاطئة لتعليمات

ديننا الحنيف التي تحث بنصوص قطعية على السلام والمجادلة بالتي هي أحسن، إلى البحث في بطون الكتب عن الأحاديث الضعيفة التي تمنح الحق بالقتل والتدمير للآخرين وحتى للمسلمين.

- ظاهرة القراءة الخاطئة للأحداث التاريخية وتسويق الماضي كطريق للمستقبل حتى قارب تاريخنا أن يكون "أفيون" شعوبنا في ظاهرة غير مسبوقة لدى شعوب العالم القديم التي كانت لها كحالنا حضارات سادت ثمّ بادت إلاّ أنّ أحداً لا يتوق للعودة إليها....
- خلق عداوات ثابتة ودائمة لدول مؤثرة كحال الولايات المتحدة مهما فعلت وهو ما يسهل على الأعداء جعلها تصطف معهم.
- ظاهرة تغييب العقل والحكمة عند حدوث الأزمات الكبار قضايا جسام وتحكيم العواطف وعمليات التأجيج

بعكس ما يحدث لدى الأمم الأخرى وتبدأ على الفور عمليات اختلاف وصراع شديدة لكيفية التعامل مع تلك التحديات الكبرى بينما تتوحد أمم الأرض أمام المخاطر...

- ظاهرة الانفعال والنفس القصير التي هي المتسبب الأول في الصعود السريع للخلاف من الصفر إلى درجة الغليان دون المرور بالتدرج الطبيعي الذي يفترض البحث عن حلول عبر الدبلوماسية أي القوى الناعمة بدلاً من التوجه السريع للقوى الصلبة كالحروب والعمليات الإرهابية.

- وظاهرة النفس القصير هي كذلك السبب الرئيسي في استبدال التطور المثمر والمعمر (Evaluation) بمنهاجية الثورات المدمورة (Revolution) والانقلابات.

- ظاهرة ازدواجية الخطاب، فهناك دائماً خطاب نهاري لدغدغة رجل الشارع والأتباع، يقابله خطاب ليلي حقيقي للغرف المغلقة.

- الإيهام بصحة - لا خطأ - المنهج الميكافيللي الشيطاني القائل بأنّ الغاية تبرّر الوسيلة فالعدوان والغزو والإرهاب وقتل الأبرياء جميعها أسلحة مشروعة لدينا عند الاختلاف.

- ظاهرة استخدام مصطلحات سياسية مدمرة تركها العالم كحال مصطلح "المجال الحيوي" التي تسببت بفقدان البشرية ل 50 مليون ضحية حيث قامت الحرب الكونية الثانية على معطى قيام هتلر بغزو وتقرير مصائر الدول المستقلة الأخرى، بحجة أنها ضمن المجال الحيوي لبلده، وهناك دول بالمنطقة لازالت تستخدم ذلك المصطلح وتعطي لنفسها حق التدخل بشؤون الدول الأخرى ضمن ذلك المصطلح الساقط...

- ظاهرة تسبب الانقلابات وبعدها الثورات، بوصول من لا يملك خبرة أو تدريباً، أو تنمية سياسية لمركز صنع القرار والبدء بعملية التجربة والخطأ التي تدفع أثمانها مصالح الأوطان ودماء الشعوب.

- ظاهرة القبول بثقافات سياسية مدمرة هي ولاءات ما فوق الأوطان (الانتماءات العابرة للحدود) أو انتماءات ما تحت الأوطان (الانتماء للطائفة أو العائلة أو القبيلة) على حسابات الانتماءات المشروعة للأوطان..

- ظاهرة الحديث بمنطق عقيم ولغة لا يفهمها العالم يرى مطلقها أنه قمة العقلانية والإنصاف والمنطق ويرى العالم أجمع أنها تماماً عكس ذلك كحال ربط القضايا بعضها البعض لتبرير الأعمال الشريرة.

- إشكالية الدول الفاشلة التي بدلاً من إصلاح ذاتها لإسعاد شعوبها تقوم بإشغالهم بعمليات تأزيم متواصلة بالداخل والخارج.

- الإيمان الحقيقي بوجود حلول بندول سريعة التأثير لحل مشاكل سرطانية شديدة الخطورة والتعقيد...

- عند الخلاف استسهال المشاركة السالبة الكسولة (Negative Engagement) أي المقاطعة، ثم الفوضى إلخ، على المشاركة الموجبة (Positive Engagement) التي تحتاج إلى جهد وعمل.

- خلق تعريفات فريدة للانتصارات العسكرية تحوّل الهزائم المخجلة إلى انتصارات مجلجلة.

- ظاهرة عدم معرفة بديهية أنك لا تستطيع أن تخسر حرباً دون أن تدفع ثمن الخسارة، فلو انتصرت لحصدت الجوائز وبالتالي لو انتصر خصمك فسيحصد الجوائز قطعاً ولا ينفع القول بعد الهزيمة لنعد إلى ما كان عليه الحال قبل الحرب.

- ظاهرة عدم معرفة بديهية أنّ حصد جوائز التفاوض يتمّ عبر الموافقة الفورية على الاتفاقيات والتوقيع عليها في حينها، وأن العروض لا تبقى على طاولة المفاوضات إلى الأبد لدينا، نعتقد بحق أنّه يمكن لنا أن نعترض على أمر ما ولا نوقع عليه، ثم نأتي بعد سنوات طوال لنطالب به ونلزم الطرف الآخر فيما أصبح في حلّ منه.

إشكاليتنا الأخيرة عند الاختلاف هي عدم التقيد بقواعد اللعبة السياسيّة الصحيحة التي تجعلها لعبة جميلة كحال اللعبة الرياضية، مما يسعد بها متابعوها؛ فيتم لدينا أحيانا التعدي على الحكم وإدخال الجمهور والانسحاب من المباراة واعتبار جميع تلك الممارسات الممنوعة أموراً مشروعة...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سامي عبد اللطيف النصف
وزير الإعلام والمواصلات الأسبق
في دولة الكويت

معايير جائزة المنتدى الخليجيّ للإعلام السياسيّ

جاءت فكرة جائزة منتدى الإعلام السياسيّ السنويّة انطلاقاً من إحدى توصيات المنتدى الخليجيّ للإعلام السياسيّ في نسخته الأولى، وإيماناً من معهد البحرين للتنمية السياسيّة في نشر ثقافة الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار بين تيّارات المجتمع، ونشر قيم التسامح وقبول الآخر، واستشعاراً لأهميّة ذلك في ضوء التحدّيات الراهنة، كما أنّها جاءت ضمن اختصاصات معهد البحرين للتنمية السياسيّة التي نصّ عليها المرسوم الملكيّ لإنشائه بنشر ثقافة الديمقراطيّة ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطيّة السليمة.

الرؤية

تمثّل الجائزة الدافع الأمثل للارتقاء بالمادّة الصحفيّة والتلفزيونيّة لمفهوم ثقافة الديمقراطيّة وقبول الآخر، على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، ومواكبة المتغيّرات ومتطلّبات العصر وأدواته.

الرسالة

المساهمة في إذكاء ثقافة الديمقراطيّة وقبول الآخر، على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

الأهداف

1. تعميق مناخات الحريّة وروح المسؤوليّة الوطنيّة للصحفيّين والإعلاميّين، بغضّ النظر عن مدارسهم الفكريّة والثقافيّة.
2. تشجيع الكتّاب والصحفيّين والإعلاميّين على الممارسة المهنيّة الإيجابيّة، وتفعيل ثقافة الديمقراطيّة وقبول الآخر.
3. إبراز الجهود الرائدة والمبادرات الفاعلة لدى الأفراد والمؤسّسات الإعلاميّة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

موضوع الجائزة

يكون موضوع الجائزة نفس موضوع المنتدى الذي يسبقه؛ وذلك لإتاحة الفرصة للمهنيّين والإعلاميّين والصحفيّين؛ لتكثيف نتاجهم في موضوع الجائزة لمدّة عام تقريباً. وبناءً على ذلك، يكون موضوع الجائزة التي ستمنح هذا العام 2015 (تعزيز ثقافة الاختلاف).

قيمة الجائزة

تمنح جائزة الصحافة وقدرها 3,000 دينار بحرينيّ للصحفيّ الفائز.
تمنح جائزة التلفزيون وقدرها 5,000 دينار بحرينيّ لفريق العمل الفائز.

آليّة منح الجائزة

يتم تقييم النتاج الصحفيّ والأعمال المتلفزة الموجّهة لمنطقة الخليج العربي والمؤهّلة للمشاركة في الجائزة من قبل لجنة أكاديميّة مستقلة، تضمّ في عضويّتها أساتذة أكاديميّين متخصّصين بالإعلام والسياسة من مختلف دول مجلس التعاون الخليجيّ. كما تُرصَد الأعمال وتُفرَز من قبل شركة متخصّصة مستقلّة؛ وذلك بهدف منح الجائزة للأفضل، ولتيسير الترشُّح لها.

استلام الجائزة

يتمّ منح الجائزة في حفل افتتاح المنتدى القادم، والذي سيعقد - بإذنه تعالى- في شهر نوفمبر 2015 بمملكة البحرين، حيث سيتمّ دعوة الفائزين لحضور فعاليات المنتدى واستلام الجائزة.

المعايير

أوّلاً: جائزة الصحافة

1. أن تكون الأعمال المرشّحة قد تمّ نشرها في الفترة منذ انعقاد منتدى الإعلام السياسيّ الأخير، وحتى الثلاثين من سبتمبر من كلّ عام.
2. أن يكون النتاج الصحفيّ مرتبطاً بموضوع الجائزة.
3. أن يكون النتاج الصحفيّ منشوراً في الصحف والمجلّات المطبوعة.
4. أن تكون المادة الصحفيّة مكتملة العناصر (مقدّمة، موضوع، خاتمة).
5. تُمنح الجائزة لأفضل نتاج صحفيّ باللغة العربيّة في موضوع الجائزة.
6. تَميُّز النتاج الصحفيّ بالعمق الثقافيّ، والدقّة في التعبير، والوضوح في الرؤية.
7. تَميُّز النتاج الصحفيّ بالأصالة والإبداع.
8. تَميُّز النتاج الصحفيّ بالثبات والاستمراريّة.

د. ياسر العلوي

أمين عام المنتدى
المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسيّة

ثانياً: جائزة التلفزيون

1. أن تكون الأعمال المرشّحة قد تمّ بثّها في الفترة منذ انعقاد منتدى الإعلام السياسيّ، وحتّى الثلاثين من سبتمبر من كلّ عام.
2. أن تكون الأعمال التلفزيونيّة المرشّحة (البرامج الحواريّة فقط) مرتبطة بموضوع الجائزة.
3. أن تكون الأعمال التلفزيونيّة المرشّحة قد تمّ بثّها من خلال قنوات فضائيّة.
4. أن تكون هذه الأعمال مكتملة العناصر، وذات رؤية ورسالة واضحة، تسعى لتحقيقها في المجتمع.
5. أن تتناول هذه الأعمال موضوع الجائزة، من واقع الحياة ومشكلاتها، التي تهمّ الشأن العام، وَتُثري البعد الإنساني والمجتمعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والدينيّ.
6. أن تتميّز الأعمال بالابتكار والإبداع، وتُكرّس ثقافة روح الفريق الواحد.
7. تُمنَح الجائزة للبرنامج وليس لأشخاص؛ وذلك تشجيعاً لروح الفريق الواحد والعمل الجماعيّ.

@PMFaward

جلسات المنتدى

الجلسة الأولى:
التعددية الإعلامية

تتمحور مناقشات الجلسة حول قضية التعددية الإعلامية علاقتها بالتعددية السياسيّة، وطبيعة انعكاساتها على واقع المجتمعات الخليجيّة كما تناقش الجلسة مدى التزام هذه المنابر بمعايير المهنية ومتطلباتها وقضية التجاذبات الإيدولوجيّة في وسائل الإعلام في ظل تأثير التوجهات السياسيّة على هذه الوسائل وذلك من خلال محورين هما:

1. معايير المهنية ومتطلباتها.
2. الإعلام المؤدلج.

الجلسة الثانية:
الإعلام الجديد

تدور نقاشات الجلسة حول دور الإعلام الجديد كصناعة فرضت نفسها بقوة خلال السنوات الأخيرة على المشهد الإعلامي، بل وباتت محركا للأحداث في بعض الأحيان، وأدت إلى تراجع سطوة وسيطرة وسائل الإعلام التقليدية، مع ظهور طبقة جديدة من الإعلاميين، أو ما بات يعرف بـ "المواطن الصحفي"، دون وجود آليات محكمة للرقابة أو المحاسبة، وتناقش الجلسة مدى تأثير الإعلام الجديد على مضمون الرسالة الإعلامية والمشهد السياسيّ والاجتماعي، وكيف يمكن وضع آليات لتلافي التداعيات والتأثيرات السلبية التي يمكن أن يحدثها هذا النوع من الإعلام على مجتمعاتنا. وذلك من خلال ثلاثة محاور هي:

1. التأثير المتبادل بين المجتمع والواقع السياسيّ.
2. اتجاهات المحتوى.
3. بين الحوكمة والتشريع.

الجلسة الثالثة:
صناعة الرأي العام عبر الفضائيات

هذه الجلسة تناقش مدى التزام الفضائيات بمعايير وضوابط العمل الإعلامي من مصداقية وموضوعية واستقلاليّة، والتأثير المتنامي للفضائيات في منظومة القيم وتوجهات الرأي العام، باعتبارها الأكثر قدرة على الوصول إلى المشاهد وتشكيل مواقفه وقناعاته، بالنظر إلى ما مرت به المنطقة من أحداث برزت خلالها الفضائيات كفاعل مؤثر في مجريات الأحداث من خلال ما تمتلكه من أدوات لصياغة الصورة والمعلومة وفق منهجية مدروسة تخدم أهدافاً واتجاهات محددة. وذلك من خلال المحاور التالية:

1. الموضوعية والمهنية.
2. المقاييس و الفعالية.

متحدثو الجلسة الأولى

الجلسة الأولى: التعددية الإعلامية

تتمحور مناقشات الجلسة حول قضية التعددية الإعلامية، علاقتها بالتعددية السياسيّة، وطبيعة انعكاساتها على واقع المجتمعات الخليجيّة كما تناقش الجلسة مدى التزام هذه المنابر بمعايير المهنية ومتطلباتها وقضية التجاذبات الإيدولوجيّة في وسائل الإعلام، في ظل تأثير التوجهات السياسيّة على هذه الوسائل، وذلك من خلال محورين هما:

- معايير المهنية ومتطلباتها.
- الإعلام المؤدلج.

شيماء رحيمي

مذيعة - هيئة شؤون الإعلام

تحمل شيماء بكالوريوس إعلام وعلاقات عامة من الجامعة الأهلية، وتعمل مذيعة إذاعية وتلفزيونية في هيئة شؤون الإعلام.
قدمت العديد من البرامج الشبابية والإخبارية على مختلف قنوات التلفزيون والإذاعة بالإضافة إلى إعدادها وتقديمها العديد من التقارير الداخلية والخارجية المباشرة والمسجلة.

بالإضافة إلى عملها الإعلامي، تعمل حالياً مسؤولة علاقات عامة وإعلام في إحدى الشركات الاستثمارية البحرينية.

متحدثو الجلسة الأولى

عبدالعزيز الخميس

رئيس تحرير جريدة العرب اللندنية

إعلامي سعودي ورئيس تحرير جريدة العرب اللندنية، تلقى تعليمه في السعودية وبريطانيا حيث حصل على درجات علمية في الإعلام والعلاقات الدولية والعلوم السياسيّة، ويقدم استشارات للعديد من الجامعات البريطانية في مجال الإعلام العربي وشؤون الشرق الأوسط.

وشغل الخميس سابقاً رئاسة تحرير العديد من الصحف والمجلات العربية منها مجلة "المجلة" ومجلة "المراقب العربي"، كما تولى مسؤولية تحرير مجلة "الجديدة/ الشرق الأوسط"، ورئاسة القسم الاقتصادي في الشرق الأوسط/ الرياض. كما عمل محرراً في صحف "الجزيرة" السعودية و"السياسة" الكويتية و"اليمامة" السعودية. ولديه دراسات ومقالات متخصصة في الشأن الخليجيّ وحركات الإسلام السياسيّ.

وأنجز الخميس العديد من البرامج في محطات تلفزيونية مختلفة، كما قدّم استشارات للعديد من المحطات البريطانية حول الشرق الأوسط.

د. أنور الرواس

رئيس مجلس إدارة جامعة ظفار بسلطنة عمان

رئيس مجلس إدارة جامعة ظفار بسلطنة عمان، يحمل دكتوراه في الإعلام السياسيّ، من جامعة أكستر، المملكة المتحدة، وبكالوريوس صحافة وإعلام، تخصص إذاعة وتليفزيون، من جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

درس العديد من المواد الجامعية وبالأخصّ في مواضيع الدعاية والرأي العام، الإعلام والقضايا السياسيّة، الكتابة للراديو والتليفزيون، الحوار الإذاعي وفن الإلقاء، تكنولوجيا الإنتاج الإذاعي والتليفزيوني، كما أنه درّس مقررات على مستوى الماجستير وأشرف على العديد من الرسائل العلمية كمشرف رئيسي، وأيضًا كمشرف ثانٍ.

الدكتور الرواس قام بتحكيم العديد من البحوث العلمية، كما كانت له عضوية في لجان تحكيمية في الخليج العربي، والوطن العربي، وهو عضو هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، وملتزم بالتدريس والبحث العلمي وخدمة الجامعة والمجتمع.

عُيّن الدكتور الرواس في عام 2000 أستاذاً مساعداً، في قسم الإعلام بكلّية الآداب والعلوم الاجتماعية، ثم أستاذاً مشاركاً، إلى أن ترأس قسم الإعلام في 2007 ولغاية 2011 حيث عُيّن رئيساً لمجلس إدارة جامعة ظفار وإلى الآن.

عبيدلي العبيدلي

كاتب صحفي وخبير إعلامي

كاتب صحافي بحريني، والرئيس التنفيذي لشركة النديم لتقنية المعلومات، مارس مهنة الصحافة منذ العام 1970م، متنقلاً بين مجموعة من الصحف والمجلات العربية، مثل "السفير" اللبنانية، و"الهدف" الفلسطينية، و"الوسط والأيام" البحرينيتين، و"الرؤية" العمانية.

أسس العبيدلي خلال الفترة (1982-1986) مع مجموعة من الباحثين والإعلاميين العرب دورية "الفهرست"، كأول كشّاف عربي متخصص في الدوريات العربية، وتولى رئاسة تحرير الدورية في الفترة ما بين (1984-1986)، ثم أنشأ مع مجموعة من المستثمرين البحرينيين مجلة "آفاق علمية" وترأس تحريرها خلال الفترة (1995-2000).

وفي العام 1995 أسس العبيدلي مع مجموعة من المستثمرين والأكاديميين البحرينيين شركة "النديم لتقنية المعلومات"، حيث يتولى منصب الرئيس التنفيذي الحالي لها، إضافة إلى كونه مؤسس وعضو جمعية البحرين للإنترنت، ومؤسس ورئيس جمعية الشركات البحرينية للتقنية، وعضو مجلس أمناء مدرسة ابن خلدون الوطنية بمملكة البحرين.

الجلسة الأولى

مديرة الجلسة:

أود بدايةً أنْ أرحّب بضيوفي الكرام والزملاء الصحافيين والإعلاميين، وسنبدأ الجلسة الأولى للمنتدى الخليجيّ الثاني للإعلام السياسيّ (الإعلام وثقافة الاختلاف) والتي سنتناول فيها مفهوم (التعددية الإعلامية) من خلال شقّين:

الشقّ الأوّل "المعايير المهنية ومتطلباتها"، والشقّ الثاني "الإعلام المؤدلج".

إذا تكلمنا عن التعددية والإعلام، هناك معايير بلا شك لأي عمل إعلامي، ولكن هل هذه المعايير - المهنية تحديدًا - ثابتة أم متغيرة؟ الإجابات سنأخذها من الجانب الأكاديمي والواقعي.

البداية مع
أ. عبدالعزيز الخميس

تُشرّفني المشاركة في المنتدى، ويُشرّفني وجودي في مملكة البحرين السبّاقة التي نرجو أنْ تواصل مسألة تطوير الإعلام والحضور المهني على مستويات عديدة.

نعم، عانينا في الخليج كثيرًا من عملية التراجع في تطوير المهنة الإعلامية، هذا التراجع أكّدته الأحداث الأخيرة والتحديات الإقليمية والمحلية، مما يوجب تطوير هذه المهنة والوصول بها إلى مستويات أعلى مما هي عليه الآن، خاصة في مسألة المعايير المهنية، فالمتطلبات المهنية والاحترافية مهمّة جدًا، أهمها الانفتاح على المجتمع بجميع أطيافه، إضافة إلى تثبيت عملية المصداقية والحيادية في التعاطي مع المنتج الإعلامي.

المشكلة التي نواجهها دائمًا هي مسألة الحياد، ويمكن أنْ نتطرق لهذه المشكلة في العديد من المشاركات خلال هذه الندوة، غير أنّ الشيء الأهم هو مسألة مصداقيتي وحياديتي في التعاطي مع الخبر، أو مع موضوع معيّن، إضافة إلى موازنة ذلك بتشبّثي بوطنيتي وإخلاصي لمصالح وطني، وهنا يهمّني جدًا تعريف مفهوم "الحيادية".

فهل تستطيع أنْ تكون حياديًا في قضايا تخصّ سلامة وأمن وطنك؟ هل يمكنك أنْ تكون حياديًا ضمن ثوابت وطنية معينة؟ لذلك توجد هذه الفجوة في عملية تعريف "الحيادية" في مسائل تتعلق بالمصالح الوطنية، ما ساعدنا كوننا قطاعات أكاديمية وتنموية في مجالات عديدة وسياسية في تطوير هذه المسألة مع الصحافي الخليجيّ والعربي عمومًا.

مثلًا، في بريطانيا نجد أنّ الوطن ومصالحه خط أحمر لكل صحافي بريطاني، فلم أرَ في حياتي طوال إقامتي في بريطانيا خلال (20 عامًا) أحدًا من الإعلاميين البريطانيين تجاوز المصالح البريطانية، فهذا خط أحمر، غير أنّنا هنا في الخليج أو في العالم العربي هل استطعنا الالتزام بالخطوط الوطنية المهمّة والثابتة؟

أعتقد أنه يجب علينا تطويرها، ولكن ضمن المسائل المهنية أيضًا، أما مسألة التطوير الاحترافي، فمن خلال مُمارستي للمهنة أجدُ أنّها موجودة عندنا، وهناك شيء من التطوير، غير أنّنا لم نجد على المستوى الأكاديمي والجامعات ما يُساعدنا في عملية التطوير المهني بشكل يُواكب ما يحدث في الخارج، فلدينا فجوة كبيرة جدًا بين القطاع الأكاديمي والقطاع المهني الموجود في الساحة.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبدالعزيز ذكرت نقطة مهمة وهي (القطاع الأكاديمي)، لذا، انتقل إلى الدكتور أنور الرواس لنأخذ إجابته من الجانب الأكاديمي أكثر بخصوص كون المعايير المهنية ثابتة أم متغيرة.

د. أنور الرواس:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسعدني وجودي في بلدي مملكة البحرين، وأتشرف أنْ أكون أمام كوكبة من الحاضرين، والشكر موصول إلى معهد البحرين للتنمية السياسيّة على هذا التوجه الذي ينبغي لنا أنْ ندفع به إلى الإمام؛ لأنه توجُّه حميد يدفع نحو تقبّل بعضنا بعضًا مع اختلاف ثقافتنا وتوجهاتنا.

"المهنية" مصطلح كبير جدًا، ولكن عندما نتعمّق فيه نجد أنّ "المهنية" مجزأة بين مَن يتعلمها، كالطالب الجامعي، على أُسُس نظرية، ثم تطبيقها على المهارات في كافة المجالات الإعلامية، وهناك في الجامعات سقف يعمد إليه الأستاذ، وهو أنْ يُدخل الطالب في معترك الحياة الإعلامية، ولكن كيف يُطبَّق هذا المعيار عندما يتخرّج هذا الطالب وينضمّ إلى المؤسسة الإعلامية؟!

نجد أنّ هناك اختلافًا، غير أنّ هذا الاختلاف مبنيّ على سياسات (سياسة هذه المؤسسة) التي هي بدورها تُمثّل إما سياسة الدولة أو الحكومة أو الجهة المالكة لهذه المؤسسة، فهذا الاختلاف ينتج عنه فقدان الثقة بما تعلّمه هذا الطالب طوال

أربع أو خمس سنوات في الجامعة للفارق بين ذلك وبين ما يجده على أرض الواقع من مهنة أو أسلوب مختلف كليّاً.

أنا شخصيًا عملتُ في الإذاعة والتلفزيون لما يُقارب من (20 سنة)، وفي الجانب الأكاديمي الآن من (14) إلى (15 سنة)، ومع هذا الجانب النظري والجانب التطبيقي والممارسة في الوقت نفسه، غير أني أجد أنّ هناك مشكلة كبرى تصادفني؛ لأنّ المهنية بحاجة إلى معايير، فعندما أعلّم هذا الطالب فإنّه ينبغي أنْ يطبّق ما تعلّمه في هذه المؤسسة، ولكن هناك سيطرة كليّة، فلا توجد أيّ مؤسسة إعلامية تعمل خارج نطاق السلطة؛ لأنّ السلطة هي التي توجّه في بعض الأحيان، ولا توجد سياسات إعلامية مكتوبة، وإنْ كانت مكتوبة فهي من أجل أنْ ينظر إليها الطرف الآخر خارج الأسوار الخليجيّة والعربية بوصفنا منفتحين، ولكننا في حقيقة الأمر منغلقون لدرجة أننا لا نُعلّم من أجل أنْ نُعلّم بقدر ما نُعلّم من أجل أنْ نُوجّه ونُكرّس هذا التوجيه.

مديرة الجلسة:

منغلقون في إطار الدولة أو قد يكون هذا في إطار المجتمع أو العادات والتقاليد أو سياسات الدولة أو سياسات المحطة أيضًا التي تُقيّد الإعلامي وتُقيّد الكلمة.

أستاذ عبيدلي، من الجانب الواقعي ومن الجانب الأكاديمي، كيف ترى هذه المعايير المهنية؟

أ. عبيدلي العبيدلي:

أعتقد أنه من الصعب وضع خط فيزيائي يفصل بين المعيار المهني أو التقيّد بالمعيار الإعلامي المهني والمعيار الأخلاقي، ولكن إذا أجبرنا على وضع هذا التصنيف، فأعتقد أنّ الثبات في المعيار الأخلاقي أكثر رُسوخًا مقارنة بالمعيار المهني، ذلك لأنّ المعيار الأخلاقي أوّلًا هو معيار ذاتي وليس موضوعيّاً، وثانيًا لأنه مرتبط بالمكان والزمان، المكان بمعنى أيّ مجتمع أنت تتقيّد بقيمه وخلفياته الثقافية والحضارية، والزمان بمعنى في تلك المدة من الزمن، ومن هنا يكتسب المعيار الأخلاقي نوعًا من الثبات مقارنةً بالمعيار المهني.

فإذا انتقلنا إلى المعيار المهني في الحقيقة تبدأ الموضوعية في تحديد المعايير المهنية، ويمكن أنْ تنتقل المعايير المهنية بين شقّها الأكاديمي أو خلفيتها الأكاديمية مثلما تفضّل فيه (الدكتور الرواس)، وشقّها المهني العملي مثلما تفضل فيه (الدكتور عبدالعزيز)، وأنا أعتقد أنّ هناك مقاييسَ عامة: "الحيادية، الموضوعية، الاتزان، المصداقية، الشفافية"، هذه كلها أصبحت معاييرَ تدرس ويؤخذ بها، غير أنّ السؤال المطروح الآن هو: متى تُوازن بين التزامك المهني وقيمك الأخلاقية؟

وهنا يبدأ تميّز هذا الصحافي أو هذا الإعلامي وهل هو منسجم مع ما يقوله وما يكتبه وما يدّعيه أم أنّ بين ما يدّعيه ويكتبه بوناً، فمشكلة الجانب الأخلاقي هو عدم وجود معيار واحد في العالم، فما يُعدّ على سبيل المثال مُباحًا في مجتمع معيّن هو غير مُباح في مجتمع آخر، وحقيقة الأمر أنّ الذي يقرر هذا الموضوع ويحكمه هو المجتمع أو الجمهور الذي يُخاطبه الصحافي.

مديرة الجلسة:

ذكرتَ أمرًا مهمًا أستاذ عبيدلي، هو الأخلاقيات، فقد ذكرتَ في الفرق بين المعايير المهنية والأخلاقية نقاطًا وصفاتٍ يمكن أنْ يتميّز بها الإعلامي والصحافي، ونحن نرى أحيانًا إعلاميين وصحافيين يفقدون صورتهم وشخصيتهم، وربما سمعتهم من كلمة، فهل نستطيع نحن أنْ نفصل بين ما هو مهني وما هو أخلاقي؟ أو هل تكون المعايير المهنية بديلة للأخلاقية والعكس؟

د. أنور الرواس:

قواعد المهنية لا بدّ أنْ تكون احترافيةً، وأنْ تُقدّم نموذجًا للمتلقّي القارئ أو المشاهد أو المستمع، وأنْ تُدخل الجانب الأخلاقي - الذي هو غائب كليًا عن الساحة؛ بحكم غياب أيّ التزام كميثاق شرف إعلامي أو ميثاق أخلاقي - في جانب معيّن، ولكن في الوقت نفسه تقدير هذا الجانب الأخلاقي يأتي من أفكار السلطة ومن أفكار القائمين على الإعلام.

إنّ لهذا العصر أدواتٍ ورؤيةً جديدةً في التعامل، فهل مَن يعمل في هذه المهنة هم أحقّ أنْ يقرروا لأنفسهم قواعدَ العمل الأخلاقي في هذه المهنة؟ هذا التزام، غير أنه يفترض أنْ تكون رؤية الصحافي هي الانسجام بين المهنية والعمل الأخلاقي، ومن هذه الرؤية يُقدّم الصحافي للمتلقّي النموذج الواقعي، ويترك للمتلقّي توجيه أو إعادة تشكيل آراء أخرى كانت في السابق مغلوطة لديه.

إنّ قواعد المهنية تعمل جنبًا إلى جنب مع الجانب الأخلاقي، غير أن ذلك يستدعي وجود رؤية واضحة تريد المهنية، فالمهنية تتطلّب عملًا دؤوبًا وأنْ تتقبّل الآخر، بعد ذلك سنجد الجانب الأخلاقي يرتقي.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبدالعزيز، هل هناك فرق بين المعايير المهنية والأخلاقية؟ وهل نستطيع أنْ نقول إنّ الأولى قد تكون بديلة للثانية أو العكس؟

أ. عبدالعزيز الخميس:

لا أرى شيئًا اسمه "معايير أخلاقية"، هناك معايير ملتزمة بالأنظمة والقوانين المستمدة من مصالح المجتمع، والأخلاق أمر واسع وكبير، وما يهمّني هو ما هي الأسس القانونية والتشريعية التي تنظّم عملي بحيث لا أخرق قوانين المجتمع أو أسيء للمجتمع أو أحد أفراده.

أما إذا تناولنا مسألة الأخلاق، فالأخلاق يختلف تعريفها من طرف لطرف آخر، وهناك طيف واسع من التعريفات والمصطلحات، لكن الذي يهم هو هل أوجد لي المجتمع - بوصفي إعلاميًا - نظامًا قانونيًا أو قانونًا يُشرّع عملي بشكل يتوازن مع مصالح هذا المجتمع ويؤسس لعلاقة بيني وبين الرأي العام، وبيني وبين السلطة بحيث إنّي لا أخرق العقد الاجتماعي ولا أسيء للمجتمع؟ هذه هي المسألة التي تنظم عملي وعلاقتي بالمجتمع، وأيضا دوري بوصفي إعلاميًا في خدمة مجتمعي.

يجب أنْ يُفهم تمامًا أنّ الإعلامي هو دائما وسيطٌ بين الرأي العام والسلطة والمصالح المتنفذة داخل المجتمع. دور الإعلامي في مراقبة القوى داخل المجتمع ومحاولة فهم الحركة في المجتمع ومحاولة المساعدة في التطوير والمراقبة وقيادة المجتمع إلى حلول أفضل، فالإعلامي ليس فقط ناقل خبر، هو أيضًا جزء من صناعة قرار المجتمع، غير أنّ تميّزه في أنه يفترض به أنْ لا يكون في صف أحد ضدّ أحد، هو فقط في صف الوطن ومصالحه - أي الوطن - العليا.

متى يُصبح الإعلامي متميّزًا؟ حين يفهم تمامًا قبل كل شيء ما هي مصالح الوطن العليا، وبعدها يبدأ في التدرّج في حماية هذه المصالح، وفي حماية وصول المجتمع إلى قرار يصبّ في صالح الأمن والاستقرار الاجتماعي والاستقرار الوطني، لكن حين تتغلب على الإعلامي نزعة الذات تكون هناك مشكلة والعديد من الخروقات لعلاقته بالمجتمع وعلاقته بالاستقرار داخل المجتمع، لذلك نرفض تمامًا هذه الخروقات التي تحدث بسبب عدم فهم الإعلامي لدوره داخل المجتمع.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبيدلي، هل من الممكن التفريق أو الفصل بين المعايير المهنية والمعايير الأخلاقية؟

أ. عبيدلي العبيدلي:

أولًا هناك محاولات لوضع مواثيق شرف، في القرن العشرين هناك بعض الدول التي وضعت مواثيق شرف تُلتزَم في إنتاج المادة الإعلامية وتدفقها وطريقة وصولها، والعرب عندهم ميثاق شرف عربي وُقّع ربما عام 1977م أو في الثمانينات من القرن الماضي، والمسألة المطروحة في الحقيقة هي موضوع الموازنة بين الجانب الأخلاقي والجانب المهني، ومَن هو الذي سيحدد مفهوم الأخلاق وكيف تُمارس وكيف تسير العلاقة سواء المؤسساتية أو الفردية في وضع التوازن الصحيح بين الجانب الأخلاقي والجانب المهني، وهل تكون المقاييس الأخلاقية ذات خلفية دينية، أو ذات خلفية عرفية أو قوانين وضعية، وهذه إشكالية في ممارسة العمل الصحافي.

الأمر الآخر، كيف سنترجم هذه التشريعات إلى قوانين ملموسة، وكيف ستُلزم أو تُقنع الطرف المُرسِل بالتقيّد، فأنا أعتقد أننا بحاجة ماسّة في المنطقة العربية إلى "مأسسة العمل الصحافي"، وعدم تركه إلى السلوك الفردي، سواء في جانب المُرسِل أو المتلقّي.

مديرة الجلسة:

متى تؤدي التعددية الإعلامية وظيفتها المرجوّة أستاذ عبدالعزيز الخميس؟

أ. عبدالعزيز الخميس:

التعددية الإعلامية مطلوبة بالتأكيد، وهي حل أساسي في كل المجتمعات حال وجود عدة وسائل مختلفة متنوعة، فمع كونها جميعًا تحت مظلة الوطن غير أنها أيضًا تعبّر عن تيارات سياسية وأفكار وتنوعات، وعدم وجود تعددية داخل الإعلام يسيء للإعلام نفسه، إذ إنه يُصبح كله قالبًا واحدًا يضرّ في عملية إقناع الرأي العام بالرسالة التي تُوجّه له.

كما أنه يُضرّ بعملية نقل ما يحدث داخل المجتمع من الرؤى والأفكار، لذلك عندما تحاول أنْ تحكم على إعلام بلد ما فما عليك سوى أن تُلاحظه، هل توجد فيه أطياف مختلفة أو أنه فقط طيف واحد متشابه ينقل الرسالة نفسها؟ غير أننا نرى كثيرًا، وخاصة في الإعلام الخليجيّ، التركيزَ على مسألة التعددية في صفحات الرأي فقط، ذلك أنه واجب على كل وسيلة إعلامية، وهذا حق موجود في الغرب، فكل وسيلة إعلامية لها خط سياسي محدد ومختلف عن الأخرى، ومن ثَمَ يجد كل مواطن وسيلة مناسبة.

مديرة الجلسة:

السؤال نفسه للأستاذ العبيدلي.

أ. عبيدلي العبيدلي:

التعددية الإعلامية همّ شغل العالم المتقدّم والعالم النامي، ففي مارس 2013م عقدت المنظمة الإسلامية للتنمية والثقافة والعلوم مؤتمرًا في نواكشوط عاصمة موريتانيا، تطرّق إلى أهمية حرية الإعلام وتعدديته، ووجوب أنْ يُراعي الإعلام القيم والأعراف الدينية، وفي مقابل الإيسيسكو (المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم) هناك أيضًا مؤتمر الشبكة الدولية للحقوق والتنمية الذي عقد في يناير 2014م الذي عُنِيَ هو أيضًا بأهمية ودور التعددية.

باعتقادي موضوع التعددية هو همّ يشغل العالم النامي والعالم الإسلامي والعالم المتقدّم، وهناك إصرار على أنْ تكون هناك تعددية تُقام على أساس احترام التقاليد والأعراف والثقافة.

مديرة الجلسة:

دكتور أنور الرواس، هل لدينا تعددية إعلامية في الوطن العربي عامة والخليجي خاصة؟

د. أنور الرواس:

لدينا تعددية بالأرقام وليس بالمضمون، التعددية بوصفها مضمونًا هي أنْ نقبل الآراء المتعددة، سواء نتفق معها أو نختلف هي آراء تُحترَم، فكلٌ يُعبّر عن رأيه بالطريقة التي يراها مناسبة، ولا ضرر ولا ضرار، وأنْ تحمل هذه الآراء مسئولية كبيرة.

لدينا "بوفيهات" كثيرة، هذه المؤسسات الإعلامية في الدول العربية بشكل عام أو على مستوى منطقتنا في الخليج، ولكن هي تجسّد أيضًا سياسة الفكر الواحد أو اتجاه السلطة أو اتجاه الأيديولوجيات المختلفة التي تدعم هذه المؤسسات.

من وجهة نظري، مَن يختلف مع السلطة أو يختلف مع هذا فإنه يدخل في متاهات كثيرة، حتى لو كان ذلك الاختلاف في مستوى وجهة نظر أو رأي محدد.

من خلال ما نعيشه الآن من متغيّرات كثيرة، أرى لزامًا علينا أنْ نتحرّر من داخلنا، علينا أنْ نقبل بعضنا، علينا أنْ نركن ونقول إنه آن الأوان أنْ نقبل بعضنا وأنْ نختلف، لا أنْ نذهب في إطار واحد وبالفكرة نفسها والتوجه نفسه والأسلوب نفسه، فطوال هذه المدة والعقود الماضية كنا في وضعية معينة نقبل الحد الأدنى، أما الآن مَن يقبل الحد الأدنى في ظلّ هذا التوسع الإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي وأمور كثيرة ومدخلات كثيرة وأفكار كثيرة وأيديولوجيات متعددة، ولا تستطيع هذه الدول الخليجيّة بالقدر الهائل من الأموال أنْ تُحصّن مجتمعاتها، فماذا نعمل؟

علينا أنْ نقبل الحقيقة ومفادها إنّ هناك تعددية ليس على المستوى الإعلامي بوصفها أرقامًا، وإنما في المضمون أيضًا؛ لنخرج بصورة إيجابية وبرؤية منفتحة للمستقبل الواعد لأجيالنا الذين هم الآن تائهون بين التمسّك بالماضي والرؤية المستقبلية، هي مسألة بحاجة إلى وقفة حقيقية ممّن لديه القوة والسلطة والتحكم والنفوذ في هذه المؤسسات.

مديرة الجلسة:

ذكرت النفوذ أستاذ أنور، ومنها أطرح السؤال على الأستاذ عبيدلي العبيدلي: هل من الممكن أنْ تتأثر التعددية الإعلامية بمراكز القوى الاقتصادية؟ هل من الممكن لها التحكم بحرية التعبير وحرية الرأي في وسائل الإعلام وبطريقة نشر المعلومة والكلمة؟

أ. عبيدلي العبيدلي:

أولًا حقيقة الإعلام هو قناة عاكسة، على الأقل الإعلام التقليدي، فربما الإعلام الحديث يختلف، فعندما نتحدّث عن وسائل التواصل الاجتماعي فإنّ التعددية مطلوبة؛ لأنّ كل مؤسسة إعلامية تعكس اقتصاديًا مصالح فئة معيّنة، وسياسيًا تعكس مصالح اتجاهات سياسية معيّنة، لذلك من الصعب جدًا القول بتعددية إعلامية في المنطقة ليست فيها تعددية اقتصادية ولا تعددية سياسية، ومن هنا لكي ننعم بتعددية إعلامية يجب أنْ نبدأ الخطوة الأولى ونضع البذرة الأولى للتعددية الاقتصادية والتعددية الثقافية والتعددية السياسيّة.

لا شك أنّ التعددية الإعلامية هي الحيّز الذي يمكن أنْ يحظى فيه مجتمع معيّن بهذه التعددية المرتبطة بالقدرة المالية، وهذه ليست صفة للمجتمع العربي فحسب، وإنما حتى المجتمعات الأوروبية أو الغربية، فعلى سبيل المثال إمبراطورية "مردوخ" ليست فقط منحازة أو يتحكّم فيها في البث، وإنما التوجيه، وقد كتبت الكثير من الكتابات عن النفوذ المالي في تسيير المؤسسات الإعلامية، من هنا أعتقدُ أنّ مَن يملك المال والسلطة هو مَن يملك المؤسسات الإعلامية، ويتناسب حجم التوجيه بحجم النفوذ المالي والسياسيّ.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبدالعزيز الخميس، إذا كانت التعددية الإعلامية تتأثر، فلصالح مَن؟

أ. عبدالعزيز الخميس:

التعددية في الإعلام غير موجودة، فالتعددية المسموح بها في مجتمعاتنا هي التعددية في الزواج فقط، أما التعددية الإعلامية الحقيقية غير موجودة، لذلك لا نرى إلا إعلاما متشابهًا في جميع وسائله، فمثلا، نرى وجود قوىً اقتصادية وإعلاميّةٍ في المنطقة ولديها الكثير من الاستثمارات والكثير من النفوذ تصبّ في صالح التيار نفسه، هم يختلفون فقط في الوسيلة ولكن الهدف واحد وواضح.

في الحقيقة إنّ وجود التعددية هو وجود وسائل إعلامية تُعبّر عن آراء وخطوط ومذاهب سياسية مختلفة، فهل هذا موجود لدينا؟! بالتأكيد لا، هو فقط عملية تعبير عن مصالح قوىً متنفّذة داخل المجتمع تتنوّع في الأشكال وتتنوّع في الوجوه ولكنها متماثلة تمامًا في أداء الدور المطلوب منها.

إنّ أكثر القوى الاقتصادية المتنفّذة في الإعلام هي نفسها تابعة للجهة نفسها، فنحن لسنا كالغرب، فشبكة "BBC" مثلا تؤدي الإعلام الوطني المموّل من المواطن عن طريق الضرائب، هل من الممكن أنْ يكون لدينا مثل هذا الأمر؟

إذا خرجت من نظام السلطة ستجد الملتحقين بالسلطة أيضًا هم وسائل إعلام، فلا يوجد إعلام مستقل حقيقي؛ لأنه لا يوجد نظام يضمن الاستقلالية، والحقيقة أنّ من حق السلطة أنْ تخشى من وجود تعددية حقيقية، فليس هناك تنافس سياسي كبير جدًا داخل المجتمع لعدم القدرة على إيجاد لعبة سياسية تحت مظلة وطنية موحّدة.

فهنا أناس لا تهمّهم الوطنية ولا تهمّهم مصالح الوطن، ومن ثَمّ يبحثون عن وسيلة إعلامية يمكنهم من خلالها التأثير على المواطنين، وصولا إلى خرق الاستقرار الوطني والاستقرار الاجتماعي. لذلك، يحق لنا أحيانًا أنْ نقول إنه من الجيّد عدم وجود تعددية عندنا حتى لا ندخل في متاهات دخلت فيها دول عربية أخرى كان لديها تعددية وفشلت ووصلت إلى طريق مسدود بسبب عدم وجود ثقافة سياسية حقيقية تُغلّب مصالح الوطن على المصالح الحزبية والشخصية وغيرها.

مديرة الجلسة:

دكتور أنور الرواس، في النقطة نفسها المتعلقة بعلاقة التعددية الإعلامية بمراكز القوى الاقتصادية، هل تتأثر التعددية بها فعلاً؟

د. أنور الرواس:

من الطّبيعي أنْ تتأثر التعددية بمراكز القوى الاقتصادية؛ لأنّ كل قوة تحاول أنْ تفرض وجهة نظرها في هذا الجانب. القوى الاقتصادية في الساحة الخليجيّة موجودة الآن في القنوات الفضائية أو حتى في مؤسسات صحافية، والآن كثُرت المحطات الإذاعية على المستوى الخليجيّ.

الواقع أنّه حتى شركات الإعلانات أو المنتج المعلن تستطيع أنْ تفرض وجهة نظرها حتى وقت البث؛ لأنّ هناك جانباً اقتصادياً.

هناك الكثير من الأشياء بحاجة إلى مراجعة حقيقية، فنرجع إلى البداية، وهي المهنة، فهي تفرض على المعلن وعلى السلطة وعلى الجميع أم أنها - أي المهنة - تندرج ضمن مفاتيح تُسيّرها السلطة والقوى، فعندما نتفق على آلية واحدة ومحددة مفادها أنّ المهنة لا تقبل التجزئة في الجانب الإعلامي فسوف نذهب في هذا الاتجاه، وسوف يكون لدينا تعددية في المضمون وحرية مسئولة، وسنتعامل في الإطار الطّبَعي الذي يفترض وجود قوًى تُسيطر في التوجّه الإعلامي، سواء كانت قوًى اقتصادية أو سلطوية.

مديرة الجلسة:

وصلنا إلى السؤال الأخير من الشق الأول، وهو المعايير المهنية ومتطلباتها.

دكتور أنور الرواس، من وجهة نظرك، ما هي المعايير التي يجب أنْ تُعطى أو تُمنح لطالبي رخصة بث فضائي أو صحيفة ما لكي تظلّ تحت مبدأ التعددية الإعلامية أو لضمان تعزيز هذه الثقافة؟

د. أنور الرواس:

لي وجهة نظر شخصية، هناك عقد متّفق عليه بين مَن يمنح هذه الرخصة وهي الحكومة وبين مَن يُريد أنْ يمتلك هذه القنوات الفضائية أو الإذاعية أو حتى الصحف، فإذا كنّا نريد إعلاما منفتحًا ومتمسّكا بواقعه وبهويته وبثقافته وبوطنيته، فعلينا أنْ نبني الثقة، فالحكومات الآن ليس لديها ثقة بما هو موجود لأسباب كثيرة، والآن أنت تأخذ هذه الرخصة وعليك أنْ تلتزم بقانون معيّن يُحتّم عليك أنْ تتّبعه.

من وجهة نظري، في هذا العصر يُفترض وجود قوانين وسدّة قضاء، إضافة إلى

إطار يُحتم على مُنشِئ القناة التلفزيونية التعامل معه، أضف إلى ذلك وجوب أنْ نقبل بعضنا بعضًا، غير أنّ مشكلتنا في منطقتنا الخليجيّة أننا لا نريد أنْ نذهب إلى هذا قبل أنْ نُؤسّس، ونُؤطّر، ونُقنّن، حتى في هذا الجانب، وليس لدينا الجرأة في أنْ نقول هذا الكلام في أيّ محفل خليجي على مستوى القيادات أو غيره.

أنا أدعم هذه الفكرة، وأتساءل: لماذا لا أستطيع أنا "أنور الرواس" إنشاء قناة إذاعية خاصة بي؟ الجواب هو: لأنّ هناك تخوفًا من أدلجتها ومن التيار الإسلامي المتشدّد وغيره، إذا نحن نُريد أنْ نُحجّم أنفسنا في بعض التيارات وننسى المجتمع الكبير الذي بحاجة إلى التنفس من السلطة ومن هذه الأيديولوجيات والتيارات التي فُرضت علينا من خلال هذه القنوات.

لا تستطيع الحكومات أنْ تُراقب كل شيء ولكن يستطيع الإنسان المتابع أنْ يرفع دعوى على هذه القناة أو هذه المؤسسة، وهناك قانون يكفل له ذلك، وإنْ لم يوجَد هذا القانون فالأمنية أنْ يوجَد، وأنْ نحترم القضاء في كل شيء حتى نُؤسّس للأجيال؛ ذلك أننا نعيش الآن عصر تناقضات كثيرة، فنُجنّب الأجيال ما عشناه.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبدالعزيز، قبل أنْ نبدأ هذه الجلسة تكلّمنا عن هذه النقطة تقريبًا، وذكرتَ مثالًا لمحطتَيْن في البلد نفسه، كل محطة لها توجّه وتتكلم عن تيار معيّن، لكن الموضوع كان مختلفًا. من وجهة نظرك، ما هي أهم المعايير التي يجب أنْ تُوضع لتعزيز مبدأ "الاختلاف" والتأكيد على التعددية الإعلامية؟

أ. عبدالعزيز الخميس:

في رأيي لإقامة أيّ وسيلة إعلامية محلية لا بُدّ أنْ يكون نصب أعيننا المصالح الوطنية ومصالح المجتمع، فهي الأهم وهي النبراس والقانون الذي يُحدّد منح الفرصة "الترخيص" لهذه الوسيلة.

وكمثال: في بريطانيا المعني بمنح الرخصة لأيّ قناة تلفزيونية هو "الافكو" الذي تديره شخصيات مستقلّة مشهود لها بالحرص على المصلحة البريطانية العليا، وهم من القانونيين والإعلاميين إضافة إلى شخصيات مُعتدّ بها، ولذلك تخضع هذه القناة لقوانين وأنظمة تراعي المصالح البريطانية العليا، هل نستطيع أنْ نفعل ذلك في دولنا فيكون هناك جسم مستقل يمنح الفرصة ويحكم في مسألة منح الرخص؟

بالتأكيد أنا مع الحرية الإعلامية تمامًا، ومع تسهيل عمل الوسائل الإعلامية ومراقبتها عبر قوانين وتشريعات مُنظّمة لعملها، كذلك أؤيّد وجود جسم إعلامي يكون معنيًا بمنح الفرص الإعلامية والرخص، وأنْ يكون هذا الجسم مستقلا ومشهودًا له بتغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الشخصية؛ ذلك أنه إذا فُتح الباب على مصراعَيْه أكثر فإننا سنجد الترجمة لما يحدث في الشارع على وسائل الإعلام، وسيترتّب على ذلك مزيد من التشرذم والقلاقل، ولوُجدَت قنوات "داعشية"، بل وتنتشر بكل سهولة، وسنرى انهيارًا كاملا لجميع ما حاولنا المحافظة عليه من دولة وطنية مُوحّدة ومستقلة.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبيدلي، تفضّل بوجهة نظرك في هذا الموضوع.

أ. عبيدلي العبيدلي:

يقول ابن خلدون في (مقدمة) تاريخه: "إنّ الحاكم يضع حاجزًا، وبعده حاجبًا، وبعد الحاجب حاجبًا، إلى لحظة تصبح مجموعة الحواجب تحجب المواطن عن الحاكم"!!

حتى ننتقل من الفردية إلى التعددية علينا أنْ نبدأ بتأسيس نوع من الثقة بين المواطن والسُلطة، وبين المواطن والمواطن الآخر، وحقاً أعتقد أنّ الرقيب العربي قد نجح، وهنا أتحدّث عن حرية الإعلام تحديدًا؛ لأنّ الحرية الإعلامية حجر الزاوية في صرح التعددية الإعلامية، وإذا استطعنا اليوم أن نُخرج الإعلامي أو الصحافي من الرقيب الذاتي الذي بدأ يسكنه، فإنها ستكون الخطوة الأولى أمام التعددية.

لقد أصبح الكاتب؛ سواء الصحافي أو غيره، يخشى عندما يصطدم بمقص الرقيب فقْد القدرة على التواصل مع الجمهور الذي يبحث عنه، فيبدأ بممارسة رقابة ذاتية على نفسه، وينتقل "المايروس" إلى المؤسسة، والمؤسسة تنقلها إلى مؤسسات أخرى.. وإنْ شئتم أقول: إنّ المطلوب هو تقنين الرقابة على العمل الصحافي أو العمل الإعلامي من خلال بناء جسور الثقة بين السلطة والإعلام.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبيدلي، كونك صحافيًا وخبيرًا إعلاميًا، يتحكم في الإعلام بوصفه مهنة، العديد من القيم والمعايير التي من أجلها يجب أنْ تكون هناك موازنة صحيحة، فكيف يستطيع الصحافي اليوم أنْ يصيغ خَبَرًا، وفي الوقت نفسه يلتزم بالتزامات فكرية مُعيّنة؟

أ. عبيدلي العبيدلي:

أنتِ تنقلين الحقيقة من المعايير والمقاييس إلى ما يُسمّى بالإعلام المُؤدلَج والإعلام المُسيَّر، سواء في الإطار الرسمي أو الإطار الحزبي، والحقيقة أنّه من الصعب جدًا أنْ ينجح الصحافي في الوصول إلى الموضوعية المطلوبة بين انتماءاته الأيديولوجية وخلفيته الفكرية وبين مهاراته المهنية.

فهو (أي الصحافي) يظلّ في صراع دائم بين الالتزام فكريًا بهذه المدرسة الفكرية، وبهذه الخلفية الأيديولوجية، وبين ما هو مطلوب من ممارسة نوع من الرقابة الذاتية في تغطيته الإعلامية، وخاصة الأخبار والجرائد؛ لكي تتمتع مادته المُرسلة بالموضوعية المطلوبة.

وهنا أعتقد أنّ الوصول إلى هذا التوازن يحتاج إلى حالة راقية ذاتية أولًا على المستوى الفردي، وعلى المستوى الاجتماعي ثانيًا، ثم على المستوى المؤسسي ثالثاً، غير أنه - للأسف الشديد - هذا النوع من التربية غير متوافر في الوطن العربي.

مديرة الجلسة:

"للأسف الشديد"!.. أستاذ عبدالعزيز الخميس؟

أ. عبدالعزيز الخميس:

الإعلام يُفترض به أنْ يكون مرآةً للمجتمع ولِما يحدث داخله من حراك وحوار سياسي، غير أنّ تطبيق هذا الأمر على مستوى الإعلام العربي عامة والخليجي خاصة غير موجود بالشكل الذي يوفي بالالتزامات الإعلامية للمجتمع.

نعم، ثمّة محاولة للدفاع عن الوطن، ويختلط بهذا المفهوم الدفاع عن السلطة أو الدفاع عن حزب أو الدفاع عن اتجاه سياسي مُعيّن. إنّ المشكلة تكمن في نقص الثقافة السياسيّة داخل المجتمع مما يُؤثّر على الإعلام والإعلاميين، وفي النتيجة يُؤثّر على المُتلقّي.

الإعلام المؤدلج رأيناه في الخليج العربي يزدهر بشكل كبير جدًا من خلال قنوات لها اتجاهات سياسية مُلتزمة بخطوط حزبية معروفة تمامًا وواضحة، كما وجدنا انتهازية من بعض المُموّلين لقنوات إعلامية مؤدلجة هدفهم توسيع نفوذهم السياسيّ أو تنفيذ (أجندات) خارجية داخل الخليج وانطلاقًا من الخليج إلى العالم العربي.

في المُقابل نجد نفورًا كبيرًا جدًا عند المُتلقّي من هذا الإعلام، وقد لوحظ مؤخّرًا بداية تقلص قوة هذا الإعلام، ذلك أنّ المُتلقّي صار أكثر وعيًا وإدراكًا للمصالح الوطنية، خاصة بعد ما يُسمّى "الربيع العربي"، وصار يخشى تمامًا من حدوث ما حدث لدول أخرى بسبب هذا الإعلام المؤدلج وتأثيره على الشارع العربي، والتجربة في (تونس) كانت مثالا واضحاً وناصعًا تمامًا إلى أنّ المجتمع العربي يتجّه إلى أنظمة تُراعي أو تحرص على الوطنية والالتزام الوطني والالتزام بأمن وسلامة واستقرار البلاد.

لذلك، أعتقد تمامًا أنّ علينا بوصفنا إعلاميين..الحرص على أنْ لا تتغلّب علينا المصالح المؤدلجة والاتجاهات الحزبية الضيّقة، وأنْ تكون مظلتنا مظلةً وطنيةً واسعةً، تحتضن الأطراف الأخرى في وسائلنا الإعلامية، كما ينبغي للسلطة أنْ تسمح بوجود تيارات مختلفة ضمن المصالح الوطنية العليا.

المشكلة في أننا لم نستطع تعريف الوطنية في ثقافتنا وفي تعاملاتنا السياسيّة المحلية حتى نستطيع أنْ ننطلق منها للإعلام وللمسارات الأخرى، فلدينا ضعف واضح في الثقافة السياسيّة وفي التنمية السياسيّة، وينبغي لنا تطوير أدواتنا للوصول إلى مجتمع مستقر وإعلام حرّ نزيه، يُغلّب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية الضيّقة.

مديرة الجلسة:

قبل الانتقال إلى دكتور أنور الرواس، ليُبديَ رأيه في هذه النقطة.. ننوّه الحضور الكريم إلى أننا الآن انتقلنا إلى الشق الثاني من هذه الجلسة، وهو (الإعلام المؤدلج)، وحالما ننتهي من أسئلة هذا المحور سوف نفتح المجال لحضراتكم لمن يودّ سؤال الأساتذة الأفاضل بخصوص محاور هذه الجلسة.

د. أنور الرواس:

أتفق مع الأستاذَيْن (عبيدلي) و(عبدالعزيز) في عدم امتلاكنا لتنمية سياسية ولا لثقافة سياسية في مجتمعاتنا.

نقول إننا نؤمن بالديمقراطية والليبرالية والتعددية واحترام الآخرين وغيرها، وإنّنا نريد تطبيقها، غير أنّ حقيقة الأمر هي أنّ أمامنا مشوارًا طويلًا حتى نصل إلى ما نُريد أو ما تطمح إليه هذه الدول.

الإعلام المؤدلج أو الإعلام الذي يحتكم إلى أفكار مُعيّنة عرفناه مع الاتحاد السوفيتي السابق، فقد كان يحمل فكرًا ورسالة واحدة، أما الآن فقد سقطت هذه الأفكار أو هذه الرؤى أو هذه التوجهات بعد عام 1989-1990م، وظهرت أمور أخرى كثيرة بعدما تعاملنا مع القنوات الفضائية.

في رأيي لا يوجد عندنا إعلام مؤدلج تريده الدول بقدر ما توجد مصالح أو رسالة - ساهمت فيها أيضًا الحكومات - تتعلق بالفتاوى وبالرسائل الدينية، وتتعلق أيضًا بجوانب تنموية وغيرها، من هنا اختلطت الأمور.

لنكن واقعيين، ظهرت قنوات دينية متشددة، وأخرى دينية تدّعي أنها متسامحة، وقنوات دينية أخرى تُرضي الطرفين، كما فُتح الباب للقنوات الترفيهية والقنوات الغنائية وغيرها من أجل خلق نوع من التوازن، ولكن التوازن في ماذا؟!

عندما اتّخِذ القرار بأنْ يكون هذا التنوّع موجودًا.. وَجَدَ المُتلقّي مساحة كبيرة يأخذ من هذا ومن ذاك، ثم يؤدلج نفسه بالطريقة التي يراها.

في الجانب الفكري والعَقَدي والديني وما شابه ذلك، كثيرون ذهبوا في هذا الاتجاه وأقنعوا مجتمعاتنا، وأرى من الضروري أنْ نتخلّص من هذه المصطلحات، وأنْ نضع الضوابط القانونية والتشريعية التي يحكمها القضاء ويكون هو الحكم، فمَن لديه حجة مُعيّنة فعليه الذهاب إلى القضاء.

قد يُقال: هذه الخطوة صعبة، أقول: إذًا اعملوا على الجانب الآخر، انشروا الثقافة السياسيّة، واعطوا مساحات، إلى آخرها من خطوات، ما يهمّنا هو أنْ نعمل، أما الركون إلى الواقع الحالي فيعني أنْ تكبر وتنمو هذه القنوات أو المؤسسات الإعلامية المُؤدلَجَة بأفكار، وتعرفون أنّ الأمر المؤدلج يحمل فكرًا ذات رسالة واحدة.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبيدلي، هل الإعلام المؤدلج قادر على أنْ يُناقش المُتحرّر وأنْ يصمد ويستمر؟

أ. عبيدلي العبيدلي:

الإعلام بطبيعته هو حر، وعندما يُؤدلَج فمن الطبيعيّ جدًا أنْ يُقيِّدُ نفسه، ولذلك، المطلوب هو أنْ تمتلك السلطات الثقة في قوانينها وفي المؤسسات الإعلامية المعارضة لها، بحيث تصل إلى إعطائها الحرية في الحديث وفي الانتقاد وفي إبراز الأخطاء، ولكن يجب أنْ يكون ذلك ضمن أُطُر القانون المعمول به في البلد المعني.

ما يهمّني في هذا الموضوع هو أهم من انتقاداتنا للإعلام الرسمي المؤدلج إذا صحّ التعبير، فإنّ القوى المعارضة تعاني أيضًا هي الأخرى من إعلام مؤدلج، ولذلك بقدر ما هي تُطالب السلطات أنْ توسع من هامش حريتها، تكتشف أنّ مَن يُطالب بذلك هو يُمارس - بوَعي أو دونه - نوعًا من الطقوس القمعية تجاه مؤسساته، والحل الذي أراه في هذا المجال يبدأ من المراحل المُبكّرة في التعليم، إذ يجب أنْ نُدرّس الأجيال القادمة قبول الآخر والموضوعية في تناول أخطائه، وعرض تلك الأخطاء بعيدًا عن الأدلجة، إضافة إلى التعايش مع الطرف الآخر، وفي ظلّ غياب سياسة تعليمية تُهيّئ الجيل القادم لإعلام غير مؤدلج، سيظلّ الإعلام المؤدلج مُسيطِرًا على نسبة عالية من الإعلام العربي.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبدالعزيز، كيف بوسع الإعلام المؤدلج اليوم أنْ يُواجه الإعلام المُتحرّر؟ وهل الثقافة السائدة اليوم هي مَن وفّرت الأرض الخصبة لهذا الإعلام كي ينتشر؟

أ. عبدالعزيز الخميس:

الإعلام المؤدلج موجود في قنوات عديدة واضحة، وله مسارات مختلفة وله حضوره، والسبب بالتأكيد هو أنّه نتيجة طَبيعية لمجتمع هو الآخر مُؤَدلَج بتيارات سياسية منغلقة أو ذات مسار واحد في التفكير.

كذلك صار من الواضح نشوء نوع ممّا يُسمى بـ "entertainment" أصبح يُقدّم رسالة ترفيهية يراها الناس، ويعرفون أهدافها ويعون تمامًا أنّها أهداف منغلقة، وأنها أهداف خاضعة لشروط مُموّلها ولاتجاه سياسي واتجاهات مُعيّنة تبعًا لثقافة المجتمع، ولكن هل ينافسها إعلام آخر أو وسائل إعلاميّة أخرى؟

نعم، هناك وسائل إعلامية تنافسها بشكل جيد، فلا نرى ضمن إعلامنا العربي وجود وجبات تلفزيونية غير مؤدلجة إلا في قنوات معدودة، إذ تكون تقاريرها مُحايدة نوعًا ما، ولكن لها أهدافها السياسيّة كما لغيرها من القنوات.

إننا نرى بعض التحوّلات الأخيرة والنكسات للإسلام السياسيّ ولتنظيماته، وهناك تحرّكٌ جدّيّ تجاه وجود محتوًى إعلامي أكثر تحضرًا وتطوّرًا، وأكثر بحثًا عن مصالح المجتمع ضمن استراتيجية وطنية، فمن المعلوم أنّ أكثر القنوات والوسائل الإعلامية المؤدلجة تابعة لتنظيمات الإسلام السياسيّ التي تُعاني الآن من انخفاض في شعبيتها لدى الجمهور، ومن تدهور في مسألة التمويل من بعض الجماعات أو الدول التي كانت تُموّلها وتُواجه الآن ضغوطًا، كل ذلك في قالب مُتّسق تمامًا مع ما يحدث على الساحة السياسيّة، والخليجية خاصة.

فمعظم الوسائل الإعلامية المؤدلجة وغير المؤدلجة تخرج من الخليج العربي وتُموّل من الخليج العربي، وإذا اتفقت دول مجلس التعاون الخليجيّ على التضامن

والعمل باستراتيجية لصالح شعوبها ولصالح مصالحها فسوف نجد تغييرًا، فنحن في مجلس التعاون نستطيع أنْ نُساعد الدول العربية في إيجاد وجبة إعلامية مُستقلّة وحرّة ونزيهة وأكثر التزاماً بمصالح العالم العربي.

مديرة الجلسة:

دكتور أنور الرواس، هل الإعلام المؤدلج قادر على الصمود والاستمرار؟

دكتور الرواس:

الإعلام الخليجيّ سيستمر ما دامت الدول مستمرة بإذن الله تعالى، ولكن تبقى مسألة النهج. والسؤال الذي أطرحه هو: هل ستُغيِّر من نهجها في التعامل والتعاطي مع الإعلام الجديد ومع جيل شاب وصلت نسبته إلى ما يُقارب (70%)؟

نحن أمام تحديات كبيرة وخطيرة في الوقت نفسه، وأتمنى من أصحاب السُلطة والقرار أنْ يُعيدوا حساباتهم من جديد في التعامل مع أجيال لا تقبل إلا بما تراه لنفسها، لأنها تعاملت بانفتاح قد يكون صادماً لنا كأجيال لم نكن نتعامل معها، وعلينا الآن أنْ نقبل ذلك ونُشجّع أبناءنا على التعامل مع هذا المُعطى الجديد.

الإعلام الرسمي الخليجيّ لا زال تقليديًا في رسائله، سبب ذلك، الرؤية التي مفادها "عدم القفز سريعًا حتى لا تقع سريعًا"، غير أنّ حقيقة الأمر أنّ هذا الإعلام بدأ يسقط تدريجيًا في هذه المنافسة الشرسة من قنوات كثيرة، فالإعلام الذي يحمل فكرًا أو رؤًى قد تكون عميقة استطاع أنْ يجذب الكثيرين ممّن هم موجودون على الساحة.

ليس في أوروبا حزب أو رجل دين لديه قناة، ذلك لأننا نُعاني مشكلة هي أننا لسنا أنقياء من الداخل، إذْ ينبغي لنا أنْ نتخلّص من تخوين بعضنا بعضًا، فالحياة للجميع، وليست لنا _ نحن المسلمين _ فقط دون سوانا، لذلك علينا أنْ نستمر وأنْ نقبل بعضنا بعضًا، فطالما أراد فرد أنْ يسلك هذا الطريق فله رب يُحاسبه في النهاية على أعماله.

تكمن المشكلة في أننا نريد أنْ نُسخّر هذا الدين والأيديولوجيات التي تحمله وتفرضه على الواقع. هل نُريد أنْ نعيش في العصور الوسطى؟ هل نحن الآن بحاجة إلى حرب إعلامية كلامية ثم تتحوّل إلى أرض الواقع؟ لا بُدّ من وقفة من الجميع، لا بُدّ أنْ نقول كفى هذه المنطقة صراعات وكفى هذه الدول صراعات بدأت فكريًا وأصبحت الآن واقعة على الأرض ثم ستدخل بيوتنا.

نحن - والحمد لله - في هذه المنطقة في الخليج آمنين مُستقرّين، ولكن إلى متى؟ ينبغي لنا النظر إلى ما أنجزناه في سياستنا الداخلية وما أنجزناه لأجيالنا على المستوى الوطني، فهل نذهب إلى الخارج ونرضي الخارج؟! ماذا فعل الخارج؟!

مديرة الجلسة:

شكرًا لك دكتور أنور الرواس، وقبل الختام نفتح المجال أمام الحضور الكريم لطرح الأسئلة على ضيوفنا الأفاضل.

حوارات الجمهور

- **متداخل:** ليس عندي أسئلة، وإنما تعليقات سريعة:

التعليق الأول، ينبغي مسح الخط الفيزيائي الذي تحدّث عنه الأستاذ عبيدلي، فإني أرى أنه يجب أنْ يكون هناك تداخل بين المهنية والأخلاقية لا أنْ نسعى في الفصل بينهما.

التعليق الآخر، يبدو أننا في هذه الجلسة عشنا درسًا تطبيقيًا في البلاغة العربية، فكثيرًا ما سمعنا الجناس والمقابلة والطباق حينما طُرحت قضية الحيادية والموضوعية، فهل الحيادية هي حقًا مَطلب؟

أرى من الواجب الابتعاد عمّا يسمّى "الحيادية"، وذلك لسبب رئيس هو أنّ الحيادية لا يمكن أنْ تكون واقعًا نعيشه في الإعلام، فالحيادية في تصوري هي سلوك آلي وليس سلوكاً بشريّاً منتمياً، فيمكن أنْ تجد الحيادية في جهاز الحاسوب حينما تعطيه معطيات مُعيّنة ويفصل فيها ويعطينا قائمة من النتائج والبدائل، أما الإنسان البشري المنتمي فلا يُمكن أنْ يُطالب بالحيادية، بل يجب أنْ تنقله إلى الموضوعية، والموضوعية لها مستند عميق جدًا في ديننا وتراثنا وثقافتنا، ﴿... لا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾ [المائدة/8]، يجب أنْ تعدل حتى مع خصومك.

التعليق الثالث فيما يتّصل بالتطوير المهني، فهذه إشكالية ذات شقين، شق يرتبط بالتعليم الجامعي، وهذا موجود في كثير من تطبيقات التعليم الجامعي، غير أنّ التطوير المطلوب مرتبط بشق آخر، هو حاجة المؤسسة التي لديها العامل إلى تخصّص مُعيّن.

تعليق آخر يتصل بالتشريعات والميثاق، فقد تداخل الحديث كثيرًا فيما يتعلق بالتشريعات، وفي تصوري الأكاديمي والمهني أنّ التشريعات ترتبط بقُطر معيّن أو بدولة مُعيّنة للضبط المهنيّ والسلوكي

والإجرائي والعلاقات فيما يتصل بمؤسسات الدولة، أمّا الميثاق فهو يجمع الشتات فيما يتصل بالسياق الإعلامي، وإذا أخذنا بالتطبيق على منطقة الخليج فإننا نجد لكل دولة خليجية تشريعاتها، بخلاف الميثاق إذا ما أوجدنا ميثاق شرف أخلاقي غير مُلزم يجمع التناقض ويجعل الممارسة الإعلاميَة تأتي في سياق التوافقية الخليجيّة.

بقي أمر واحد أختم فيه يخصّ الحلقة، فقد جَلَدنا الذات كثيرًا جدًا، وأعطينا كثيرًا من الآراء القطعية والأحكام دون أنْ يكون لدينا دراسات حقيقية وواقعية، فهل هذه الأحكام والآراء القطعية مبنية على واقع حقيقي؟! شكرًا لكم.

مديرة الجلسة:

أستاذ عبيدلي، هل لديك تعليق أو إضافة إلى المداخلة التي تفضّل بها المتداخل؟

أ. عبيدلي العبيدلي:

حتى لا يُجتزأ كلامي، فـ ﴿لا تقربوا الصّلاة﴾ تتمتها ﴿وأنتُم سُكارَى﴾، فأنا لم أضع الحيادية بشكل مُطلق، وإنما وضعتها في إطار عام، وهو الالتزام والشفافية وغيرهما من الأمور التي ذكرتها، هذا أولاً.

لا شكّ أنه بين الانتماء الفكري والحيادية حرب داخلية، يلتزم بها الصحافي أو الإعلامي، وشخصيًا لم أقم بجلد الذات، ولكن الخطوة الأولى للتغيير هي تشخيص الواقع، وأنا حاولتُ أنْ أشخّص الواقع العربي بإيجابياته وسلبياته؛ لأنّ الخطوة الأولى هي أنْ تُشخّص وضعك، فإذا لم يجانبك الصواب فمَن اجتهد له أجره.

• **متداخل (عبدالنبي العكري، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية):**

سؤالي المُوجّه للمتحدثين:

طُرحَت مسألة هي أنّ المصلحة الوطنية هي التي يجب أنْ تُشكّل المرجعية للعمل الصحافي والإعلامي، والسؤال هو: مَن الذي يُحدّد المصلحة الوطنية، خصوصًا في ظل دولة لا تعكس كل مواطنيها ومصالحهم، هل هي الحكومة أم وزير الإعلام، أم هو الجسم الصحافي أم هيئة مستقلة تُراقب الإعلام؟

ولنعطِ مثالًا بسيطًا على ذلك قضية استقلال أسكوتلندا، فالحكومة عدّتها مصلحة وطنية، ولكن في الوقت نفسه هذه القضية الحسّاسة طُرحت بكل حرية في الصحافة والإعلام، والسياسيّون تجادلوا فيها حتى في جميع الأجهزة، ثم الشعب قال كلمته واحتفظوا بالاتحاد بفارق نقطتين، فأنا سؤالي: في دولنا التي تفتقر إلى المؤسسات التي تُعبّر عن المجتمع، ما هي المرجعية الوطنية؟

مديرة الجلسة:

هذه النقطة أشار إليها الأستاذ عبدالعزيز الخميس، فليتفضّل مشكورًا.

أ. عبدالعزيز الخميس:

مسألة "ما هي المصلحة الوطنية؟" الإجابة بسيطة، فالمصلحة الوطنية هي أمر معروف ومغروس في داخلنا، وشيء يقودنا كل يوم لعملنا في كل المجالات المختلفة.

مَن يُحدّد أُطُر المصلحة الوطنية؟ بالتأكيد قلوبنا والتزامنا الوطني بأرضنا، وثوابتنا، وبكفاحنا، ودفاعنا عن مصالحنا الاجتماعية واستقرار مجتمعنا.

مثلًا، في كل الدول، هناك مؤسسات ومجالس ربما مُنتخبَة، وبعض الدول فيها مَن يُسمَّون بأهل الحل والعقد، مهما اختلفنا في مُسمّياتها ومشروعيتها غير أنّه على الأقل الوطن بوصلته واضحة، وهي مصلحته وأمنه وقوته وعزته وعدالته بكل الأساليب المختلفة، سواء بوجود مؤسسات تشريعية مُنتخبَة أو غير مُنتخبَة، ولا يمكن للإنسان أنْ لا يعرف أين بوصلته الوطنية ولا أين مصلحته الوطنية، إلّا أنْ يكون هذا الإنسان غير مُلتزم بهذا الوطن ولا يعرف مَصلحته، ولا يمكَن لأحد أنْ يسأل: "أين مصلحتي الوطنية؟" وهو لا يعرف أنّ مصلحته الوطنية أمن واستقرار وعدالة وأيضًا قوة ومناعة هذا الوطن بغضّ النظر عن نظامه السياسيّ.

صحيح أنّ هناك اختلافًا وقوًى سياسيةً مختلفة داخل الوطن، وهناك حراك سياسي ومحاولة للتطوير والتنمية السياسيّة، ومحاولة للتعديل السياسيّ داخل المجتمع والوطن، هذه كلها ضمن ضوابط تُقيّدها المصلحة الوطنية العليا، التي يشعر بها الإنسان في قلبه، ولكن لا يُمكن أنْ تُحدد له عبر نصوص أو عبر نصائح مُعيّنة من أشخاص مُعيّنين؛ لأنها واضحة وضوح الشمس.

مديرة الجلسة:

كنت أتمنى أنْ نأخذ قدرًا أكبر من الأسئلة، غير أنّ الوقت قد داهمنا، واحترامًا لزملائنا في الجلستين الثانية والثالثة، نكون قد وصلنا إلى ختام هذه الجلسة، أشكر لكم حضوركم الكريم وحُسن استماعكم والشكر دائمًا للمُتحدّثين الأفاضل.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ARAB GULF FORUM
FOR POLITICAL MEDIA
المنتدى الخليجي
للإعلام السياسي
ARAB GULF FORUM
FOR POLITICAL MEDIA
13 نوفمبر 2014
مملكة البحرين

متحدثو الجلسة الثانية

الجلسة الثانية: الإعلام الجديد

تدور نقاشات الجلسة حول دور الإعلام الجديد، كصناعة فرضت نفسها بقوة، خلال السنوات الأخيرة على المشهد الإعلامي، بل وباتت محرِّكاً للأحداث في بعض الأحيان، وأدت إلى تراجع سطوة وسيطرة وسائل الإعلام التقليدية، مع ظهور طبقة جديدة من الإعلاميين، أو ما بات يعرف بـ"المواطن الصحفي"، دون وجود آليات محكمة للرقابة أو المحاسبة، وتناقش الجلسة مدى تأثير الإعلام الجديد على مضمون الرسالة الإعلامية والمشهد السياسيّ والاجتماعي، وكيف يمكن وضع آليات لتلافي التداعيات والتأثيرات السلبية التي يمكن أن يحدثها هذا النوع من الإعلام على مجتمعاتنا. وذلك من خلال ثلاثة محاور هي:

- التأثير المتبادل بين المجتمع والواقع السياسيّ.
- اتجاهات المحتوى.
- بين الحوكمة والتشريع.

سامي هجرس

مستشار تطوير إعلامي

مستشار التطوير الإعلامي بالإدارة العامة للإذاعة والتلفزيون، والمدير المنتدب السابق لإدارة الإعلام بديوان صاحب السمو الملكي وليّ العهد نائب القائد الأعلى.

تقلّد هجرس، مناصب عدة بإذاعة وتلفزيون البحرين، حيث عمل مديراً لإدارة الأخبار بهيئة شؤون الإعلام، ورئيساً للقناة الثانية (الأجنبية 55).

ويحمل هجرس شهادة البكالوريوس في مجال التمثيل والإخراج، وقد بدأ مسيرته الإعلامية كمعدّ ومقدّم برامج أول بتلفزيون البحرين، ثم التحق بعدها بإذاعة البحرين الأجنبية كمعدّ ومقدّم برامج موسيقية.

متحدثو الجلسة الثانية

نادية التركي

مسؤولة قسم السياسة
صحيفة الشرق الأوسط الدولية

إعلامية وشاعرة عربية مقيمة في بريطانيا، ومسؤولة في القسم السياسيّ، بصحيفة "الشرق الأوسط" الدولية، وتشارك بشكل منتظم في عدة برامج تلفزيونية وإذاعية بوصفها محللة سياسية، ومن أكثر التلفزيونات التي تظهر فيها "BBC" العربية.

حصلت التركي على شهادة جامعية في مجال انتاج وإخراج الأخبار والبرامج التلفزيونية من جامعة ميدلسيكس يونيفرسيتي بلندن، وشهادة عليا في الترجمة من ويست مينستر بلندن، وشهادة عليا بقسم الصحافة وعلوم الاتصال (سمعي بصري) بالجامعة العربية للعلوم بتونس.

وتكتب التركي باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية، الإنجليزيّة)، وصدر لها ديوان بعنوان "الرؤيا"، ومجموعة من قصص الأطفال، و لديها كتابات أدبية كانت تنشر بشكل يومي في صحيفة العرب تحت عنوان (تداعيات امرأة).

وعملت التركي سابقاً في صحيفة العرب بلندن حيث أوكل لها تدريب المحررين المبتدئين، والصحافيين الجدد، وطلبة الإعلام المتدربين، و لديها برنامج تدريبي خاص لإعداد الصحفي المتمهن أو المحترف.

د. عَمَّار بكّار

المؤسس والرئيس التنفيذي
مجموعة نعم للإعلام الرقمي

المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة "نعم" للإعلام الرقمي (Y2D) في الإمارات العربية المتحدة، حيث تشرف المجموعة على إدارة عدة شركات متخصصة في الإعلام الرقمي والإعلام الجديد، كما تمتلك صحيفة "عاجل" الإلكترونية وهي ثاني أكبر موقع سعودي إخباري من حيث عدد الزوار.

حصل د. بكار على درجتي الماجستير والدكتوراه من قسم الإعلام بجامعة أوكلاهوما الأمريكية حيث تخصص في مجال الحملات الانتخابية السياسيّة على الإنترنت وفي مجال إدارة الإبداع في المؤسسات الإعلامية.

وحتى آخر عام 2011م كان عمار مديراً عاماً للإعلام الجديد بمجموعة MBC، حيث انضم للمجموعة لتأسيس ورئاسة تحرير موقع العربية.نت، ثم موقع MBC.net، وأخيراً شاهد.نت Shahid.net.

د. بكار عضو في لجنة تحكيم جائزة إيمي Emmy العالمية في نيويورك فرع الإنتاج للإنترنت والموبايل منذ عام 2010م وحتى الآن، وبدأ عمله في مجال الإعلام الجديد منذ عام 2000م، حيث أسس موقع باب. كوم (bab.com)، والذي يعتبر أول موقع إخباري عربي مستقل ظهر للساحة.

سلطان بتاوي

مدير وحدة الإعلام الاجتماعي
قناة العربية

رئيس قسم وسائل الإعلام الاجتماعي بقناة العربية الإخبارية، والذي يخدم ما يفوق 14 مليون منخرط بوسائل الإعلام الاجتماعية المختلفة.

في عام 2002، بدأ سلطان، بتحويل الرسوم المتحركة من اللغة اليابانية إلى اللغة العربية، مما فتق قدراته في مجال التحرير، وعمل في مجالات التعليق الصوتي "فويس أوفر" والتمثيل والرسوم المتحركة.

وبانضمامه إلى مجموعة MBC عام 2008، عمل سلطان بمكتب الاستقبال لتوفير الدعم؛ الأمر الذي مكنه من استكشاف أغوار المؤسسة وتطوير مهاراته وإكسابه خبرة في مجالات وسائل الإعلام والبث المختلفة.

وفي عام 2009، لعبت وسائل الإعلام الاجتماعية دوراً كبيراً في تغيير مسار البتاوي المهني من خلال مساهماته في الحصول على الأخبار للقناة.

وكان سلطان بتاوي ضمن الفريق التابع لقناة العربية الذي ابتكر تطبيق الهاتف الذكي والكمبيوتر اللوحي الحائز على جائزة أفضل تطبيق - التطبيق "ايدول"- بمؤتمر جائزة القمة العالمية لتطبيقات الهاتف المحمول في يونيو/ حزيران 2013.

الجلسة الثانية

مدير الجلسة:

نرحب بكم في الجلسة الثانية من المنتدى الخليجي للإعلام السياسي في نسخته الثانية، والذي يعقد تحت شعار "الإعلام وثقافة الاختلاف".

ستتناول جلستنا هذه موضوع الإعلام الجديد، واسمحوا لي بإسمكم جميعاً أن أرحب بالمتحدثين الكرام.. وأبدأ معهم بالسؤال الأول: ونحن نتحدّث عن هذا الإعلام الجديد، وهذا الإعلام الذي يستخدم قنواتٍ جديدة، وهو حقا صناعة فرضت نفسها بقوّة في الساحة، هل يمكن عدّ هذا الإعلام بديلا للإعلام التقليدي أم هو بديل مُطوّر للإعلام التقليدي؟ نبدأ بكِ أستاذة نادية كونك العنصر النسائي الوحيد المشارك في هذه الجلسة.

أ. نادية التركي:

شكرًا لكم، وفي البداية أشكر البحرين والمسؤولين عن هذا المنتدى على الدعوة الكريمة آملة أنْ تكون مُفيدة، وأنْ تحوي على نقلة؛ للبحث عن بداية لتطوير المجال الإعلامي.

بالنسبة إلى علاقة الإعلام الجديد بالإعلام التقليدي وهل هو تطوير له أم امتداد له أم أنه مُنبثِق عنه، فأرى أنّ الإعلام الجديد هو فعلا جديد، كما هي التسمية، لكنه مُنفصِل عنه ويعمل بالتوازي معه.

فهو جديد لأنّه يعتمد على وسائل جديدة؛ وسائل تقنية لم نتصوّرها من قبل، تضمن السرعة، كما قد تضمن مصداقية أكثر، ولكن في الوقت نفسه يرى كثيرون أنّ هذا الإعلام الجديد خطر على الإعلام التقليدي؛ لأنّه أسرع وأقل كلفة، فالناس تعتمد عليه أكثر وترى فيه مصداقية أكثر، إلا أننا نرى خلاف ذلك، فلا خطر فيه على الإعلام التقليدي، بل على العكس تمامًا، هناك تكامل بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، أما أين يكمن هذا التكامل فإنّه يظهر في اعتماد الإعلام التقليدي اليوم بشكل أساسي على الإعلام الجديد إذ يعتمده مصدرًا، ولا يتجاهل شيئًا يُبث من خلال وسائله، كـ "تويتر" و"واتس أب"، بل نعدّه معلومة ننطلق منها للبحث عن الخبر، فإنْ كانت صحيحة نسعى في بناءِ قصتنا وتطوير الخبر، وإنْ كانت خاطئة نتجاهلها.

الأمر الآخر هو إمكانية الاعتماد عليه (الإعلام الجديد) في تطوير خبرنا وفي تعزيز مصداقيتنا؛ لأنّ العديد من المسؤولين الكبار سواء في الدول أو الحكومات أو المؤسسات، بل والناس الذين يدور حولهم الخبر يتحدّثون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولذلك نأخذ قولهم تصريحًا "إنّ فلاناً قال في موقعه كذا" ونعزّز به قصتنا، كما أنّ وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة يكون مصدرها القاعدة الشعبية التي تلفت نظرنا إلى زوايا قد لا ننتبه إليها إذا تابعنا الخبر من مستوى فوقي.

هذه باختصار شديد أهم الأمور التي نعتمد عليها وبشكل بديهي في الإعلام التقليدي على الإعلام الجديد، من جهة أخرى قد ينشر الإعلام الجديد أخبارًا ثم يَعتذر عنها؛ لأنّها غير صادقة، ولكن إذا نقل الإعلام الجديد خبرًا عن وسيلة إعلاميةٍ (تقليدية)، مثل صحيفة، وتكون مُلتزمة بالمهنية والمصداقية، فمن المؤكّد أنّه يُستفاد من نشره بإقبال الناس الراغبين في قراءة هذا الخبر من الصحيفة عبر هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة.

مدير الجلسة:

شكرًا لك أستاذة نادية، وننتقل إلى الدكتور عمار بكار، فقد ذكرت الأستاذة نادية أنّ هناك اختلافات وفوارق بين الإعلاميَّين؛ التقليدي والجديد، فهل يُشكّل ذلك خطورة حقيقية على الإعلام التقليدي في ظلّ وجود رغبات متواصلة لانفتاح الإعلام وترسيخ ثقافة الاختلاف في الرأي؟

د. عمار بكار:

الحقيقة إنّ الحديث عن العلاقة بين الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي ربما صار حديثًا يُسمع في مناسبات عديدة، غير أنّ هناك عوامل يجب النظر إليها في العلاقة بين نموذجي الإعلام - إذا صحّ التعبير - أولها إنّ هناك تسارعًا هائلا لدى المُعلنين في استخدام ما يسمى بـ"Data" أو المعلومات المُباشرة للأشخاص، فما استطاعت شبكة "فيس بوك" فعله و"جوجل" و"يوتيوب" وغيرها هو أنّها استطاعت أنْ تُعطي الفرصة للمُعلن للوصول المُباشر للشخص دون الحاجة إلى الذهاب إلى الشخص عبر وسائل الإعلام الاجتماعي.

ومفكرو دراسات المستقبل يقولون إنّه في عام 2020م ستكون المعلومات الشخصية

البترولَ والذهبَ والعملةَ التي يتحدّث بها الجميع، وشبكات الإعلام الجماهيري التقليدي لا تملك هذه المعلومات، هذا بالإضافة إلى اعتمادنا الشخصي الواسع على أجهزة الهاتف النقال في حياتنا، بمعنى أنّ هناك هجرةً للمُعلنين لصالح الإعلام الرقمي، الأمر الذي له تأثيره الكبير في تمدد الإعلام الرقمي على حساب الإعلام التقليدي، مع ملاحظة أنّ المؤسسات الإعلامية الكبرى التي تملك الصحف والقنوات التلفزيونية هي في الأصل مَن يملك القدرة الأكبر على تأسيس وسائل إعلام رقمي وإثرائها بالمحتوى.

أما الحديث عن ثقافة الاختلاف، فقد تذكرون - ونحن نتحدث عن العلاقة بين الشبكات الاجتماعية والاتصال السياسيّ - النقاش الذي حصل في عام 2011م بعد ثورة يناير في مصر، إذ كان السؤال الكبير حينها: "هل شبكة "فيس بوك" هي التي ساهمت حقًا في قيام هذه الثورة وساهمت في نزول الناس إلى الشارع؟"

وظهرت ما لا يقل عن 20 أو 30 دراسة علمية تُحاول الإجابة عن هذا السؤال، وتُحاول الفصل بين دور القنوات الفضائية ودور الشخصيات المؤثرة في الشارع وبين دور الشبكات الاجتماعية.

ومن خلال هذه الدراسات اتّضح أنّ الشبكات الاجتماعية ذات تأثير مؤكّد في الاتصال السياسيّ، فإذا كانت رسالتك إيجابية فهي تسمح لتلك الرسالة الإيجابية السياسيّة المرتبطة بالوطن والمصلحة أنْ تصل إلى مساحة أوسع، والعكس صحيح، فإنّ الاشخاص الذين يملكون رسائل سلبية أو رسائل أيديولوجية ضيّقة هم أيضًا يصلون إلى جمهور أوسع من خلال الشبكات الاجتماعية، فـ "الفيس بوك" و"تويتر" لهما القدرة على جمع الناس في الشارع في مكان مُعيّن من خلال رسائل، وكل ما تحتاجه هو الجلوس أمام شاشة الحاسوب، ولذلك حين نتحدث عن ثقافة الاختلاف والشبكات الاجتماعية فنحن نتحدث في الحقيقة عن عامل مهم جدًا في صياغة المجتمعات في ظلّ النمو الديمقراطي أو النمو السياسيّ.

إنّ الحديث عن التنمية السياسيّة وثقافة الاختلاف وبنائها في المجتمع لا بُدّ أنْ يتضمّن حديثًا عن ترشيد الحوار والنقاش، من خلال الشبكات الاجتماعية، فالشبكات الاجتماعية تنطوي على إشكالية عندما نتحدث عن أخلاقيتها وقِيَمها، إذْ إنها تحوي تداخلًا بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري، فما أقوله لشخص من خلال "فيس بوك" أو "تويتر" تحكمه في الأصل الأخلاق (الصدق وعدم الاعتداء اللفظي)، وما أقوله للجمهور تحكمه القيم المهنية بما فيها الموضوعية والبحث عن مصدر المعلومة والتأكد منها، وعندما يتداخل هذان الشكلان من الاتصال في وسيلة واحدة مثل "تويتر" تُصبح هناك مشكلة وإشكاليات في ترشيد هذا الاتصال، وهذه ربما أكبر مشكلة يواجهها أيّ شخص يُحاول وضع قيم مُعيّنة تُؤطّر الحديث عبر الشبكات الاجتماعية.

ربما قبل مدّة بسيطة دار حوار بين اثنين من رجال الدين في (السعودية) حول تشجيع (نادي الهلال) في مباراته الأخيرة، والحوار كان مُجرّد حوار شخصي، كأنه بين شخصين يتمازحان في مجلس، ولكن لكونهما من الشخصيات العامة، تحوّل كلامهما إلى حوار عام وصار جزءًا من حديث المجتمع، وصار الناس ووسائل الإعلام تُعلّق عليه، فهذا التداخل الرهيب بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري في شبكات التواصل الاجتماعي هو ما يخلق الأزمة، وإذا أردنا الحديث عن ترشيد ثقافة الاختلاف فإنّه يجب أنْ يُؤخذ هذا الأمر بجديّة.

مدير الجلسة:

دكتور عمّار، ذكرتَ مميزات كثيرة؛ سلبيةً وبعضها إيجابي، ومنها ننتقل إلى الأستاذ سلطان لأسأله: هل هذه المميزات في رأيك سلبية أم إيجابية في ترسيخ ثقافة الاختلاف؟

أ. سلطان بتاوي:

أُرحّب بكم جميعًا، قبل أنْ أبدأ أودّ أنْ أسأل: كم عدد الحضور الذين تقلّ أعمارهم عن (35 سنة)؟ دعوني أقول إنّي أُمثّل فئة الشباب الموجودة هنا أقل من (35 سنة).

إنّ شبكات التواصل الاجتماعية جاءت وسيلةً لنا كي نستعملها ونتواصل من خلالها مع الإعلام التقليدي، فهذه المنصّات التي نتكلم فيها الآن هل هي مفيدة؟ هل توصلنا إلى صُنّاع

القرار؟ رأيناها على مدار السنوات من 2011م إلى الآن، وإذا بصُنّاع القرار هم بدأوا نفسهم ينتقلون إلى هذه المنصّات، مما ساهم ذلك في كسر الحاجز بين صُنّاع القرار وبين أفراد المجتمعات، وكما نعلم إنّ (70%) من أفراد المجتمعات العربية هم تحت سن (35 سنة)، وهم أكثر مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعية، فهل هناك خطر؟ لا، ليس هناك خطر، إنما هناك اختلاف في طريقة كلامي وطريقة مَلبسي وطريقة التفكير، وهناك اختلاف في المنصّات، فنحن لدينا مثلًا في قناة "العربية" فريق يقود شبكات التواصل الاجتماعية أفراده دون (30 سنة).

هل لاحظ مُتابع القناة على الشاشة أو على شبكات التواصل الاجتماعي أيّ اختلاف أو خطر؟ بالتأكيد لا، فطالما أنّ هناك قانونًا مُعيّنًا يصبّ في إطار أنْ يسلك المحتوى الطريق الصحيح لن يكون لدينا أيّ مشكلة، الأمر هو كيف تستطيع الاستفادة من الأفكار الجديدة والطاقات الجديدة وتوجهها بالشكل الصحيح.

مدير الجلسة:

أنت من مشجعي الإعلام الجديد، فهل تجده ناضجًا أم هي تجربة جديدة؟

أ. سلطان بتاوي:

أظن لا يمكننا أنْ نطلق تسمية (إعلامًا تقليديًا) أو غيرها من المصطلحات، فمثلًا للأب أسلوبه وللابن أسلوبه المختلف، وهذا الابن سيكبر، ويرتقي، وسيكون يومًا ما.. أبًا، هي في النهاية (وسيلة)، فجرأة الإعلام الاجتماعي سببها ما عاناه الناس من كبت طوال سنوات، ونحن الآن في مرحلة سيقدّم الناس بمختلفهم؛ الجيّد والسيّئ، وبمختلف الأساليب؛ الراقية والفظّة، كل ذلك سيظهر، ومع مرور الوقت ستبدأ تتعلّم، فهي مرحلة (تعليمية) يمرّ بها الجميع، فمع مرور خمس سنوات عليها فإنها تتحسّن، ومثال ذلك ظهور الشخصيات العامة في شبكات التواصل الاجتماعي، كالقصة التي ذكرتها سابقًا عن "حوار شخصيتين عامتين عن تشجيع نادي الهلال"، فنحن كوننا أشخاصًا عاديين لم نكن نرى تلك الشخصيات إلا بصفتها شخصيات دينية تخطب على المنبر وفي المحاضرات الدينية فقط، ولكننا وجدنا فيها اهتمامات أخرى مثلنا تمامًا، ويبقى السؤال: كيف نتقبّل هذا الموضوع ونتعامل معه، فهي فقط مرحلة تعليمية يمرّ بها.

مدير الجلسة:

أستاذة نادية ودكتور بكار، نتحدث دائمًا عن الحرية والاختلاف في الرأي، وذلك يُعطي مساحة كبيرة من الحرية، وفي معظم الأحيان حرية الرأي لا تعني حرية التشهير، وهنا نتحدث عن الأخلاقيات الخاصة بالمهنة، فإنّ أي دراسة أكاديمية أول ما تتعرّض له هو أخلاقيات المهنة، فما هي ضوابط أخلاقيات الإعلام الجديد؟ وهل يوجد ميثاق شرف مثلًا أم أنّ الضوابط يضعها المُستخدِم بنفسه؟

أ. نادية التركي:

قبل أنْ أتناول هذا الموضوع، هناك أمر أودّ توضحيه بالنسبة إلى الفرق بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي، فـ(الأستاذ سلطان) تحدث عن أنّ الإعلام الجديد كسر حاجزًا لأنه فتح مساحات حرية، وهو أمر صحيح، ولكني أرى أنّه متنائل جدًا، فالإعلام الجديد إلى جانب ذلك قد فتح أيضًا مجالًا كبيرًا للفوضى، بمعنى أنّي أورد رأيي دون احترام الآخر، فمما يؤسف له أنّ الوعي الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية لا يسلك طريقة صحيحة إلى حدّ ما، ولذلك لا أتّفق مع الأستاذ سلطان تمامًا في أنّ الإعلام الجديد كسر الحواجز وفتح مجالًا للحرية فقط.

الإعلام الجديد فتح مجالًا كبيرًا للفوضى، ومثال ذلك الانتخابات البرلمانية في (تونس) مُؤخّرًا، فقد رأينا أشياءَ غريبة عجيبة في الإعلام الاجتماعي، ولا تعكس بالضرورة المجتمع؛ فمن غير الصحيح القول إنّ هذا الإعلام يعكس القاعدة الشعبية، بل يجب النظر إلى مَن في هذا الإعلام، فليس كل المجتمع في وسائل الإعلام الاجتماعي الجديدة، فربما تجد أنّ أولئك هم فقط (30%) من المجتمع، وهنا اختلف أيضًا مع القول إنّ فئة الإعلام الجديد هم الذين أعمارهم 35 سنة، هذا هو الأمر الأول ردًا على (الأستاذ سلطان).

وبالعودة إلى الجانب الأخلاقي، أرى أنّ في الإعلام التقليدي، أيّ وسيلة إعلامية مُحترَمة تعتمد على شيئين أساسًا، هما:

أولًا استراتيجية، فكل مشروع إعلامي سواء كان تلفزيونًا أو صحيفة أو أي شيء قبل أنْ ينطلق لا بُدّ أنْ يكون له استراتيجية مدروسة، تُحدد: (ماذا أريد؟ ما هي رسالتي؟ ثم مَن هو جمهوري؟ ماذا ولِمَن أوجّه هذه الرسالة؟)، وثانيًا أخلاقيات المهنة، فمن الضروري لأيّ وسيلة إعلام (مُحترمة) وتعتمد الاحتراف أنْ يكون لديها صحفيّون محترفون، ولذلك من أول الأمور في الجانب الاحترافي الالتزام بأخلاقيات المهنة، وهذا ما يفتقده الإعلام الجديد.

وعندما نتحدث عن أخلاقيات أو أُطُر قانونية لهذا الإعلام نجِدُ الناس تنتقد وتدخل في أمور أخرى، فترتفع الأصوات: "لا هذا حظرٌ للحريات، هذا كبت للحريات، نحن مع الحريات"، ولكن أنْ تتجرّأ على الآخرين وسمعتهم فهو "قلّة أدب" ليست موجودة في مجتمعاتنا أو في عائلاتنا، غير أننا نراها موجودة على مواقع التواصل الاجتماعي، فلماذا؟ الجواب هو: لأنّه يرى لنفسه من الشجاعة أنْ يقول ذلك لأنّه يتكلم باسم خفي! وهذا أيضًا مأزق ومشكلة في الإعلام الجديد تناقشنا فيها أمس مع (الدكتور عمار) الذي أرجو أنْ يأخذ الكلام ويُواصل في هذا الجانب ويبني عليه.

مدير الجلسة:

ليسمح لي الدكتور عمار لأعطي المجال أولًا للأستاذ سلطان للرد.

أ. سلطان بتاوي:

مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي الآن (70%) منهم دون سن (35 عامًا)، فلدينا نسبتان متقاربتان أو متطابقتان تقريبًا هما النسبة السكانية إلى الشباب بالدول العربية وهي (70%)، ونسبة مُستخدمي شبكات التواصل الاجتماعية وهي (70%)، ولذلك هذا الإعلام يمكن أنْ نعدّه مثل ابن مُراهق، ومن المعروف عن المُراهق في كل مكان في العالم الجرأة الزائدة ومحاولة الانقلاب على العادات والتقاليد والأمور المتعارف عليها، وهذا الشيء موجود وطبيعيّ جدًا.

إنّ شبكات التواصل الاجتماعية هي عبارة عن حاجة تعكس على نحو كبير المجتمعات التي نعيش فيها وتعاملنا البشري مع بعضنا بعضًا.

هل يحتاج لتهذيب أو غيره؟

نعم، هو بحاجة إلى جميع الأمور التي يحتاجها أيّ ابن في مرحلة المُراهقة، ولكن لا نستطيع أنْ نعدّه إعلامًا يُسبب خطرًا؛ لأنّ شبكات التواصل الاجتماعي موجودة بالفعل وأنت تتعامل معها بحيث إنك توجهها إلى الطريق الصحيح، وهذا هو المطلوب من الإعلام الحالي القائم على أُسس صحيحة، إذ المطلوب منه أنْ لا يمنع بل يحتوي، أنْ يُوجّه الناس، فهذه طاقات، فـ(70%) يعني ناسًا كلّها فوران تُريد أنْ تُخرج ما لديها.

مدير الجلسة:

أنتقل الآن إلى الدكتور عمار، ونبقى في الدائرة نفسها، الأخلاقيات. إنّ إبداء الرأي لا يعني التشهير بالشخص، ونحن في البحرين القانون المدني لسنة 1970م يُنصّل ويُعرّف التشهير والقذف والسبّ، فهل هذه معضلة للإعلام الجديد؟

د. عَمّار بكّار:

كما تفضّلت (الأستاذة نادية)، الشبكات الاجتماعية والإعلام الإلكتروني منذ أنْ ظهرت المنتديات كشفت مشكلات ضخمة جدًا في ثقافتنا في المجتمع، وهناك دراسات علمية، وأنا كتبتُ فيها من قبل ورقة علمية، تذهب إلى القول إنّ الشبكات الاجتماعية لها ما يُسمّى تأثير "مُكبّر الصوت"، فهي مثل مُكبّر الصوت يُكبّر العيب الصغير والإشاعة الصغيرة لتُصبح كبيرة بأكبرَ بكثير ممّا هي في الحقيقة، سواء كان هذا على مستوى السلبيات أو على مستوى الأمور اللافتة للانتباه بشكل عام.

هذا الأمر يُحدد ما هو المأزق الذي يجب أنْ نبحث عن حل له في الشبكات الاجتماعية، وقد اقترحتُ سابقًا إيجاد ما يُشبه ميثاقًا للشبكات الاجتماعية، والمواثيق (المواثيق المهنية) بطبيعة الحال أمور يصعب على الناس اتباعه، إذ ليس لدينا سابقة كبيرة في اتباعها، ولكن يمكن إيجاد ما يُشبه الوثيقة المرجعية للناس لمن يُريد أنْ يفعل الإيجابي، ويفعل الصحيح من خلال تعريف ما هو صحيح، وما هو خاطئ في استخدام

الشبكات الاجتماعية، وهذه الوثيقة يجب أنْ تكون (ديناميكية) متجددة؛ لأنه مع تقدّم الزمن تظهر قضايا جديدة لم تكن في السابق.

ومثال هذه القضايا، أنّه مع ظهور "يوتيوب" و"تويتر" أصبح عدد المشاهدين في "يوتيوب" وعدد المتابعين في "تويتر" أمرًا مهمًا، فصار البحث في كيفية الحصول على عدد المتابعين، وصار ذلك جزءًا من المكانة الاجتماعية، "كيف تحصل على عدد من المتابعين؟" إذا أحدثت أمرًا، وإذا خاطبت العاطفة، إذا بالغت وإذا هاجمت وإذا استفزيت، أي عندما يوجد "الأكشن" في الموضوع، هذا "الأكشن" يليق بشاب، يليق بشخص يُريد عمل "شو" مُعيّن، ولكنه لا يليق بمفكّر ولا بمثقّف، ولا بسياسي أو صانع قرار ولا بمؤثر في الرأي العام، فهذه من أحدث المشكلات إذ صار هناك نوع من السعي وراء هذه الأرقام (أرقام المتابعين) على حساب الاعتدال والموضوعية.

لذلك تجد في أمريكا، وأمريكا كما تعلمون "تويتر" مُؤثّر فيها جدًا، مَن هم أصحاب أرقام (المتابعين) الكبرى؟ هم الفنانون، وبالتأكيد الرئيس (باراك أوباما) لأنه رئيس الدولة، ولكن في النهاية تجد صناعة الترفيه، والناس الذين يُركزون حياتهم في وسائل التواصل الاجتماعية هم الذين يحصلون على أرقام، ولا تجد فيها رجال الدين ولا العلماء ولا المثقفين؛ لأنّ هؤلاء ليس لديهم هدف صناعة "أكشن" والوصول إلى عدد كبير من الجمهور؛ لذلك يجب أنْ يكون لدينا وثيقة تُحاول تحجيم هذه الظاهرة.

كذلك هناك مشكلة أخرى، وهي تداخل الأجيال، فالشبكات تمنع وجود وضوح في الفوارق بين الأجيال في الحوار، فيأتي الصغير المُراهق الذي تحدث عنه (أستاذ سلطان) فيقول أمرًا لا أحدَ يعلم مصدره من أي عمر، ولكنه يُصبح جزءًا من الحوار الجماهيري العام الذي يتناول القضية ويُؤثّر فيها، مع أنه في الأصل كما وصفها هو - أي الأستاذ سلطان - حالة "مراهقة" وحالة "تمرد".

أعود وأقول: ينبغي أنْ يكون هناك أمر نرجع إليه لنعرف فيه الأخلاقيات والمبادئ التي يجب أنْ نستند إليها حتى نقول للصحيح "صحيح" وللخطأ "خطأ"، وعليها أنْ تُفرق بين التواصل الشخصي بين الشخص وصديقه وبين شخص يملك مثلًا أكثر من خمسة آلاف مُتابع، أي عندما يتحدث لهذا، وعندما يتحدث لخمسة آلاف مُتابع أو لعشرة آلاف أو لمائة ألف أو مليون. هي في الحقيقة وسيلة إعلامية جماهيرية فيجب أنْ يتحمّل مسئولية ما يقول تمامًا، وأنْ يكون مُلتزمًا أمام السلطات وأمام الناس بتحمّل هذه المسئولية وتحمل قيمة ما يقول، ويعرف تأثيرها السلبي والإيجابي على المجتمع.

بالمقابل، وأختم الإجابة عن سؤال (الأستاذ هجرس)، ليس الحل في رأيي في التشريعات، إلا إذا كانت تشريعات ذكيةً جدًا حسّاسةً ودقيقةً تُطبّق، وكثير من التشريعات تكون عمومية أو دون كثير من التفكير والتدقيق والتدرّج، لأنّ المشكلة في الإعلام الاجتماعي والإعلام الرقمي كما لم تكن من قبل، أنّ المنافسة لم تعد منافسةً محليةً، بل هي منافسة دولية، ولنرَ بعض الدول العربية التي أخذت خطوةً للأمام في مسألة التشريعات وضيّقت على بعض ما تراه سلبيًا، ماذا فعل الناس؟ ذهبوا إلى "فيسبوك" وإلى "تويتر"!

الآن صارت المنافسة على التكنولوجيا (استراتيجية)، وفي كثير من الدول يُنظر إليها على أنّها أهم من المنافسة في المجال العسكري والمجال الاستخباراتي، والنظر للتكنولوجيا على أنها في عشرين أو ثلاثين سنة قادمة ستكون عاملا حاسمًا في المنافسة بين الدول، فإذا كانت التشريعات ستضرّ بهذه البنية التحتية فنحن في مشكلة أيضًا.

مدير الجلسة:

شكرًا لك دكتور على هذا الإيضاح.

دكتورة نادية هل ترغبين في إضافة أمر في موضوع الأخلاقيات قبل أنْ ننتقل إلى المحور الآخر؟

أ. نادية التركي:

فيما يتعلق بالأخلاقيات والتشريعات، أواصل ما بدأه (الدكتور عمّار) في أنّ مسألة التشريعات لا أراها حلٌّ للمشكلة، ومن المؤسف أنّ أكثر الجهات المسئولة اليوم تطرح مسألة التشريع ووضع قوانين على أنها حلٌّ لمشكلة الإعلام الاجتماعي، ولوضع حد للتجاوزات التي تقع فيه، غير

أنّ التشريعات هي مجرّد جزء من الحل، بينما الحل يكمن في النظر إلى الإعلام الاجتماعي لمحاولة وضع استراتيجية كاملة، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى مجموعة من الدول، كما هو الحال بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجيّ.

الإعلام الاجتماعي أبدى خطورته الكبيرة كما "تسونامي" فيما يُسمّى بـ "الربيع العربي"، فالجهات المسئولة في الدول العربية كانت تعدّه وسيلة تسلية، وسيلة تواصل، ولكنها فوجئت بالدور الكبير والرئيس الذي مارسه، سواء في إسقاط النظام التونسي أو ما وقع في مصر أو ليبيا، ما دفع مصر مثلا إلى وقف الإنترنت كأول إجراء اتخذته لوقف التواصل والحشد، وليس هذا في الدول العربية فقط، إذ تتذكرون أحداث لندن في صيف 2011م والحشد الجماهيري الكبير وخروج الناس إلى الشوارع، كان أيضًا هو الآخر بسبب الإعلام الاجتماعي، فالآن نحن هنا لسنا للتنظير بل لنحاول (على الأقل) البحث عن بداية حل، وما الذي يمكن فعله إذ صار هذا الإعلام نقطة خطر، فمع أنّ الإعلام التقليدي يشوبه خطر ما على جهات مُعيّنة وقد يُثير الشارع، غير أنّ الإعلام الاجتماعي يتميّز بسرعته، وهنا تكمن خطورته، فهو قادرٌ على التحشيد بالشوارع، فهل نحن مُستعدون لهذا؟ كيف يمكننا أنْ نوقف حدوث مثل هذا الأمر؟ أرى أنّه يجب أنْ يكون للجهة المسئولة عدة خطط؛ خمس أو ست خطط على الأقل، عوض أنْ يكون لها خيار واحد أو خطة واحدة لمواجهة خطر هذا الإعلام.

مدير الجلسة:

أستاذ سلطان، أعود إليك مجددًا استكمالًا لما قالته السيدة الفاضلة. هناك إجراءات تنظيمية وتشريعات تابعة للإعلام الرسمي، هل يتبنى الإعلام الجديد بعض هذه التشريعات أم هو خاضع لرقابة ذاتية أو التزام أدبي مُعيّن، أم غير ذلك بمُلاحظة مع ذكرته الأستاذة من أنّ "الثورات" حرّكها الإعلام الاجتماعي لكي يكون قادرًا على إيصال أكبر الأصوات للمشاركة في إسقاط أنظمة أو في تحقيق هدف مُعيّن سياسي أو غير سياسي؟

أ. سلطان بتاوي:

في الإعلام الاجتماعي تكون الضوابط فعليّاً نابعة من الشخص نفسه، فإذا كان الشخص ذا حسّ بالمسؤولية وذا تربية على الأخلاق وأسلوب التحاور الراقي سيستمر معه ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي، أما إذا كان الشخص يفتقد لهذا العنصر فإنّ جميع المشاركات التي يُشارك بها ستكون بالشكل نفسه.

ومع تسليمنا بوجود السلطات التشريعية، وذلك أنّه إذا ما تلفّظ إنسان بألفاظ قبيحة أو قذف أحدًا أو وصفه بوصف غير لائق، فإنّ ذلك سيليه متابعات قانونية، ولكن المُلاحَظ أنّ أغلب المُستخدمين لا يولي اهتمامًا لذلك، فشبكات التواصل الاجتماعي أول ما بدأت كانت المُستخدمون (على "تويتر" بالتحديد) يستخدمون أسماءهم الحقيقية، أما الآن فالمستخدمون يفضّلون أسماءً مُستعارة، وعندما يستخدم أحدهم اسمًا مُستعارًا يصعب ملاحقته قانونيًا، فيمكنه التحدّث كيفما شاء دون خشية من أي ملاحقة، وهذا ما أنتج مشكلة، حتى صار بعض الأشخاص الذين يقولون بإمكانية أنْ تكون شبكات التواصل الاجتماعي وسيلةً لإيجاد حلول يفضّلون الابتعاد عنها.

يبقى الدور الآن على عاتق الجهات التشريعية والتنفيذية، فالمنصّة موجودة وكذلك الناس موجودون، فينبغي لهذه الجهات أنْ تتحلى بمستوًى مُتقارب لمستوى لغة الشعب وطريقة تعامله، ومثال ذلك "شرطة دبي"، فعندما تُصادف شخصًا مشكلة مُعيّنة فإنّه لا يُسارع للاتصال بشرطة دبي، بل يُبادر بالولوج إلى حسابهم في "تويتر" ويُخبرهم، وهذا ما حدث فعلًا قبل مدة قصيرة مع شاب سعودي صادفته مشكلة في مطار دبي، فأسرع بمراسلة "ضاحي خلفان" وإخباره بالمشكلة، وسُرعان ما حلت الشرطة المشكلة في وقتها.

فهنا عندما تكون السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قريبةً من الشعب، تكون هناك سرعة التعامل، وفي الوقت نفسه يُدرك الناس أنّ هناك جهة مسئولة قريبةً منهم يستطيعون التواصل معها إذا حدث أي خطأ.

مدير الجلسة:

يبدو أننا أمام صراع أو شبه صراع بين المؤمنين بالإعلام التقليدي والمؤمنين بالإعلام الجديد، ففي السابق كان اللجوء عند حدوث أي حادث

إلى المذياع أو جهاز التلفزيون، أما الآن يُطلَب منك فتح "تويتر" أو "نبض" أو "واتس أب"، وهذا كله يشكل تهديدًا صريحًا للأجهزة التقليدية كون الجهاز الرسمي يعتمد صيغة مُعيّنة تقليدية قديمة، والإعلام الجديد جذب مجموعة كبيرة إليه، ما رأيك دكتور عمار في هذه النقطة؟

د. عَمّار بكّار:

ربما الصراع في الأصل ليس بين نوعي الإعلام؛ لأنّه في النهاية كما أشار (الأخ سلطان) و(الأستاذة نادية) الإعلام هو منصّة، سواء كانت تكنولوجية أو ورقية أو تلفزيونية، يتضمّن محتوًى ووراءه مؤسسات، وهذه المؤسسات لها قيم مُعيّنة تسترشد بها وتعمل من خلالها.

إنّ الصراع في رأيي بين هذه المؤسسة الإعلامية بكل المنصّات التي تعمل من خلالها وبين المؤثّرين الآخرين في الرأي العام، الذين يملكون عددًا كبيرًا من المتابعين، والذين يستفيدون من ميزات الشبكات الاجتماعية ويرسلون رسائلهم دون الانضباط بالضوابط التي تتحملها المؤسسة.

لقد بدأ الإعلامي يفهم، فعبر سنوات كانت محاولات دائمة لإقناعه بأنّ لديه هذا المنافس في الشارع، وقد بدأ يفهم الآن أنّ شخصية تملك عددًا كبيرًا من المتابعين تستطيع أنْ تُغيّر في الرأي العام وتُؤثّر فيه بما لا تستطيع فعله مؤسسة كاملة وراءها إمكانياتها.

وجزء أساسي من هذا الصراع أنّ المؤسسة مطلوب منها ضوابط مهنية كثيرة تجعلها تحتاج إلى الدقة، وتسبب لها البطء في نقل الخبر ونشره لتتأكّد منه قبل نشره، بينما الشخص يرمي المعلومة، فإذا كشف خطؤها اعتذر معللا أنها وصلته من مصدر غير صحيح.

هذا الجانب مع كونه صراعًا، إلا أنّه قد يتحوّل إلى ميزة للمؤسسات الإعلامية، فالناس مع كثرة تطاير الرسائل والمعلومات من كل حدب وصوب يبحثون عن المصدر الموثوق، وبرأيي قد استطاعت المؤسسات الإعلامية، سواء الرقمية منها أو التقليدية، وباختلاف المنصّة التي تستند إليها، أنْ تُحافظ على ميزتها في أنها المصدر صاحب المصداقية على المدى الطويل، فالمعلومة التي تصدر عنها هي معلومة متوازنة ودقيقة، ونُظِر إليها من مُختلف الزوايا، وعلى المدى الطويل ستستطيع هذه المؤسسات الإعلامية مُنافسة المُؤثّرين في الرأي العام عبر الشبكات الاجتماعية، الذين لن ينظر إليهم المجتمع بهذا الشكل.

مدير الجلسة:

أستاذة نادية، على مستوى سرعة تجديد الخبر، المسمّى "update"، مثلا: "حادث على الشارع الفلاني...، تُوفي أو نُقل إلى المستشفى..."، نجد المؤسسات التقليدية "شبه عاجزة" عن نقل الخبر بهذه السرعة!

أ. نادية التركي:

أولًا بالنسبة إلى السرعة، هناك مشكلة في الإعلام الجديد إذْ إنّه هناك فارق بين السرعة والتسرّع، السرعة في نقل الخبر هي جيّدة جدًا، ولكن للأسف أنّ ما نسبته (80%) أو أكثر من الأخبار فيها تسرّع، فكثيرًا ما نرى الكثير من الأخبار على "فيسبوك" أو "تويتر" عندما نتحرى صدقها نجدها خاطئة، ودائما ما تُطرح هذه المسألة وسمعة الإعلام الجديد في العديد من المنابر وليس في هذا المنبر فحسب.

هو صراع بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي، ولكني كوني ممارسة للإعلام التقليدي لا أرى أيّ نوع من الصراع، بل على العكس تمامًا، نحن مُستفيدون جدًا جدًا من الإعلام الجديد، سواء من ناحية - كما قلت - استقاء الخبر أساسا، فالإعلام الجديد يُعطيني خبرًا لا علمَ لي به؛ لأني لستُ موجودة في كل مكان في العالم، والمُراسلون التابعون لي ليسوا في كل مكان في العالم، فعندما أجد المعلومة انطلق منها لبناء قصتي، هذه النقطة الأولى. والنقطة الثانية أنّ الإعلام الجديد دفع وسائل الإعلام التقليدي نحو تطوير نفسها من مجرد وسائل لنقل أخبار فقط، لتصبح أكثر تعمقًا في الخبر وبحثًا في زوايا أخرى.

ودائمًا ما أضرب هذا المثال: الخبر هو عبارة عن صورة، الصورة مثلًا فيها "تفجير لسيارة مُعيّنة"، والناس والإعلام الجديد سينقلون "التفجير"، كل الناس ستنظر إلى "السيارة"، أما أنا بصفتي

إعلامية تقليدية من دوري أنْ أنظر ما وراء هذه "السيارة"، هل هناك كتابة على الحائط؟ هل هناك طفل يمشي في ركن ما؟ هل هناك أيّ حركة أو أيّ إشارة وراء الحادث؟ وأبحث فيها وأطوّر، تلك قصتي، أبحث عن الزوايا، ومع التجربة رأينا أنها مقروءة أكثر.

من ناحية أخرى، الإعلام الجديد دفع الإعلام التقليدي لتطوير نفسه أكثر، فصرنا أكثر عمقًا في أعمالنا مما جعلنا نتصوّرها كأنها كتابة للتاريخ، فنحن نكتب التاريخ بشكل يومي، وأتصوّر بعد عشرين أو ثلاثين سنة يأتي باحث جامعي أو شخص يُريد أنْ يعرف عن هذه المرحلة وما وقع فيها فإنّه لن يجد أخباره في "تويتر"، بل سيجد العمق في المقالات التي كتبها الإعلام التقليدي ونقلها.

مدير الجلسة:

أستاذ سلطان، مسألة الأدوات التي استخدمها الإعلام الجديد، ألا تعتقد أنّها أدوات تخلّى عن استخدامها الإعلام التقليدي، وهي كانت موجودة أساسًا وكان يمكن استخدامها؟

أ. سلطان بتاوي:

في رأيي إنّ الأدوات التي يستخدمها الإعلام الجديد هي أدوات مختلفة عن الأدوات التي تخلّى عنها الإعلام القديم، مثال ذلك، الآن ترى وجود عاملَيْن مهمَّيْن؛ الناس الموجودين في المنصّات، والتكنولوجيا، وكما ذكر (الدكتور عمار)، أنّ هذين العاملَيْن إذا استطاعت مؤسسة إعلامية دخول الميدان واستخدام التكنولوجيا بحيث تدعم وجودها فيها ويجعلها تتحوّل عند المتابعين من "ديناصور" إلى سريعة التحوّل، أي أنها تستفيد من خاصية التفاعل في مواقع التواصل الاجتماعي فتكون المؤسسة متفاعلة مع الناس، فيجد الناس إمكانية إضافة تعليقاتهم على موضوع ما، وإمكانية التفاعل مع كاتب الموضوع، وهكذا.

فهذه الأدوات تتطور، والمطلوب من الإعلام التقليدي الآن أنْ يتبنّى هذه التطوّرات التكنولوجية ويُدخلها في النظام الخاص به، فيكون لدينا ما يشبه "السيارات الهجينة" التي تحتوي البنزين والكهرباء، وتُصبح المحطة أو القناة تتحرّك بشكل أسرع في التوجّه الصحيح الذي يبحث الناس عنه.

ما ذكرته (الدكتورة نادية) عن عودة الباحثين بعد عشرين أو ثلاثين سنة للبحث عن خبر مُعيّن، فصحيح أنّ شبكات التواصل الاجتماعي لن تكون المرجع الأساسي له، مع أنه توجد أدوات تحفظ "الماس داتا"، ولكن مع ذلك لو عمدت المؤسسات الإعلامية إلى كتابة الخبر وردفه بالأدوات التفاعلية، فإنّ الباحث عندما يعود ليقرأ الأخبار سوف يجد الخبر وسيجد أيضًا أفضل التعليقات التي قيلت في هذا الموضوع في المكان نفسه، وبذلك صارت تكاملية، ولم تعد الأداتان مختلفتَيْن ومتباينتَيْن.

أ. نادية التركي:

إضافة إلى كلام (أستاذ سلطان)، أستمر في كلامي نفسه الذي قلتُه سابقًا، فليس الإعلام الجديد منافسًا بل مكملًا، وهو قد دفعنا بشكل أفضل للإبداع أكثر، وأنْ نعمل بأسلوب أكثر عمقًا، وإلى جانب هذا هناك ظاهرة جديدة، أظننا جميعًا انتبهنا لها، وهي ظاهرة "المواطن الصحفي" التي وُجدت منذ ثلاث سنوات تقريبًا ولم تكن موجودة من قبل.

مَن هو المواطن الصحفي؟ هو الموجود في المكان وفي وقت الحادث، وقد صرنا نعتمد عليه بشكل أساسي، وهنا فارق بيننا (الإعلام التقليدي) وبين الإعلام الجديد أننا يجب أنْ نكون واثقين بوجود هذا المواطن في موقع ووقت الحدث، وأنْ نتأكد من اسمه، حتى يكون لي مبررًا ومصداقية عندما يصلني تكذيب للخبر، أو تتم ملاحقتنا قضائيًا، فوجود هذا "المواطن الصحفي" بجهاز هاتفه التابع لوسائل التواصل الجديدة هو الآخر يخدم الإعلام التقليدي، ويجعله أكثر مصداقية في نقل الخبر.

مدير الجلسة:

دكتور بكّار، حديث المشاركين يجرّنا إلى سياسيات تتبعها المؤسسات الرسمية مع مُبدعين وقادرين على الانخراط في مجال الإعلام الجديد، هل الإبداع والابتكار عامل لكي يهرب الإعلامي أو التقني الذي يعمل في مؤسسة إعلامية من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد؟

د. عَمّار بكّار:

هذا السؤال جميل، وهو يضع النقاط على الحروف، لكن قبل أنْ أجيب عنه، وفي سياق الحديث عن الجدل بين الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي، في رأيي بعد أربع سنوات من الآن، أي في عام 2018م كوننا في عام 2014م، سيستكمل الإعلام الرقمي أدواته الإعلانية.

ففي عام 2018م سيستطيع المُعلن من خلال الإعلام الرقمي الوصول إلى الشخص الذي يُريده تمامًا ويحقق من خلاله الأثر الذي يُريده تمامًا، هذا يأتي من خلال اكتمال كل قواعد المعلومات التي يُستثمر فيها الآن مليارات الدولارات في كل مكان في العالم بما فيها العالم العربي لجمعها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن عام 2018م إلى عام 2020م ستحصل هجرة جماعية للمُعلنين من الإعلام التقليدي (الورقي والتلفزيوني) الذي لا يُوفّر القدرة التفاعلية وقدرة وصول المعلن إلى الشخص تمامًا، ستحصل هذه الهجرة الجماعية وبسببها ستنهار هذه المؤسسات الإعلامية، إلا إذا اعتمدت هذه المؤسسات على مصادر دخل أخرى غير الإعلان.

عودًا إلى النقطة التي ذكرها (أستاذ سامي) وهي مهمة جدًا، إنّ جزءًا أساسيًا ممّا يُسمّى "المبادرات" يصل إلى نسبة (80%) مرتبط بأفكار أو تطبيقات "الهاتف النقال" أو "المتصفّح" أو أشياء لها علاقة بتطبيقات الشبكات الاجتماعية، فالجيل الجديد من الشباب كل أفكاره الجديدة التي تحمل الإبداع والرؤية المختلفة عن الواقع الموجود هي مرتبطة بالمنصّات التقنية.

وأنا قد كتبتُ عدة مرات - وبعضهم استغرب - في أنّ المؤسسات الرسمية التي يوجد لديها هدف أساسي هو القيام برسالة الدولة - إذا صح التعبير - أو "الرسالة الوطنية ورسالة الحفاظ على الكثير من المكتسبات الوطنية في مواجهة التحديات بشكل عام والتحديات التي لها علاقة بالإعلام"، وحقًا أستغربُ هذا الجمود في حين أنّ كل ما تحتاجه هو أنْ توجد منصّة بها نوع من الانفتاح على هذه المواهب والقدرات الإبداعية، فالميزانية التي ينفقها أيّ تلفزيون حكومي في شهر رمضان على المسلسلات التلفزيونية لو خُصّصت لفتح الهواء على التلفزيون والسماح للشباب بتقديم ما عندهم فإنه سيكون لدينا تفاعل أكبر مع فئة الشباب التي يُشير (أستاذ سلطان) أننا نتحدث عن ما نسبته (70) أو (50%) من الناس، وسنوجد ارتباطًا أقوى بين الشباب وبين المؤسسات الإعلامية ممّا يساهم ويساعد المؤسسات الإعلامية على تجاوز الأزمة التي تُحيط بها، في حين أصبحت غير مُؤثرة على الإطلاق وعاجزة عن إيصال الرسالة العامة.

عندما اشترى مُؤسّس موقع "أمازون" صحيفة "واشنطن بوست" كانت قصةً صادمةً، فـ "واشنطن بوست" كما تعلمون واحدة من أهم الإنجازات الإنسانية في مجال الصحافة كما أدَعّي، وعندما يأتي فردٌ يملك موقعًا إلكترونيًا لبيع الكتب ويشتريها بمبلغ لو لم يشترها به لكان دفعه للضرائب، أي هو من ضرائب الموقع، فهو استقطع من ضرائب موقع "أمازون" واشترى بها صحيفة "واشنطن بوست"، وعندما جلس هذا المشتري مع فريق التحرير ألقى كلمةً مشهورةً تحدث فيها إنه من اليوم وصاعدًا ستُصبح هذه الصحيفة منصّة لتلك الأفكار، هذا هو الفهم الذي جاء به إلى صحيفة "واشنطن بوست"، وهو الفهم الذي تحتاج إليه المؤسسات الصحافية العربية، الرسمية منها والخاصة؛ حتى تستطيع الوصول إلى الجمهور والمنافسة في ظل هذا التطوّر السريع.

مدير الجلسة:

أستاذة نادية، أحبّ سماع وجهة نظرك في هذا المجال.

أ. نادية التركي:

لستُ بهذا التشاؤم بحيث إنه بعد أربع سنوات ستنقرض الصحف؛ لأنّنا رأينا في الغرب من مدة طويلة مخاوف شبيهة، ولكن لا زالت الصحف صامدة وبكل قوتها، وربما لأنّي أعيش في بريطانيا فأرى أنّ نسبة الإقبال لا زالت كما هي، ونسبة التوزيع بالمِثل، ولكن النقلة التي تقع الآن ليس في وسيلة الإعلام نفسها، وإنما في شكلها، في تحوّلها من ورقية إلى إلكترونية مثلًا، فرأينا بعض الصحف انتقلت إلى (الإنترنت) أوجبت الاشتراك فيها في (الإنترنت) مع دفع ثمنها، وهو من جهة لضمان بقاء المُعلنين أيضًا، فهي لديها دخل من الاشتراكات وكذلك من المُعلنين، ولكن أنْ تنقرض الصحف بعد أربع سنوات فهو مُستبعد جدًا، وأتمنى أنْ نلتقي بعد أربع سنوات في هذا المنتدى!

د. عَمّار بكّار:

أنا قلتُ إنّ بعد أربع سنوات ستُصبح هجرة جماعية للمُعلنين والوسيلة الإعلامية التي تعتمد على الإعلان وليس لها منفذ رقمي - إذا صح التعبير -، مثل "الهاتف النقال" أو "الإنترنت"، وفي رأيي الشخصي بين 2018م و 2020م ستنقرض.

أ. نادية التركي:

وهذا الحل الذي اعتمدته الصحف الآن بانتقالها إلى المواقع الاجتماعية وصارت بالاشتراكات ربما أيضًا لضمان هذا الجانب.

مدير الجلسة:

هل نستطيع أنْ نقول إنّ الإعلام الجديد هو قناة أو وسيلة انتقالية للوسائل والخصائص الرقمية والتفاعلية التي عجز عنها الإعلام التقليدي، أستاذ سلطان؟

أ. سلطان بتاوي:

دعنا نقول هي تطوّر لطريقة تواصل البشر مع بعضهم، هذا هو الإعلام الجديد، في السابق قبل ملايين السنين كان البشر يتواصلون بالكلام أو إصدار الأصوات، ثم صار الصوت المرتفع، بعدها ظهرت الصحف ثم الرسومات، فهناك تطوّر في طريقة تواصل الناس، والآن مع التطوّر التقني الحاصل يمكن أنْ تكون شبكات التواصل الاجتماعي هي الطريق الذي نراه الآن، فنحن نرى مثلًا الأشياء الملبوسة (أجهزة)!

رأينا مثلًا كاميرات وأساور إلكترونية صارت تُلبس وتعطيك دقات قلبك، وهذا التطوّر أمر طبيعيّ، فشبكات التواصل الاجتماعي هي تطوير، أهم ما في الأمر أنْ تتبنّى المؤسسات الموجودة هذا التطوير وأنْ تحاول أنْ تكون سبّاقة إليه وأنْ تركب الموجة في أولها.

مدير الجلسة:

هل الهواتف الذكية اصبحت محطات أو مؤسسات صحافية إعلامية مُتنقلة تستطيع من خلال البرامج الموجودة فيها أنْ تقوم بعملية إنتاجية وبعملية نشر وبعمليات كثيرة؟

أ. سلطان بتاوي:

لو قلنا أنّ بإمكان شركات مثل "سامسونج" و"أبل" أنْ تتبنّى هذا الموضوع، تبقى مشكلة الافتقار إلى المحتوى، والمحتوى هذا موجود عند الجهات الإعلامية، وهي المُغذّي الأساسي لأي منصّة، وذلك لأنّ شبكات التواصل الاجتماعي تعتمد على كلام الناس، تعتمد على الإشاعات، تعتمد على الأخبار، إذا سحبت هذه العوامل الثلاثة الأساسية منها صارت مُجرّد مكان خال ليس فيه أيّ فائدة، فشركات الهواتف الموجودة تجتهد لمحاولة تأسيس شراكات استراتيجية مع صُنّاع المواد أو الأخبار؛ من أجل تقديم خدمات جيّدة، ومن المستحيل أنْ يقوموا بهذا الأمر بمفردهم، فهم صنعوا الوسيلة ولكنهم بحاجة إلى مَن يصنع المحتوى.

مدير الجلسة:

دكتور بكار، هل تتفق مع هذا الكلام؟

د. عَمّار بكّار:

المقولة المشهورة هي: "المنصّة هي المنصّة"، فيمكنك أنْ تستخدمها في البداية رغبة في التجريب، ولكن يظل المحتوى هو الأساس، غير أنّ ما نُشاهده بالنسبة إلى "الهاتف النقال" بالذات وأنّه استطاع أنْ يجمع بين عدد من الميزات التي لم تُجمع في السابق في أيّ وسيلة إعلامية أو أيّ وسيلة تقنية أمرٌ جدير بالنظر، فهو معك على مدار الساعة ومرتبط فيك، ويحمل معلوماتك الشخصية، ويمكنه فهم سلوكك وفهم ما تريد، وكل جيلٍ جديد من الهواتف الذكية يحوي قدرة أكبرَ على فهم احتياجاتك والتأقلم معها، وفي الوقت نفسه جاءت تطبيقاته منصّة مُوحدة لكل أنواع المحتوى.

فإذا كنا نتكلم عن المحتوى فهناك نجاح مُنقطع النظير وليس له مثيل في إيجاد محتوًى ناجح في "الهاتف النقال" عبر (متجر البرامج) أو (الأب ستور) الخاص بـ "أبل" والخاص بـ "أندرويد"، وفي رأيي أيضًا إنّ مَن لا يملك تطبيقًا على "الهاتف النقال" عبر السنوات القادمة هو عمليًا لا ينتفع بامتلاكه "موقعًا إلكترونياً"، فنحن لدينا موقع إلكترونيّ - وأنا أشرف على موقع إخباري - يصله يوميّاً حوالي مليون زيارة، حوالي (70%) منها تكون من خلال جهاز "الهاتف النقال".

أي لو لم يكن لنا وجود في "الهاتف النقال"، لانخفض عدد الزوار إلى (30%)، وهذا تحوّل ضخم جدًا، فلو وضعتَ يومًا أمام صاحب "موقع إلكتروني" قرار الاختيار بين "الهاتف النقال" وبين "شبكة الإنترنت"، فسيختار "الهاتف النقال"، من هنا أرى أنّ "الهاتف النقال" قد تجاوز قضية المحتوى، وهو الآن يُرسّخ قدرته ووجوده، وخاصة عبر الشاشات الكبيرة، كل هذه تُساهم في قوة "الهاتف النقال" وانتشاره.

مدير الجلسة:

الشكر لكم جميعًا، والآن أفتح المجال للسادة الحضور لطرح بعض الأسئلة، في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، وكلما اختصرنا كلما كان الوقت كافيًا لطرح المزيد.

متداخل:

تقنيًا كان بودّي أن تنقسم الجلسة إلى قسمين لسبع دقائق على الأقل في المنتصف، حتى لا يُنسي آخر الكلام أوله، وحتى لا نلجأ إلى الأحاديث الجانبية، ثم لنفعّل المُشاركة، فنحن الآن في تعددية ومشاركة.

أذكر حقيقة بحديث عن النبي (عليه أفضل الصلاة والسلام) قوله {عجب ربك من الشاب ليست له صبوة} معناه)، والصبوة هنا هي سلوك المراهقة.

يجب أنْ لا نلجأ إلى كبح السلوك الشبابي، بل يجب أنْ نتجه إلى عمل مُزدوج قوامه التوجيه والضبط، وهذا ينقلني إلى الحديث عن التشريعات، فأشدُّ ما يُمكن أنْ تُعاني منه الدول هو أنْ تضع تشريعات للإعلام الإلكتروني الرقمي، لسبب رئيس هو أنّ مُعظم مُرتادي الإعلام الجديد الإلكتروني هي شخصيات غير معروفة وليست شخصيات حقيقية أو اعتبارية مُسجّلة.

وهنا أودّ نقل الحديث إلى مسار آخر وأوجّه الكلام إلى الزميل الدكتور ياسر، فنحن الآن أمام الإعلام التعددي، والتعددية الإعلامية، وأمام الإعلام الرقمي لدينا إشكالية لم يتناولها الحديث، وهي إشكالية المحتوى الأخلاقي في وسائل الوسائط الإعلامية، وهي قضية كبرى درسناها في المملكة على مدار خمس سنوات واجتمع لها خبراء (أكثر من 45 خبيرًا)، ووجدنا أننا أمام إشكالية ضخمة جدًا، غير أننا انشغلنا بالتشريعات وانشغلنا بالملاحظات السياسيّة وغفلنا عن قضية تنقية المحتوى الأخلاقي.

فلو استعرضنا فقط واحداً بالمائة مما توصّلت إليه الدراسات التي قمنا بها فيما يتصل بالمحتوى الأخلاقي للوسائط الإعلامية لشاب منها الرأس، فأتمنى من الزملاء في المعهد أنْ يعقدوا حلقة خاصة لتناول موضوع تنقية المحتوى الأخلاقي للوسائط الإعلامية، وشكرًا لكم.

متداخل آخر:

عندما يُصنّف الإعلام إلى الإعلام الرقمي والإعلام الورقي والإعلام الفضائي، فهنا يكون التصنيف صحيحًا؛ لأنّه مبني على أساس التقنية المُستخدَمة، أما عندما نتحدث عن إعلام تقليدي وإعلام جديد، فأعتقد أننا هنا نعني بالإعلام التقليدي الإعلام بمفهومه الضيّق، ونعني بالإعلام الجديد الإعلام المُنفتِح على كل التقنيات الجديدة، كما أنّه من الصعب أنْ نُحدد الإعلام الجديد على أنّه استخدام "الفيس بوك" أو "تويتر" فقط، فالحقيقة أنّ هذه وسائل يستخدمها الإعلام الجديد.

الإعلام الجديد هو الإعلام القادر على أنْ يصل إلى المستفيدين من خلال كل الوسائل؛ من خلال الصحيفة ومن خلال "تويتر" ومن خلال برامج الهاتف النقال، ومن خلال كل الوسائل، فأنا أعتقد أنّ المقارنة أو الحديث عن أن الإعلام هو أولئك الذين يكتبون من خلال "تويتر" أو أولئك الذين يستخدمون "الفيسبوك" غير صحيح، فهذه الوسائل بدأت كل المؤسسات الإعلامية المعروفة تستخدمها، وهي بدأت استخدام "تويتر" و"الفيسبوك" ولكنها الآن تتجه إلى إعلام يُعنى بوسيلة جديدة كما تحدث (الدكتور عمار) هي الجوال.

متداخلة:

شبكات التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، يمكن أنْ يكون مُفيدًا، ويمكن أنْ يكون غير مفيد، كما يمكن أنْ يكون وسيلة لاستغلال دول أجنبية للدول العربية، فهل الدول العربية لديها القابلية لإطلاق شبكات تواصل اجتماعية توازي شبكات التواصل الاجتماعي الأجنبية؟

متداخل آخر:

اليوم - مثلما تفضّلت الأخت (نادية) ظهر إلى السطح ما يُسمّى "المواطن الصحفي"، فإذا كان الإعلامي المهني المُحترف لا تحكمه معايير مهنية ولا أخلاقية، وقد تسبب في السابق بحرق لبنان - الإعلام المقروء - والآن بحرق العراق (11 سنة) بحرب أهلية قائمة على مُعطى الفضائيات المؤجّجة، فكيف لنا اليوم أنْ نتحكم في "المواطن الصحفي"؟ فبعضنا لديه عدد من المُتابعين يصل إلى (مليون) و(خمسة ملايين) مُتابع، أي أكثر من مجموع عدة صحف كبرى مُجتمعة، ومع ذلك ليس هناك أي تحكم، هذا أولًا.

رأيناه في المحيط العربي، تُصوّر عمليات النحر، وتأجيج، وانتشار الكلام الطائفي الفئوي، وأحد أسباب الحرائق المشتعلة هو هذا النوع من الإعلام، بل على المستوى الخليجيّ نجد اليوم تباينات محتملة بين الأنظمة والقيادات وبالإمكان السيطرة والتصالح، ولكن عندما نرى ظاهرة التباينات والخلاف الذي يصل إلى الطعن عبر ظاهرة الإعلام الجديد المأجور، فنجد جماعات تطعن بالشعوب والأنظمة، ومثل هذه الجراح يصعب التئامها، فكيف نتعامل مع هذه الظواهر السلبية المُدمّرة؟

متداخل:

أشكركم لإثرائكم الجلسة بالكلام الرائع، وعندي سؤال من شقين: من أين جاء الإعلام؟ ومتى جاء؟ وشكرًا لكم.

أ. نادية التركي:

أولًا أبدأ بالأستاذ الذي سأل عن "المواطن الصحفي" كوني أنا من تعرّضت لهذا الأمر، والسؤال كان عن مصداقية المواطن الصحفي، والحق أنّ الأحداث الأخيرة منذ ثلاث أو أربع سنوات هي التي صنعت نجومًا من هؤلاء أصبحوا اليوم أكثر شهرة من الصحافيين أنفسهم، ونحن نُحيّي منهم مَن يتمتّعون بأخلاق عالية ومَن عرّضوا أنفسهم للخطر في مواقع الأحداث وذهبوا وصوّروا وحرصوا على أنْ يكونوا في قلب الحدث، فقد استفدنا منهم جدًا.

كذلك أريد هنا أنْ أعود إلى (الأستاذ سلطان) الذي أثار نقطة مهمة جدًا أشكره عليها، وهي التفريق بين الأجهزة والوسائل(أيفون، أيباد، وغيرهما) والمحتوى نفسه، وتحدث عن التواصل وتطوّر التواصل منذ بداية البشرية، وللأسف يقع الآن خلط، من يتحدث عن التواصل الاجتماعي أو وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة صار كمَن يتحدث عن هاتف جديد، والحقيقة أنّ التواصل يعني المحتوى، وهنا الأهمية، الأهمية ليست في الهاتف الجديد وليس في "الأيباد" ولا في التكنولوجيا العالية، الأهمية في المحتوى الذي تحمله.

مدير الجلسة:

الشكر للأستاذة نادية، وللدكتور عمّار بكّار، وللأستاذ سلطان بتاوي لتفضّلهم.

نرجو أنْ نكون قد وُفّقنا في طرح الموضوع في معظم أطرافه، ولكم التحية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

متحدثو الجلسة الثالثة

الجلسة الثالثة: صناعة الرأي العام عبر الفضائيات

هذه الجلسة تناقش مدى التزام الفضائيات بمعايير وضوابط العمل الإعلامي من مصداقية وموضوعية واستقلاليّة، والتأثير المتنامي للفضائيات في منظومة القيم وتوجهات الرأي العام، باعتبارها الأكثر قدرة على الوصول إلى المشاهد وتشكيل مواقفه وقناعاته، بالنظر إلى ما مرت به المنطقة من أحداث برزت خلالها الفضائيات كفاعل مؤثر في مجريات الأحداث، من خلال ما تمتلكه من أدوات لصياغة الصورة والمعلومة وفق منهجية مدروسة، تخدم أهدافاً واتجاهات محدّدة، وذلك من خلال المحاور التالية:

- الموضوعية والمهنية.
- المقاييس و الفعالية.

عهدية أحمد

مدير القناة الأجنبية - تلفزيون البحرين

أول إعلامية بحرينية مقدّمة برامج حوارية سياسية باللغة الإنجليزية على مدى عقدين.

التحقت عهدية بصحيفة الجلف ديلي نيوز الإنجليزية عام 1991 كمحررة صحفية وكانت من أوائل الصحفيات البحرينيات اللاتي عملن بالصحافة الإنجليزية، والتحقت بإذاعة البحرين كمذيعة نشرات الأخبار عام 1992م، وبدأت تقديم البرامج الحوارية السياسيّة عام 1993م، وشاركت في تأسيس صحيفة "بحرين تريبون" عام 1997م.

التحقت بوزارة شؤون مجلس الوزراء كمستشارة إعلامية وساهمت في وضع خطط إعلامية ودراسات وتقديم أفكار تصلح لبرامج تلفزيونية لها علاقة بالحكومة وما تقدمه من مشاريع.

أكملت دراسة الماجستير في الإعلام من جامعة لستر البريطانية، وبرزت كوجه إعلامي بحريني نسائي في الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت عام 2006م وكانت المتحدثة الرسمية للانتخابات - كأول منصب من نوعه - وعضو باللجنة التنفيذية العليا للانتخابات ورئيس العلاقات العامة والإعلام.

وعلى صعيد العمل التطوعي والإنساني انتسبت عهدية أحمد إلى جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان في عام 2004م وكانت المتحدث الرسمي باسم الجمعية، وهي أيضاً عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين البحرينية للسنة الرابعة، رئيس لجنة العلاقات الدولية والثقافة.

تلقت عهدية تدريباً بمركز التدريب التابع للأمم المتحدة وحصلت على شهادة تقدير باسم الأمين العام كوفي أنان، ما منحها مهارات في التواصل مع الجمهور وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة.

متحدثو الجلسة الثالثة

فيصل بن حريز

قناة سكاي نيوز عربية

فيصل بن حريز صحفي إماراتي ويعتبر من الصحفيين المواطنين الذين يمتلكون أكثر الخبرات تنوعاً في الإعلام الإماراتي. وكان فيصل ضمن الفريق الذي أسس مركز الأخبار في إذاعة أبوظبي، حيث عمل مذيعاً ومراسلاً ثم محرراً لنشرة الأخبار. انتقل فيصل بعدها للعمل في تلفزيون أبوظبي مذيعاً للأخبار وأسهم في إطلاق نشرة الأخبار المحلية "علوم الدار".

عمل فيصل في إعداد وتقديم العديد من البرامج والنشرات والمواد التوثيقية للإذاعة والتلفزيون، كما أجرى حوارات مهمّة مع شخصيات سياسية وثقافية ورياضية على رأسها الشيخ عبدالله بن زايد وزير خارجية دولة الإمارات.

ويحمل فيصل إجازة في الاتصال الجماهيري من جامعة الإمارات العربية المتحدة، في تخصص الإذاعة والتلفزيون، وهو يتقن اللغتين العربية والإنجليزية.

منتهى الرمحي

قناة العربية

منذ التحاقها بالقناة في 2003م. ولها ثلاثة برامج مختلفة هي "بالمرصاد" و"حوار العرب" و"بانوراما".

أجرت الرمحي العديد من المقابلات الحصرية مع نخبة من الشخصيات المرموقة أمثال الملكة رانيا العبد الله قرينة العاهل الأردني، ورئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، إضافة إلى مجموعة من رؤساء الوزارات والوزراء والمسئولين في العديد من الدول العربية ومن مختلف أنحاء العالم.

وللرمحي، خبرات واسعة في مجال العمل الإعلامي، حيث عملت سابقا كمذيعة ومقدّمة برامج وأخبار بقناة الجزيرة الفضائية القطرية (1996-2003)، وقدمت من خلالها برنامج "حصاد اليوم" وهو برنامج سياسي، وبرنامج "للنساء فقط" ويختص بشؤون المرأة العربية، وكان يمثّل المنبر الوحيد للتعبير عن قضايا المرأة الشائكة في الإعلام العربي.

وخلال الفترة (1990-1996)، التحقت الرمحي بالعمل لدى التلفزيون الأردنيّ، كمقدمة برامج وأخبار حيث تولت عدة مهام في مجالات التحرير والإنتاج لبرنامج "يسعد صباحك" وهو برنامج أسبوّعي منوّع يطرح الشؤون المحلية بوجهات نظر مختلفة.

وتميزت الرمحي في مجال إدارة الحلقات النقاشية، حيث أدارت العديد من الحلقات النقاشية لمؤسسة الفكر العربي في المنتدى السنوي، ومنتدى الإعلام العربي بدبي.

نالت الرمحي جائزة المرأة العربية المتميزة 2011- تقديراً لجهودها في المجال الإعلامي.

عبدالله المديفر

قناة روتانا خليجية

إعلامي سعودي وكاتب أسبوعي بصحيفة اليوم السعودية، له العديد من البرامج الإعلامية مثل نبض الكلام على قناة MBC (سابقاً)، ولقاء الجمعة على قناة روتانا خليجية (مستمر حتى الآن)، وفي الصميم على قناة روتانا خليجية (برنامج يومي في رمضان)، كما قدّم العديد من الدورات التدريبية في مجالات الإعلام والتطوير.

الجلسة الثالثة

مديرة الجلسة:

أُرحّب بضيوفي الأستاذ فيصل بن حريز، والإعلامية الكبيرة منتهى الرمحي، والأستاذ عبدالله المديفر، وأرجو أنْ تكون الجلسة ذات قضايا مميّزة، ونبدأ بأول سؤال: ما هي أسس ووسائل صناعة الرأي العام في الوقت الحالي؟ ومن خلال تجاربكم بوصفكم إعلاميين بارزين في العالم العربي، كيف تنظرون إلى عملكم الإعلامي وتحقيق التوازن بين مُتطلبات النجاح الإعلامي والمهنية وتوجيه الرأي العام للاتجاهات التي تمثل سياسة وفكر المؤسسة الإعلامية التي تعملون بها؟ أستاذة منتهى، تفضّلي.

أ. منتهى الرمحي:

مساء الخير جميعًا..

الحقيقة إنّ السؤال الذي طرحته عهدية وعنوان المنتدى هو خطير جدًا، وهو جدل عُقِدت له مؤتمرات عديدة ولكن بزوايا مختلفة، وتطرّقنا في حواراتنا في زوايا متعددة، نتفق ونختلف في نتائجها، وهذا هو الهدف من مثل هذه المُنتديات والمُؤتمرات.

دعونا نتفق أولًا على أنّه لا يوجد رأي عام يُمثّل شعبًا بأكمله، بمعنى لا يوجد خط سير واحد أو أفكار واحدة يمكن لكل الشعب أنْ يسير عليها، فهناك رأي عام محلّي، وهناك رأي عام فِئوي، وهناك رأي عام جهوي، وهناك رأي عام قومي، وهناك رأي عام إقليمي، وهناك رأي عام عالمي، والرأي العام الأخير، أي العالمي نعرف أنّه يتشكّل فقط في ظروف مُعيّنة وفي مسائل متعلقة بالإنسانية، مثل فيروس "الإيبولا"، فكلنا لدينا رأي عام فيما يتعلق بهذا الموضوع ومحاربة هذه الأمراض، ومحاربة الفقر والجوع، كل هذه المسائل تُشكّل رأياً عامّاً عالميّاً، بشكل أو بآخر، وما يهمني هو الحديث عن الرأي العام المحلّي والإقليمي والعربي الذي نُمثّله بصفتنا مؤسسات إعلامية أو مُمثّلين عن هذه المؤسسات الإعلامية في هذا المنتدى.

دعونا نتفق أيضًا على أنّ الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية رأيها بالعادة يكون غالبًا، وإنْ كانت هذه الطبقة - وهو أمرٌ مؤسف - في بعض المجتمعات العربية على أبواب الاختفاء، فهي إما طبقات غنية وإما طبقات فقيرة، وإما طبقات حاكمة ومُتنفّذة وصاحبة قرار، وطبقات أخرى فقط تابعة.

كذلك نتفق على جزئية ثالثة وهي أنّ الرأي العام فيما يتعلق بالقضايا المحلّية والإقليمية وحتى العالمية لا يُمكن ولا بأي حال من الأحوال تشكيله في ظلّ نظام سُلطوي ديكتاتوري، إنما يتشكّل الرأي العام عندما تكون لديه مساحة من الحرية.

والحقيقة أنّ موضوع الحرية ومساحة الحرية في تشكيل الرأي العام وفي التعبير عنه ليست بجديدة، وإنما ضُمنت بمواثيق الأمم المتحدة، سواء حرية التفكير والاعتقاد، وحرية الانتقال والاتصال، وحرية تبادل الأفكار وحرية الاجتماع، كلها يُفترض بها أنْ تكون مضمونة بمواثيق الأمم المتحدة، وإنْ - للأسف - جلّ أو بعض هذه الحريات في الوطن العربي ليس مضمونًا بعدُ.

ونشير هنا إلى أنّ الشعوب العربية بشكل عام، وأنا لا أحب أنْ أتحدث عن الإعلام الخليجيّ والشعوب الخليجيّة فقط؛ لأنّ الإعلام الخليجيّ ليس مُوجّهًا إلى الشعب الخليجيّ فحسب، هذا إذا ما تحدثت عن المحطات الفضائية الكبرى في العالم العربي، فهو مُوجّه لكل المواطنين والمتابعين العرب، ولكل مَن يُشاهد، حتى أنه مُراقَب من كل الدول الإقليمية وعلى المستوى العالمي، فهو لا يُمثّل الخليجيّين فقط، فما يحدث في مصر مثلًا تتأثّر به دول الخليج، ولذلك الإعلام في الفضائيات الكبرى يُركّز على الشأن المصري بتوجّهات مُختلفة، وليس موضوعنا توجّه اليمين أو اليسار.

وجوهر الموضوع إن الإعلام الخليجيّ لم يعد إعلامًا خليجيًا بحتًا إلا المحطات الأرضية الموجودة في دول الخليج العربية، فالفضاء مملوك لدول الخليج، والأقمار الصناعية كذلك باستثناء مصر، وفيما بعد يمكننا التحدث في كيفية التعاطي مع هذا الأمر.

إنّ الشعوب العربية في مُجملها لديها مُقوّمات تشكيل الرأي العام، هي تتشابه فيما بينها، لذلك عندما يحدث حدث ما في بلد مُعيّن تتسارع الانفعالات وتتسارع الأحداث في بلاد أخرى، مُتجاوبةً مع الرأي العام الذي تشكّل في ذاك البلد، فمثلًا منذ ثورة يوليو 1952م في مصر تبعتها ثورات في غير بلد عربي، وكذا الحال فيما نُشاهده الآن من تحركات

وأحداث في العالم العربي، كذلك ثورة تونس تبعتها أحداث وتحركات في غير بلد عربي وفي أكثر من بلد عربي.

من وجهة نظري، إنّ أهم مُقوّمات تشكيل الرأي العام هو (الدين)، والدين ليس مسألةً حديثةً الآن، بل هي مسألة تاريخية، فـ "جاليليو" عندما قال بكروية الأرض اختلف مع المفهوم الديني، وتضاربت حينها العلمية بالمبادئ الدينية المعمول بها، فقُضِيَ على "جاليليو" آنذاك.

الدين هو أحد الأسباب، أو أحد أهم المقومات الرئيسة في تشكيل الرأي العام، أما الآن فإنّ الدين إذا فُرّغ من قيمته السامية ومن قيمته الأخلاقية والإنسانية فإنّه يتحوّل إلى نوع من أنواع التطرّف، وإذا اجتمع مع هذا الدين فقط جهل التعليم فإنّ هذه كارثة.

والحديث عن التعليم بمفرده بحاجة إلى العشرات من المنتديات في العالم العربي، فكيف إذا اجتمع الفقر والجوع والبطالة والجهل، فإنّ كل هذه المُقوّمات تُشكّل رأيًا عامًا لوحدها من دون دفع من وسيلة أو مؤسسة إعلامية، ومن دون توجيه، وذلك باجتماع هذه المُقوّمات مع سوء توزيع الثروات وقلة العدالة الاجتماعية، كل هذه المُقوّمات التي هي في العالم العربي تتشابه فيها شعوبنا، إذا اجتمعت معًا تشكّل رأي عام أحيانًا نصبح غير قادرين على السيطرة عليه، لا مؤسساتٍ ولا دولة.

الاعتقاد السائد تاريخيًا أنّ الرأي العام من المُفترَض أنْ تُشكّله النخبة من المثقفين والمفكّرين والإعلاميين والفنانين وصُنّاع القرار، ولكن ما نلحظه من التحركات الأخيرة في العالم العربي منذ 2011م وحتى الآن أنّ الشارع قد اكتشف بشكل أو بآخر أنّ هذه النخبة بعيدة عنه، أي أنّها أصبحت موصومةً بالسلطوية.

فالنخبة أصبحت مَلكية أكثر من المَلك، فلم تعد تُعبّر عن رأي الشارع فاتجه إلى الاتجاهات التي تابعناها لاحقًا بعد الثورات العربية، إذْ أصبحت النخبة بعيدةً عن تصوّرات وحاجيات واحتياجات الشارع.

وإذا ما وجدنا بعضًا من هذه النخبة قريبًا فإنّه يكون موصومًا بسلطوية بشكل وبآخر، وهناك خلط واضح، فإذا دافعتَ عن الدولة فأنت تُدافع عن السلطة، وإذا دافعتَ عن مؤسسات الدولة فأنت تدافع عن وسائل الحكم! صار الموضوع مُتشعّبًا ومُعقّدًا، وللإعلام دور كبير في تصحيح مثل هذه المفاهيم والمسارات.

من وجهة نظري ومن تجربتي في الإعلام، إنّ العامل الأهم والأبرز الذي يُشكّل ويتحكّم بالوسائل الإعلامية التي تُساهم أو تُساعد في تشكيل الرأي العام هو (رأس المال)، رأس المال هو المفتاح، رأس المال والتمويل لهذه المحطة أو هذه الصحيفة أو هذه الإذاعة هو الذي يُقرر وهو الذي يُحدد، ورأس المال يختلف حسب النظام السياسيّ وتوجهاته، وحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولهذا يختلف المجتمع الآخر والبلد الآخر من دولة إلى أخرى، ويُساهم بشكل كبير في تشكيل الرأي العام.

والوسائل مُتعددة ومُختلفة، لكننا نعرف أنّ في الوقت الذي كنا نتحدث فيه عن "الهوائي Satellite" والفضائيات فجأةً وإذا بنا كأننا نمنا، ثم استيقظنا على شيء آخر اسمه "الإنترنت" و"وسائل التواصل الاجتماعي"، وهنا أتحدث بالمقارنة بين تجربتي وتجربة بناتي، وبعد "الإنترنت" كان "جوجل"، فـ "البريد الإلكتروني" حدًا أقصى، والآن وسائل التواصل الاجتماعي التي هي تُساهم بشكل كبير في تشكيل الرأي العام أو تحويره، وهنا تأتي مسئوليتنا بوصفنا وسائل إعلام يُفترض أنّها موثوق بها ومعتمدة ومهنية، وهي أنْ تُصحّح الكثير من الأشياء التي تُستخدَم في وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأنّها في كثير منها تكون غير مبنية على حقيقة ولا على قراءة صحيحة، والهدف منها أحيانًا نابع عن مصلحة فقط، وأحيانًا أخرى في سبيل حصد عدد متابعين أكثر، وربما من أجل إرضاء الآخرين.

وفي اعتقادي إنّ الوسائل الإعلامية المُتعددة وهذه العولمة التي انخرطنا فيها أصبحت مُقيّدة لنا أكثر من كونها تُعطينا الحرية في التعاطي مع ما يريده الشارع أو ما يودّ معرفته، وأنا دائمًا أرى ما هو نظرًا إلى العالم "الرأي العام العالمي"، يكون بالنظر إلى العرب "الشارع العربي"، والخشية كل الخشية، وهي خشية مُبرّرة، من أنْ يقودنا "الشارع العربي" بشكل أو بآخر؛ لأنّه أحيانًا يقود بشكل انفعالي لا بشكل منطقي.

هناك نقطة مهمّة تحدثوا عنها في الصباح ونتحدث عنها في كل المنتديات والحوارات، وهي: ما الذي يجعل وسيلةً إعلاميةً تحظى بمتابعة أكثر من غيرها، وفي اعتقادي أنّ جزءًا كبيرًا منها - وأشارت لها عهدية - يعود إلى مسألة المهنية ومسألة الموضوعية.

المهنية والموضوعية لا تعنى قسم "أبقراط"، أي في الطب يُقسم الطبيب بادئ الأمر وبمجرّد أنْ يتحوّل الأمر إلى "تجارة" يجعلك تقوم بتحاليل أنت لستَ بحاجة إليها، فيتحوّل الطب إلى تجارة، في الإعلام لا يوجد مثل هذا القَسَم، هنا إذا رأيت أمورًا لا تتفق مع رؤيتك بوصفك إعلاميًا يكون دور ذكائك وكيف تُحوّر الأمور بطريقة أو بأخرى بحيث تصل إلى مرحلة ما، إلى نقطة وسط.

أفسح المجال الآن لزملائي، وأنا على استعداد للإجابة عن أي سؤال من الأخت عهدية مديرة الجلسة أو من الجمهور.

مديرة الجلسة:

شكرًا لك أستاذة، أريد أنْ أعود معك إلى مسألة مهمة ذكرتيها، هي مسألة المنابر الدينية، والفرق بين المنابر الدينية والفضائيات، ولكن بعدما نُشرك الأستاذ فيصل في الحوار وأسأله عن أسس وسائل صناعة الرأي العام في الوقت الحالي وتجربته بوصفه إعلاميًا.

أ. فيصل بن حريز:

أولًا أشكر القائمين على هذا المنتدى لإتاحة الفرصة للحديث عن موضوع مهم وحسّاس.

دول الخليج العربي - كما تحدثت الأستاذة منتهى - هي المُموّلة للعديد من مؤسسات الإعلام المُؤثّرة، وتحديدًا الإعلام السياسيّ، صحيحٌ أنّ هناك بعض القنوات المعنيّة بالشأن الإعلامي المحلّي، غير أنّ المؤسسات المُؤثّرة بشكل مباشر فيما يتعلق بالرأي العام السياسيّ تقف خلفه دول خليجية ولا يمكن إنكار ذلك، أما فيما يتعلق بأسس وأساسيات صناعة الرأي العام، فنحن لا نتحدث هنا عن مسألة القيم والأخلاق، بل نتحدث عن صناعة الرأي العام السياسيّ في قضية محددة.

ومن المعروف أنّ بداية صناعة الرأي العام لا تكون في مرحلة الشباب بل من مراحل مُبكّرة، وتتعلق بالقيم الدينية وبالأخلاق، وتبنّي قضية مُعيّنة، ثم تنتقل إلى مرحلة قد تكون المسجد، فللدين بشكل كبير تأثير على الأشخاص، كما أنّ الوالد والأم لهما أيضًا تأثيرهما، ثم مرحلة الأصدقاء الذين لهم تأثير مباشر على شخصية الشاب وتبنّيه لفكر مُعيّن أو اتجاه مُحدد، بعد ذلك يأتي التأثير لمرحلة خلق، أي البناء على ما تبنّاه خلال المراحل السابقة، ففي هذه المرحلة تقوم القنوات ووسائل التواصل الاجتماعي بأخذ زمام الأمور.

قبل ظهور مرحلة الإعلام الجديد، كان تأثير القنوات بشكل مباشر على القيم، والكثير من الدراسات تحدثت عن تأثير مثل هذه القنوات على الشباب وعلى قيم المجتمع والعديد من الآثار، ولكن في الجانب السياسيّ تبنّت عدد كبير من القنوات اتجاهًا مُحددًا وكان لها تأثير مباشر، وهنا لم تكن توجد التعددية في القنوات، مما يُحتّم على المُتلقّي أنْ يَنهل من هذه القناة أو تلك، فالخيار محدود جدًا، لذا لا نرى تعددية في الآراء.

في مرحلة لاحقة، جاءت مرحلة "الربيع العربي"، إذْ ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي، وغيّرت من مصداقية بعض القنوات ومن حجم تأثيرها على المُتلقّي، فالإعلام الاجتماعي الجديد كما شاهدنا في الثورة المصرية أو ما يُسمّى بـ "الربيع العربي"، أدّى إلى ارتباك القنوات بشكل عام، حتى صار المُتلقّي أكثر ميلًا لتلقّي الأخبار من هذه الوسائل، وبعض القنوات لم تُدرك حجم وقوة مثل هذه الوسائل الحديثة إلا في مرحلة مُتأخّرة، وحتى الآن لا تزال العديد من القنوات غير مُدركة لحجم التأثير، أو لم تستطع الولوج إلى هذا الحقل الجديد بذكاء.

(الأخ سلطان) في الجلسة الماضية أكّد أنّ المسألة تحتاج إلى طريقة مُغايرة في التعامل، فالخبر الذي يُنشر في وسائل الإعلام، سواء مقروءة كانت أو مسموعة أو مرئية لا يُمكن أنْ تعرض بالفكرة نفسها في وسائل التواصل الاجتماعي، فهناك طريقة مُغايرة لا بُدّ من الالتفات إليها وتسليط الضوء عليها.

حاولت الكثير من القنوات، المحلّية والعربية والعالمية الولوج إلى وسائل التواصل الاجتماعي، لكنها افتقرت إلى الذكاء وعجزت عن تغيير شكل الرسالة، فتغيير شكل الرسالة لا بدّ منه؛ لأنّ المُتلقّي الآن هم الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي، غير أنّ هذه القنوات ظلّت تعرض في مواقع التواصل الاجتماعي رسالة مشابهة لتلك التي عرضتها في الشاشة، والسؤال: هل هناك إيمان في تغيير ما يُقدّم على هذه الشاشة؟

المنافسة تشتد، فمثلًا بعض الشباب من (السعودية) لديهم قنوات على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا على "يوتيوب" بإمكانهم حصد عدد

مشاهدات مرتفع خلال أسبوع فقط، وهذا يعني احتدام المنافسة للتأثير والتأثّر، وأنّ عددًا كبيرًا من المشاهدين فعلًا التفتوا إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

ومع هذا كله، نجد أنّ عددًا من القنوات تداركت هذه المسألة الآن، وأحدثت نقلةً نوعيةً في إدخال مواقع التواصل ضمن سياق عملها، فمثلًا عندنا في "سكاي نيوز عربية"، لسنا قناةً فقط، بل نحن نصنع منصّات إخبارية مُتعددة تعمل بالتوازي في اتجاه واحد، ويكون هناك تغيير في الرسالة عبر التطبيق الخاص بالهواتف الذكية أو على مواقع التواصل الاجتماعي.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت مصدرًا للعديد من الأخبار بعد تحري دقتها، وأصبح هناك عدد كبير من المسئولين السياسيّين الموجودين على مواقع التواصل الاجتماعي يُفضّلون الآن إرسال رسالة إلى العالم أو إلى مُجتمع مُحدد أو إقليم مُحدد عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لذا أصبح التأثير وأيضا الأسس لصناعة الرأي العام غير منحصر على الفضائيات، بل تعدّدت.

من زاوية أخرى، كانت القنوات تستخدم أساليب مُعيّنة، كتراكم الخبر أو تنويع الأولويات لإبراز قضية مُحددة، سواء كانت في اتجاه صحيح أو اتجاه خاطئ، أما الآن فلم تعد تلك الأساليب الناجحة في السابق ناجحة اليوم، فمع تعدد وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر الخبر أصبحت هذه الطرق والأساليب غير ذات تأثير بخلافها في السابق.

صحيح أنّ الإعلام الجديد لم يستطع التغلّب على الفضائيات، ولكنه يسير بخطًى أسرعَ من القنوات الفضائية من حيث حصد عدد المشاهدة وغيرها؛ لذا يتوجّب على المؤسسات الإعلامية أنْ تُراعي هذا التنوّع في الآراء، إضافةً إلى التنويع في طريقة العرض حتى تستطيع مواكبة هذا الإعلام الجديد.

مديرة الجلسة:

لنا عودة معك أستاذ فيصل حتى نتعرّف هل ستكون قنوات التواصل الاجتماعي في يوم من الأيام أقوى من الفضائيات؟ ولكن بعدما نأخذ مشاركة الأستاذ عبدالله المديفر.

أ. عبدالله المديفر:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولًا أشكر المُنظمّين، والشكر ليس للتنظيم وهذا الاستقبال الجميل في هذه المملكة الحبيبة فحسب، بل أشكرهم بالتحديد على موضوع "ثقافة الاختلاف"؛ لذا، دعوني أقصّ عليكم قصةً من خلال تجربتي الصغيرة في قناة "روتانا خليجية"، فقد كان حلمي أنْ أعمل برنامجًا تلفزيونيًا يستضيف كل الناس من جميع الأطياف والشرائح ويُقدّم مادةً للناس، والناس بعد ذلك تحكم، ماذا حدث؟

اكتشفتُ أنّ المشكلة عندنا في قضية قبول التعددية، دعونا من السياسيّة ومن السلطات، نحن نتحدث على مستوى الناس، نحن عرب، وفي داخل كل عربي هناك مُستبد صغير، ولكنه قوي جدًا، فليس هناك قبول لثقافة التعددية عند العرب، فأنت عندما تستضيف مثلًا ضيفًا، "الإسلاميون" بكل أطيافهم قد يتحفّظون على هذا الضيف، يقولون: "لا تأتِ به"، وضغوط كثيرة جدًا تُمارس لكي لا تستضيفه أصلًا، وإن استضفته بالمخالفة يجب أنْ تضعه في دائرة التدمير، لا أنْ تستعرض أفكاره ثم يحكم الناس عليه، فالمطلوب منك أنْ تُدمّره، غير أنّ الكارثة أتت من "الليبراليين" أكثر، "الليبرالية" تقوم على مبادئ الحرية والتعددية والفردية.

فلعندما ننظر إلى السعودية مثلًا، ظننتُ بادئ بدء أنّ الليبراليين سيكونون مُناصرين لهذه الأطروحة (أطروحة التعدد)، بأنْ يُفسح المجال للجميع للتحدث ويُدلي بدلوه، غير أنّ ما حدث خلاف ذلك تمامًا، فظهر لي أنّ السعوديين جميعهم "المحرّك" واحد والاختلاف فقط في "الشكل الخارجي"، بمعنى أنّ المُستبد الصغير الذي بداخله هو دائمًا الأقوى الذي يحسم المعركة.

لا توجد تعددية، لا يوجد قبول للتعددية، ولذلك قبل أنْ أُطالب بحقوق التعددية السياسيّة يجب أنْ نُتغيّر من الداخل، ففي اعتقادي أنّ ثقافة الاختلاف لم تصل إلى الحد الأدنى الذي نحتاجه أشخاصًا عاديين ومُتلقّين ومُشاهدين؛ رجالًا ونساءً يمشون في الشارع، الأمر الذي كان أحد أسباب إصابتي بالإحباط.

موضوع "الشفافية" لم يُكرّسها الإعلام الحكومي، فمثلًا، ونحن في قمّة الخلافات الخليجيّة - الخليجيّة، بين الدول الثلاث (السعودية

والإمارات والبحرين) من جانب، ودولة قطر من جانب آخر، وبوساطات من الكويت وعمان، أي أنّ خبر الخلافات الكبيرة تعلمه الشعوب ولا تجهله، ثم نتفاجأ بالخبر الرسمي بعد أنْ يلتقي زعيمان: "واستعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين"، ثم ماذا؟! لا نعلم، إذاً "الشفافية" غير محترمة، بمعنى آخر قضية التعددية ليست محترمة، فقبل أنْ نتحدث عن صناعة، يجب أنْ نحترم هذه القواعد؛ لكي نصنع الرأي العام، ولذلك أنا أرى العكس، أي "كيف يصنع الشارع الرأي العام لدى المنظومة الإعلامية"، هنا يبدو الحديث الأهم.

كذلك، الناس لديهم فضول، وهو فضول إنساني، فمثلًا في ختام البرنامج التلفزيوني يتحدث المذيع والضيوف، وإذا ببعض الناس يسألون خارج "الأستوديو" عمّا كنّا نتحدّث، هذا الفضول الإنساني جزء يجب أنْ يتحوّل إلى حق، بمعنى حق المعرفة، فهذا الشخص له حق أنْ يعرف ماذا يحدث في السياسة، ماذا يحدث لبلده، وحق المعرفة ليس حقًا مقصورًا على دائرة ضيّقة من الذين يصنعون القرار، إنما حق المعرفة يجب أنْ يكون حقًا أصيلًا لكل الناس، فالميزانية العامة للدولة هي أموال الناس، فلماذا لا يعلمها إلا وزير المالية وبعض مسؤوليه ويُحجب ذلك عن الناس؟!

يجب أنْ يعرف الناس هذه الأموال من أين أتت وإلى أين ذهبت؛ لأننا لا نتحدث عن أموال خاصة، بل نتحدث عن أموال عامة، وكل الأشياء العامة ينبغي أنْ يتحوّل معها الفضول إلى حق من حقوق المواطنين

إنّ الحديث الذي تفضّلت به زميلتي (منتهى) عن الدين هو حديث خطير ومهم، وبعيدًا عن السياسيّين الّذين يستخدمون الدين والسياسيّين الّذين يخدمون الدين، فلنخرج من السياسة، ودعونا في الناس البسطاء العاديين، أي الشباب والبنات والأم والبيت وبقية الأفراد.

نحن في الحقيقة مجتمع معجون في الدين، وأنا أعني هنا كلمة "معجون"، فقد وصلنا إلى درجة أنّ المُلحد حتى يُنكر وجود الله يقول: "والله العظيم لا يوجد الله"، والسارق وهو يسرق يقول: "الله يستر"، فالدين جزء من الثقافة وجزء من التركيبة الدقيقة لنا، ولذلك عندما نُريد أنْ نُناقش الدين سواء في السياسيّة أو في غير السياسة يجب أنْ نناقشه من دون تشنّج، وأنْ نُناقش جميع الأطروحات. مشكلتنا أننا ما إن تحل بنا الأزمات حتى يكون الدين سيفًا في يد أحد يضرب به الشخص الآخر، فنحن نستعدي الناس باسم الدين ونُرغّب الناس باسم الدين وفي الدين، وحقيقة الموضوع أنه سياسة.

ينبغي لنا أنْ نُناقش في أوقات الاسترخاء علاقة الدين بالسياسة، وعلاقة السياسة بالدين، بعيدًا عن التراث الفقهي؛ لأنّ تاريخنا للأسف مليء باستغلال الدين.

تحدثت أيضًا زميلتي عن موضوع المال السياسيّ، وأنا أقول إنّ أخطر ما يُهدد الإعلامي واستقلاليته هو المال المُعلن والسياسة، هؤلاء هم الذين يُؤثّرون وبشكل كبير على هذا الإعلامي، لماذا نكون أدوات رخوة بيد هذه المؤسسات؟ عندما يكون هدفنا وقوّتنا نابعتين من الشارع فإننا نكون طبقةً صلبةً، أما عندما تكون قوّتنا ومناعتنا نابعتين من المؤسسة التي تحمينا، فنحن مؤسسة رخوة، يتغيّر أداؤنا بتغيّر هذه السياسة، وبتغيّر التوجّهات المالية للمُعلن، ولكن عندما يكون الناس هم الأساس في القوّة، سوف نكون طبقةً صلبةً، ولذلك نحن مَن سيُشكّل ولن نكون أداةً لتشكيل الرأي العام، ولذلك لا زلت أقول إنّ الإعلاميين -في الخليج على الأقل- ليسوا طبقةً صلبةً، هم في الحقيقة طبقة رخوة، بمعنى أنّهم يُستخدمون أكثر من أنهم يُؤدّون.

الباحث عن الحقيقة يرفع قيمة الإعلام، غير أنّ المسوّق لفكرة مُعيّنة يُخفض من قيمة الإعلام. كنا نتحدث أنا وزميلتي (منتهى) في لقاء تلفزيوني بعد الجلسة الافتتاحية، واختلفنا في موضوع "الحيادية" و"الموضوعية"، فأنا أرى أنّ الحيادية والموضوعية تعني الانحياز لسؤال المُشاهد في الشارع وليس لرغبته، ففرق كبير بين أنْ تنحاز لرغبة الشارع وبين أن تنحاز لسؤال الشارع، الشارع له حق أنْ يعرف، لكن مشكلتنا أنّنا نُضيع الحقيقة في كم من الحقائق، وأحيانا لا نُمارس الكذب، ولكننا نُمارس (الكذب المُتطوّر)، وهو أنْ نقول كذبة، ولكننا نُركّز على حقيقة لكي نُهمل أخرى، وهنا نقع في كوارث إعلامية.

المُعتاد أنْ يدافع ابن المنظومة عنها، أما أنا اليوم فأقول نحن بوصفنا منظومةً إعلاميةً بحاجة قبل التحدث عن صناعة رأي أنْ نصنع أنفسنا من جديد ونكون طبقةً قويةً وصلبةً تستطيع أنْ تتناغم، فالمعادلة اليوم اختلفت في الإعلام كله في كل العالم، ولذلك يجب أنْ نتموضع بناءً على هذه المعطيات الجديدة.

إعلامُنا سيطر عليه في المراحل الماضية جزءان: الإعلام المُسيّس والإعلام المؤدلج، الإعلام الذي يحمل قيمةً سياسيةً يُريد إيصالها إلى الناس، والإعلام الذي يحمل فكرةً أيديولوجيةً مُحددةً يُريد أنْ يوصلها أيضًا، سواء دينية أو غير دينية. إنّ الإعلامي يجب أنْ يتحرّر من التسييس، كما يجب أنْ يتحرّر من الأدلجة، أما إذا كان داخل إطار التسييس والأدلجة فإنّه لن يُقدّم لنا إعلامًا موثوقاً به أو قائمًا على مهنية، بل سوف تنخفض المهنية كثيرًا؛ لأنّه سوف يتأثر بالأدلجة التي تحملها أو الأدلجة التي يتبنّى أجندتها، وكذلك التسييس الذي سيكون في حقبة لاحقة يضمن له العيش أو يضمن له البقاء في هذه المحطة وإلى آخره.

أعود وأقول، وهذه الكلمة التي أختم بها، ليس دَوْر الإعلام تسويق ما تفعله الحكومات، فالحكومة هي جهاز تنفيذي، والإعلام هو سلطة رقابية يجب أنْ تكون رقيبًا على هذا الجهاز التنفيذي، أما الواقع الحالي فإنّ الإعلام الرسمي هو جهاز علاقات عامة للحكومة، ومن هنا لا يُؤدّي دوره وهو يُسوّق لهذا المُنتج؛ ولذلك نحن لم نكسب.

لدينا في السعودية كانوا يُسمّون التلفزيون "غصب1" و "غصب2" أي القناة الأولى والقناة الثانية؛ لأنهم كانوا لا يشعرون أنه يُعبّر عنهم، ولكن لمّا جاء "تويتر" بخطاب الأشياء التي يُعبر عنها الناس في الإعلام، انكبّ السعوديون بكثافة للتعبير عن آرائهم، ونحن في الحقيقة لم نتوقع أنّ مُجتمعنا بهذا الشكل، ولم نكتشف ذلك إلا بعد "تويتر" وبعد الإعلام الجديد، اكتشفنا مجتمعًا آخر، لماذا؟

لأنّ الناس بدأت تُعبّر، يجب أنْ يستجيب الإعلام، فكما أنه يتأثّر بسلطة المال وسلطة السياسة، يجب أنْ يتأثّر أيضًا بسلطة هذا الشارع.

شكرًا لكرم استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. منتهى الرمحي:

إذا سمحتم لي بسؤال لعبدالله: الإعلامي يجب أنْ لا يكون مُسيّسًا، بمعنى أنْ لا يكون مُنخرطًا في حزب سياسي، أو بمعنى أنْ لا يكون ذا فكر سياسي؟

لأننا في مجتمعاتنا نرى سائق الأجرة يتحدث في السياسة، والنجار يتحدث في السياسة، إنْ أردت شراء لحم تحدث معك عن "القضية السورية" و"داعش"، فكيف لا تُريد للإعلامي أنْ يكون مُسيّسًا، فأيّ المعنيين تقصد؟

أ. عبدالله المديفر:

تجاوزنا موضوع الحزب، والتجربة المصرية مثال واضح، ومصر طالما كانت هي مُلهمة العرب في الأزمنة الماضية، وأعتقد أنّها اليوم لم تعد كذلك، فاليوم الخليج هو العنصر الأقوى في المعادلة العربية، أما الإعلام المصري اليوم ومن أيام الثورة الأخيرة وثورة يونيو تحديدًا، ما الذي حدث؟ الإعلام بدل أنْ يكون مُحايدًا وموضوعيًا، تحوّل إلى ناشط سياسي في التلفزيون، بمعنى أنّك عندما تشاهدين برنامجًا تلفزيونيًا في إحدى القنوات التلفزيونية فكأنّك تقرئين لكاتب يكتب عمودًا سياسيًا يُبدي فيه عن رأيه، والحقيقة هذه ليست وظيفته، وظيفتك أنْ لا تكون مُنحازًا لهذا الطرف أو ذلك، وظيفتك أنْ تنقل لي الحقيقة كما هي والمُتلقّي يحكم يكون؛ يكون يمينًا يكون يسارًا، يغضب يفرح، ولذلك أعتقد أنّ الشكل الموجود في الإعلام المصري لا أتمنى أبدًا أنْ ينتقل إلى الإعلام الخليجيّ.

ففي رأيي أنّ الإعلام الخليجيّ يُمارس الصنعة - رغم العيوب - بشكل مهني أفضل، يعني سواءٌ المحطات الإخبارية أو البرامج السياسيّة في المحطات العامة فهي تُؤدّي أداءً أفضل بكثير من الشكل المصري.

أ. منتهى الرمحي:

تسمح لي بسؤال آخر.

أ. عبدالله المديفر:

بانوراما.

أ. فيصل بن حريز:

أخذت دور المذيع.

أ. منتهى الرمحي:

لسنا في موقف نحكم فيه على الإعلام المصري، أو الإعلام الأردني، أو الفلسطيني، أو سواهم، نحن نتحدّث عن الإعلام بشكل عام، فأنا لا أؤمن ولا أعتقد أنّ الإعلامي يجب أنْ لا يكون مُسيّسًا.

الإعلامي ينبغي أنْ يكون عارفًا التاريخ والجغرافيا وعارفًا ماذا يقول، أمّا فيما يتعلق بالموضوع الذي دائمًا ما نكرره، فلا أعلم إنْ كانت (زلّة لسان) عبدالله حقيقة أم لا، ففي موضوع الحيادية، أيّ حيادية هذه؟ هل بإمكاني الحيادية في القضايا الوطنية؟

هل بإمكاني وأنا أقرأ نشرة أخبار أو أقدّم برنامج "بانوراما أنْ أرى الإسرائيليين يدخلون المسجد الأقصى وأكون حيادية؟ هناك قضايا لا يمكنك أنْ تكون فيها حياديًا، فلا أستطيع أنْ أكون حيادية أمام قتل أطفال، فهل تستطيع أنْ تكون حياديًا، وأنت ترى جثث أطفال قُتلوا بـ"الكيماوي"؟!

"تصفيق من الحضور".

أنا من وجهة نظري أنك لا تستطيع أنْ تكون حياديًا؛ لأنّك في نهاية المطاف إنسان، لك أفكارك وآراؤك، ربما لو كتبتها في عمود في صحيفة لما نُشر، ولكن بإمكانك أنْ تكتبها في "الإنترنت" من خلال "الفيسبوك"، فأنت لك متابعوك؛ لأنّ لك أفكارك. أرى أنّ هذا من حقي كوني إعلاميّة وليس لأحد أنْ يقول لي أنتِ آلة يجب أنْ تكوني مُحايدة.

أ. عبدالله المديفر:

ما قلته قبل قليل وأعيد تأكيده، إنّ الحيادية هي الانحياز لسؤال المشاهد، ولكن عندما تنحاز إلى رغبة السياسيّ، فهذا ليس حيادًا، عندما تسأل السياسيّ سؤالًا يعجبه وتترك السؤال الذي لا يعجبه فهذا ليس حيادًا، وهذا الذي أرفضه، ما أطالب به هو أنْ تبحث عن سؤال المشاهد الذي يقف أمامك خلف الشاشة وتطرحه، ولا تبحث عن رغبته، تبحث عن سؤاله.

أ. فيصل بن حريز:

دعوني أشارككم حتى أحل الإشكالية بينكما، فـ (عبدالله) يذكر التجربة المصرية في القنوات المصرية وكيف كانت تُعرض الآراء بشكل مباشر للجمهور حتى من دون ضيف يتبنّى هذه الآراء، فيكون هو الخصم والحكم، كذلك نُلاحظ أنّ الخطاب موحد أحيانًا بين ثلاث أو أربع قنوات مُؤثّرة في المشهد المصري في اتجاه واحد، ويكون مباشرًا وبشكل واضح، أما (منتهى) فأنت تتحدثين عن المذيع وكذلك عن خلفيته السياسيّة و قراءته، وعن تأثّره لكونه إنسانًا ذا أفكار، ولذلك لن يستطيع أنْ يكون حياديًا أبدًا، فهو سيتأثّر وسيميل إلى ضيف أحيانًا بشكل مُتعمّد أو بطريقة غير مُتعمّدة، وأحيانا الضيف نفسه يُجبرك لأنّ قضيته عادلة فتميل إليه.

أ. عبدالله المديفر:

هذا ما كنتُ أعنيه، أنت لا تحكم، وأنتَ لا تُحاول أنْ تتدخل، أنتَ الآن جئتَ بالضيف وأنتَ لستَ مُقتنعًا بأفكاره، فتعامله على أنك أتيتَ به كما هو، وللناس أنْ تحكم، لا أنت الذي تحكم، فلا تُوجّه الحوار وتأتي بالنتيجة التي تريدها أنت.

أ. منتهى الرمحي:

إذا كنتَ تسمح لي (عبدالله)، هناك نقطة تحدث عنها (عبدالله) وهي مهمة جدًا، أعتقد أنكم تعرفون المثل الذي يقول: "كوني جميلةً واصمتي"، أما أنا فأريد أنْ أقول: "كن خليجيًا واصمت"، بمعنى أنك تعمل في مؤسسة سعودية، وإذا فصلتك المؤسسة هل سيخرج الناس في مظاهرات ليطالبوا بإعادتك؟! هناك مؤسسات إعلامية عدد العاملين فيها (2500 موظّف)، وللموظف أطفال في المدارس وعلى عاتقه قرض للبنك، وإذا قال هذا الموظّف رأيًا لا يتوافق مع رأي المموّل (الحكومة)، فمَنْ سيُطعمه؟

وللمثال فقط، أنا عملت في "الجزيرة" و"العربية" و"التلفزيون الأردني"، ولا زال لي زملاء في هذه المحطات الثلاث، وبعض الزملاء أخبروني أنه عندما استلم إدارة محطة ما شخص من تنظيم الإخوان المسلمين صار الموظفون يداومون على أداء صلاة الظهر، بل كانوا إذا صلى أحدهم ثم رأى هذا المديرَ قادماً يكرّر الصلاة مرةً أخرى !!

أ. فيصل بن حريز:

هذا بالنسبة إلى صمت الخليجيّ، فأنا لدي في برنامجي الذي أديره دائمًا ما أستضيف شخصيات من الوسط الخليجيّ، والحقيقة أننا في الخليج - ونعترف بذلك - الحديث دائمًا ما ينطوي على مجاملة خليجية، سواء على الصعيد المحلّي أو على الصعيد الإقليمي.

عملتُ في الأخبار في الإطار المحلّي، دائمًا التردد في عرض وجهة نظر الشخص وأحيانًا تصل إلى مرحلة أنّ الشخص لا يملك رأيًا أصلًا، بمعنى أنّ رأيه (ذبل) في ذهن الشخص حتى لا يكون له رأي! وهذا ينسحب إلى قضايا محليّة مُتعلّقة بأمور خدماتية، فأجد أنّ الضيوف دائمًا ما تعتريهم مجاملة خليجية في اللقاء؛ لذا نفتقد الرأي الخليجيّ، إذا كان الأمر نفسه مع أساتذة بجامعات، أي على مستوى صناع الرأي الخليجيّين لا

أجد لديهم الجرأة لمخالفة رأي الآخرين من أقرانهم في برنامجي، فكيف على مستوى مؤسسات محلّية أو على مستوى الأشخاص في المجلس؟

وهذه مشكلة، فعندما يرى المشاهد قادة الرأي أو الكتاب الخليجيّين مُتردّدين ويُجاملون بعضهم بعضًا، ومن أمثال ذلك القصة التي ذكرها (عبدالله) عن الخلاف القطري - الخليجيّ، وهنا أقول ينبغي التحدث بدبلوماسية مع التحفظ الخليجيّ، يجب أنْ نتحدث بدبلوماسية ولكن هذه الدبلوماسية يجب أنْ تكون أيضًا واقعية، كما يجب على صنّاع الرأي الخليجيّين في مقالاتهم لمس الخطوط الحمراء، لا أطلب منك تعديها، ولكن أطلب منك طرح الرأي الآخر، دع الناس تعرف، لا أدعو للجدل بل أدعو لمعرفة الرأي الآخر بعيدًا عن المجاملات الخليجيّة.

مديرة الجلسة:

هذا على المستوى الخليجيّ أستاذ فيصل، ولكن ما نراه في الإعلام العربي أنّ الحلقة ممكن تنتهي بكسر أحد الضيوف كرسيه على رأس الآخر، أو أنْ يسكب أحدهم الماء على الآخر! هل هناك حقًا ثقافة اختلاف في الرأي في العالم العربي؟

فيصل بن حريز:

نعم، توجد هذه الثقافة في العالم العربي، أما الذي نراه في بعض القنوات فيكون من الأساس مبنيًا ضمن إطار "الشو" (الاستعراض)، ومع اختلافي مع هذا الأسلوب غير أني أحترم هذه النظرية، وهي بارزة في الإعلام الأمريكي بشكل أكبر، لكن "الشو" عندما لا يكون له بُعد، ويفتقر إلى الذكاء هنا تكون المشكلة حقًا، أما عن الاختلاف فقد عرضتُ التجربة الخليجيّة كوني قريبًا منها، فهنا لا يوجد قبول للرأي الآخر، بل هنا لا يجرؤ الآخر على طرح رأيه، فنحن في المرحلة الأولى كما ذكر (عبدالله)، نحن في مرحلة قد تسبق أيضًا مرحلة الولادة، هي مرحلة الفكرة، أي فكرة أنْ نتقبّل ثقافة الاختلاف وأظن أنّ هذا السؤال من الممكن أنْ نطرحه بعد سنوات وأنْ نُجيب عنه.

أ. منتهى الرمحي:

ولكننا نصل إلى مرحلة نختلف مع بعضنا بعضاً، دون أنْ يُعادي أحدنا الآخر، فيمكن أن أختلف والضيوف كذلك يختلفون بالرأي وفي النهاية نخرج جميعًا من (الأستوديو) ونتّفق دون أنْ يُعادي أحدنا الآخر، غير أنّ الأزمة الحقيقيّة التي تحدث في عالمنا العربي هي أنّ الخلاف يُولّد نزاعًا، والنزاع يُولّد المزيد من التقوقع في إطار أفكارك فقط دون الانفتاح على أفكار الآخرين.

لماذا نحتكر الحقيقة لأنفسنا فقط؟ لنسمع بعضنا بعضًا، ربما يكون طرح هذا المتحدث يحتوي على أمر جيّد، لماذا نمنع أنْ يستمع أحدنا للآخر؟!

مديرة الجلسة:

هل هذا "الشو" يعكس ثقافتنا نحن الشعوب؟ هل "الشو" الذي نراه على التلفزيون نتيجة سلبية أم إيجابية علينا نحن الشعوب العربيّة أستاذ عبدالله؟

أ. عبدالله المديفر:

في الحقيقة أعتقد أنّ الحوار يجب أنْ ينتقل إلى طرف آخر، إذْ ينبغي لنا أنْ نحترم هؤلاء الجالسين (يُشير إلى الحضور في المنتدى)، فأرى أنْ نفتح المجال لهؤلاء المشاهدين ليتداخلوا وينقدوا، ولا نحتكر الحديث لأنفسنا فقط، وهم في أكثرهم أساتذة وأفاضل، وينبغي أنْ نكون نحن في مكانهم، وهم يجلسون هنا. هذا ليس تهرّبًا، ولكني أشعر أننا بحاجة إلى مداخلات المشاهدين.

مديرة الجلسة:

ما كان يفترض بالمنظّمين أنْ يختاروني لإدارة جلسة ضيوفها إعلاميون، لأعود الآن إلى الأستاذة منتهى مُجددًا بالسؤال: الدين وتشكيل الرأي العام، هل تعتقدين أنّ الدين يلعب الآن دورًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام؟ هل سنشهد يومًا يكون للمنابر الدينية حصة أوفر على الفضائيات؟ وهل ستكون النتيجة سلبية أم إيجابية؟

منتهى: أعتقد أننا متأخرون قليلًا بهذا الطرح، فالدين قد ساهم فعليًا في تشكيل الرأي العام، والدين في المدرسة والجامعة والمسجد وعند الأصحاب وفي وسائل الإعلام، ولنا في مصر مثال، و(عبدالله) فتح الباب أمام قريحة الإعلاميين ليتناولوا مصر بعد استعراض مثالها وهو البلد العزيز علينا.

يمكن القول إنّ مصر أخذت مسار التغيير، فقد رأينا جميعًا كيف أنّ وسائل الإعلام في مصر في مرحلة سابقة فتحت أبوابها أمام أشخاص غير مؤهلين لأنْ يُخاطبوا الناس لا بلغة الدين ولا

بغيرها، وكيف كانوا يُقدّمون تفسيراتهم ويضفون عليها قداسة النصّ الذي هو مُقدّس، وهم أيضًا غير مؤهلين إعلاميًا للظهور في الفضائيات، مما أدّى إلى ردة فعل عكسية، وصار رجال الدين عرضة للتهكّم والسخرية في وسائل التواصل الاجتماعي.

حقًا مما يُثير الاستغراب أنْ يضع الإنسان نفسه في غير موضعها، فالإعلامي مكانه القنوات، وأنت رجل دين مكانك منبر المسجد لا القنوات الفضائية لتُقدّم برنامجًا مدته ساعتان تطرح فيه فتاوًى عجيبة وغريبة، وربما يتراجع عنها في اليوم التالي، وأمورًا "ما أنزل الله بها من سلطان".

أستاذ فيصل: فقط تعليق بسيط، أحيانًا تُستغل مثل هذه الشخصيات، بمعنى أنّ بعض المذيعين قد يتعمّد استضافة شخصية ليس لها ثقل ديني بهدف الإساءة إلى الدين، كما أنّ الفتوى الغريبة العجيبة قد تكون عنونًا مميّزًا لصحيفة مُعيّنة، فحتى الصحيفة التي لها ثقل أو القناة ذات الثقل أو من أجل (الشو)، ومع هذا يُفترض بهؤلاء أنْ لا يستضيفوا هذا الرأي لأنّه لا يستند إلى مرجع ولا إلى واقع، وحقيقة بعض الأشخاص يُحاولون الإساءة للدين، وأحيانًا استغلالاً لمعرفتهم بتأثير الدين وثقله لدى الناس، إضافة إلى مُحاولات جذب الجمهور.

مديرة الجلسة:

نسمع الآن الجمهور، متمنية على المتحدثين أنْ يُعرّفوا بأنفسهم وبالمؤسسة التي ينتمون إليها.

متداخل (د. عبدالله المدني):

شكرًا لك (عهدية). تطرّقت (الأستاذة منتهى) إلى موضوع المنابر الدينية، وأنا أريد أنْ أسألها: المجتمع الهندي على سبيل المثال -كوني مُتخصصًا بالشؤون الهندية-، هذا المجتمع الهندي فيه عشرات الأديان ومئات المذاهب، و(50%) من سكان الهند يعانون من الفقر والجوع والمرض، لكنهم مع ذلك يملكون مساحة كبيرة للاختلاف وتبادل الرأي!

دائمًا ما يسألني طلابي: "لماذا نجحت الديمقراطية في الهند ولم تنجح في الدول العربية؟"

سابقاً كانوا يسألون: "لماذا نجحت الديمقراطية في الدول الغربية ولم تنجح لدينا؟" أما الآن فقد صاروا يخجلون قليلاً ويسألون: "لماذا لم تنجح لدينا ونجحت لدى الهند؟".

دائمًا ما أكرر لطلابي إنّ نجاح الهند في المساحة الواسعة من اختلاف حرية الرأي والتعددية والتباينات الفكرية، ترجع إلى أمور ثلاثة، أولها الإنجليز الذين زرعوا هذه الخصلة أو الظاهرة في الهند منذ القرن 18م، بعدها عزّز ذلك ثقافة المهاتما غاندي وهي "سياسة اللاعنف والتسامح"، وهو لم يأت بها من فراغ، وإنما هي مَغروسة في الثقافة الهندية منذ أقدم الأزمنة، وثالثاً حينما استقلّت الهند وجاءت الديمقراطية لم يكتفوا بالديمقراطية، وإنما دعموها بدعامتين أساسيتين؛ الدعامة الأولى هي الفيدرالية من أجل أنْ تأخذ كل ولاية نصيبها وتتحكم في شئونها الداخلية، والدعامة الأخرى هي العلمانية كون لا أحد يتحكّم في الدين، وأنّ الدولة أو الحكومة مُحايدة إزاء كل أديان الدولة، وبالمناسبة قبل يومين أو ثلاثة أعلن رئيس الوزراء الهندي تأسيس وزارة لـ "يوجا"، وأعتقد أنّ الجميع سمع عنها، ولكن لماذا "اليوجا" تحديدًا؟ لأنّ "اليوجا" بحسب مفهوم الهنود تقي من الكراهية وتبعث على الأمل والتفاؤل، وتُخفّف من الإحباط وتزرع التوافق الروحي ما بين المجتمع والنظام.

أمر آخر إذا سمحتِ لي (عهدية)، فقد تطرق الإخوان إلى ما يدور خلف كواليس بعض الفضائيات، وأنا شخصيًا لي تجربة مع قناة "الجزيرة"، شاركت عدة مرات في برنامج "الاتجاه المعاكس"، وفي إحدى المرات كان الموضوع المطروح هو "العمالة الآسيوية في الخليج"، وكان الضيف الذي يُقابلني من قطر الشقيقة، قبل دخول البرنامج تباحثنا وتحاورنا فلم نجد هناك أي نقاط اختلاف بيننا؛ لذلك مضى النصف الأوّل من البرنامج هادئًا، في الفاصل اجتمع بنا "فيصل القاسم"، وقال: "خرّبتوا دين البرنامج، بدّي إياكم تسخنوا البرنامج بدي كل واحد يشتم الثاني"، فهو يطلب منّا أن نتشاتم من أجل أنْ يسخن البرنامج، فهذا ما يدور خلف كواليس الفضائيات وفي بعض البرامج الحوارية.

أ. منتهى الرمحي:

الحقيقة أننا في العالم العربي إذا ذكر لنا العلمانية في الهند استغربنا، وعجبي من هذا الاستغراب، فنيمَ (ماليزيا) تتفوّق علينا؟

هم اهتموا بثلاثة أمور مهمة أعلنوا عنها صراحة: "التعليم والتعليم والتعليم" ،

وفيم تتفوّق علينا (الهند)؟

الحق أننا ماهرون في رفع الشعارات فقط، وإذا تحدثت عن العلمانية فأنت كافر، واذا قلت علمانية تتحدث عن نظام دولة مدنية فأنت كافر!

بل وصلنا إلى مرحلة لا يتحمّل فيها الناس كلمة الحق، وكلما قلت كلمة حق قالوا: "كلمة حق يُراد به باطل"، ويُقسّم المجتمعات العربية عموديًا بين علماني وكافر وليبرالي وبين مُتديّن فقط، هناك أناسٌ يؤدون واجباتهم الدينية من صوم وصلاة في المسجد وهم على الجادة المستقيمة، وليسوا مُنتمين لحزب مُعيّن ولهم آراؤهم، أرجو أنْ نصل في يوم من الأيام إلى الهند وماليزيا وأندونيسيا.

متداخل:

أحبّ أنْ أوضّح نقطة الخلاف الحميدة بين (منتهى) و(عبدالله) فيما يتعلق بالموضوعية والحياد، في الوقت الحاضر لا توجد موضوعية ولا يوجد حياد، ولكن علينا أنْ نبحث عن الدقة، والدقة في المعلومة عندما تُنشر أو تُبث هي أسلم في الوقت الراهن؛ لأنّ هناك مَن يقف خلف هذه المؤسسات الإعلامية ويوجّه رسالتها في إطار مُحدد.

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فأنا أعتقد أنّ الدين مُسيطِر علينا، فقد ألبسنا أنفسنا عباءةً أطول ممّا نحن نلبسها الآن، والذنب ليس ذنب المجتمع، بل تتحمّل السلطة التي سمحت بفجوات كثيرة أنْ تمرّ من خلال وسائل الإعلام، فالآن نحن نواجه حربًا داخليةً بين بعضنا بعضًا، ليس على مستوى المجتمع فحسب، بل حتى داخل الأسرة الواحدة، مَن يقف مع هذا الشيخ وهذا العالم ومَن يقف ضدّه وغيره، وفي النهاية إمّا أنْ تكون معنا أو ضدّنا.

وإنْ قلت بالعلمانية مثلما قالت (منتهى) فأنت كافر ليس لك علاقة بالواقع، وهذه مشكلة، والمشكلة الأخرى ما تحدثت عنه (منتهى) من خوف الناس على أرزاقهم، الحقيقة أننا لا نُريد أنْ نتصافى مع بعضنا بعضًا، والسلطة عليها أنْ تُعيد حساباتها وأنْ تقول ماذا تريد أو أنْ تترك المجتمع، أو مثلما فعلت لنا في 2005م و2006م "كوندليزا رايس" (الفوضى الخلاقة)، ونتجت عنها 2011م، فهل نحن بحاجة إلى أمر آخر في 2016م و2017م؟ هل نحن بحاجة إلى حرب عالمية ثالثة؟ أمور كثيرة تحدث أمامنا والصمت الرهيب هو الذي سيُردينا إلى الهاوية (لا سمح الله).

مديرة الجلسة:

السؤال مدته (30 ثانية) أو (مداخلة 40 ثانية) فقط، وسنبدأ في حساب الوقت.

(متداخلة) د. سهير المهندي:

بالنسبة إلى الموضوع الذي تناولتموه فهو فعلا موضوع شائك وقد تناوله الكثير في السابق وكتبوا فيه الكثير من الدراسات والبحوث، غير أنّي سأشير إلى عدد من النقاط الرئيسة والمهمة.

هذا الموضوع يتناول موضوعًا أخلاقيًا هو "أخلاقية مهنية"، ومن جانب آخر ما مدى علاقة وارتباط القانون بالمهنية الإعلامية، وارتباط الدين بالمهنية الإعلامية والأخلاقيات بوصفها فلسفةً وارتباطها أيضًا بالإعلام، هي جوانب ثلاثة مهمّة لا بُدّ أنْ نُركّز عليها ونتطرق لها، والإخوان تطرقوا إلى الجانب الخاص بالدين وقالوا إنّ بعضهم لا يخاف ويكتب ما يشاء، ولكن هذا ربما يستقيم وفق أنظمة وقوانين ونظريات الدول الأوروبية والغربية في أمريكا، ونحن لن نتناولها بالمنظور نفسه، ولكننا نقول إنّه طالما هناك دين فإذًا يُفترض أنْ يكون هو الرادع لضمائرنا في كتابة ما نتناوله من جوانب أو مواد إعلامية، ومثل ما تفضّلت (الأستاذة منتهى) وقالت إنّه لا بُدّ لنا أنْ نحكم بعقلنا، إذا كان الأمر صحيحًا أو خطأ، إذا كان الأطفال يموتون أمامنا فهل هذا خطأ؟ بالتأكيد هو كذلك، فلا بُدّ أنْ نُقيّم وفق ضميرنا ونُقيّم وفق أفكارنا، ولذلك المهنية الإعلامية تحكم علينا أنّه ينبغي لنا أنْ نحكم وفق الموقف الذي نعيشه، وحقيقة لم يعد يوجد اليوم نوع من الحياد ولا نوع من الموضوعية، إلّا أنّ الموقف هو الذي يحسم هذه الحيادية وهذه الموضوعية.

متداخل:

أعتقد أنّ ثقافة الاختلاف هي المقابل للثقافة الأحادية، الثقافة التي ينتج عنها فرض وقسر ومن ثَمّ ثقافة كراهية، وبالنتيجة ثقافة عنف؛ ولذلك فحين نقول ثقافة اختلاف هي ليست اختياراً، هي ثقافة لا مجاوزة لها، يجب على المجتمعات اعتناق مثل هذه الثقافة.

دعيني (أستاذة عهدية) أتطرق إلى ما تحدث عنه (أستاذ عبدالله المديفر) عن فكرة برنامجه وهو برنامج ناجح وله صدًى جيّد، فكرة التعددية، فكرة أنْ يعكس الإعلام التيارات والأطياف والأفكار المختلفة في المجتمع هي فكرة ممتازة وعلى المجتمع أنْ يعكسها فعلاً، غير أنّ الفكرة التي اختلف فيها مع (أستاذ عبدالله) من خلال مشاهدتي للبرنامج هي أنه ليس هناك اعتراض على المختلف، الاعتراض على العنيف، على المعتدي، حين يأتي شخص أختلف معه ولكن يستخدم خطابًا عنيفًا ويُحرّض على العنف أو يطعن في أعراض ناس، هنا يأتي الاختلاف.

مسألة الدين مسألة مهمّة جدًا، ولكن دعونا نتفق على أنّ القضية ليست هي الدين، هي الأيديولوجيا التي تتخذ لها قاعدة من الدين، وهذه هي المشكلة، المجتمعات الخليجيّة والعربية بشكل عام لا ترضى في دينها، وأكثر واحد قد نعدّه مفرّطاً في الدين لو أنك استخدمت عنده أسلوباً فيه نوع من الانتقاص للدين لرأيته يثور فيك، أنا أعتقد أنّ هناك نقطةً مهمةً وربما لم تطرح، خصوصًا وأنّ هذه الحلقة كانت عن صناعة الرأي، الرأي العام هل هو صناعة المجتمع باتجاه فكرة واحدة؟ بمعنى توحيد رأي المجتمع أم هو صناعة ثقافة يتخلف من خلالها رأي عام؟ شكرًا جزيلاً.

مديرة الجلسة:

شكرًا لكم. أستاذ عبيدلي مداخلة أم سؤال؟ أنت تحدثت كثيرًا على المسرح، فنريد سؤالاً.

أ. عبيدلي العبيدلي:

أعتقد أنّ قضية الحوار قضية حضارية، بدليل أنّ أول آية نزلت في القرآن ((إقرأ))، والقراءة هي دعوة للصمت والقبول برأي جديد، لو قدر لـ "عبدالله العروي" اليوم أنْ يُعيد كتاباته لكان قال: "إنّ العرب أمّة فضائية" بدل أنْ يقول العرب أمّة صوتية، وأنا أعتقد أنّ هناك قضيةً حضارية تُسيطِر على سلوكنا وهي نفي الآخر، وأول خطوة لتغيير هذا السلوك باعتقادي هي أنْ نبدأ في التربية في البيت وبعدها المدرسة وبعدها المجتمع، فنحن يبدأ إقصاؤنا لحظة ولادتنا، نعاني حقيقة من الإقصاء الذي يمارسه علينا الأبوان ثم المدرسة ثم المجتمع ثم الدولة ولذلك نحن بحاجة إلى ثورة تُغيّر مفهومنا للقبول بالآخر والتعايش معه وعدم إقصائه، شكرًا.

أ. عبدالله المديفر:

هناك جزئية في قضية الدين، فقبل قليل رُبط حديث الدين، بالفقر، وبالجهل، وأنا لا أريد أنّ الدين يُطرح على أنّه أحد عناصر التخلف، فالدين قيمة إلى الإمام، الدين قيمة ترفعنا من الأسفل، كنا متخلفين فلما محمد (عليه الصلاة والسلام) بهذا الدين ارتفعنا وصرنا ذوي قيمة، فالدين هو عنصر من العناصر، استخدامنا السيئ هو الذي يأخذنا باتجاه الانحطاط، فقضية هذه المتوالية أعتقد أنه يجب أنْ يكون فيها انفكاك، يجب أنْ لا يُطرح الدين بالتوالي والتوازي مع التخلّف.

أ. منتهى الرمحي:

يا (عبدالله) يبدو بيني وبينك مشكلة، فقد ذكرتُ بشكل واضح أنّ الدين إذا فُرّغ من محتواه السامي يتحوّل إلى تطرّف ممقوت، إذا فُرّغ هذا الدين من محتواه السامي وأضفنا إليه فقرًا، وجهلاً، وبطالةً، سيتشكّل لنا رأي عام (لا نريده).

أ. عبدالله المديفر:

لم أقصد أنْ أُعقّب عليك، ولكن أعتقد أنّه يجب أنْ يُربط الدين بالفقر والجهل في اللاوعي وكأنّه أحد عوامل التخلف، على العكس، الدين قيمة كبيرة وطاقة إيجابيّة، تدفع إلى الامام، الأمر الآخر الذي تحدثت عنه السيدة وهو أمر مهم جدًا، وهو مَن يحدّد الحرية؟ وأين سقف الحرية؟ ما هو القانون؟

نحن في مجتمعاتنا عقلية القبيلة هي مَن تُسيطر على صنع القرار وليس عقلية القانون، فليس هناك مثلا قانون "واحد + واحد + اثنين"، أبدًا، وإنّما القانون الذي يصلح اليوم، غدًا لا يصلح، والذي يصلح غدًا سنغيّره، بمعنى أنّ القضية هي قضية المزاج العام، والحكمة التي يراها صاحب القرار وإلى آخره، ولكن أعتقد أنّ الحرية المُطلقة هي مَرض لا يقول به أحد، ولكن يجب أنْ يكون ضابط الحرية أمرين فقط.

الجزئية الأولى هي المساس بمقدسات الناس في ذلك المجتمع، فالمقدسات تختلف من مجتمع إلى آخر، لكن المقدسات التي يجتمع عليها الناس يجب أنْ يُجرّم أي تعدٍّ عليها.

الجزئية الثانية هي قضية المساس بالأمن الوطني للدولة وليس الأمن الوطني للحكومة، هاتان النقطتان التعرض لهما يجب أنْ يكون هو الخط الذي يُحاسب عليه مَن يخرج في الإعلام في إطار الحريات.

الأمر الثالث الذي تفضل فيه الدكتور (صالح زياد) هو القول إنّي لا أستضيف مَن يُحرّض على العنف أو أطروحاته عنيفة إلى آخره من هذا الكلام، إذا كان في الجزئين، أي حكم وفق الأولى والثانية، وإذا تعرّض إلى أحد بهجوم خاص، أي إساءة شخصية فإنّ له الحق أنْ يشتكي في المحاكم؛ لأنّه أساء إليه وبإساءة واضحة في القانون، بغير ذلك لن نستطيع أنْ نضبط الموضوع.

فبصراحة نحن الإعلاميين نتبع المزاج المُسترخي، فلما تكون الأمور مُسترخية تجد نفسك تسير قليلًا، وإذا تأزمت الأمور قليلًا تعود إلى الوراء، فأنت تقرأ المزاج وليس القانون؛ ولذلك نحن نحتاج في مجتمعاتنا الخليجيّة إلى وضع قوانين إعلامية أكثر دقة يكون المُرتكز عليها هذين الشيئين: احترام المُقدسات العامة التي يتفق عليها الناس واحترام الأمن الوطني للدولة.

أ. فيصل بن حريز:

أنا عندي تعقيب لـ (الدكتور صالح زياد).

مسألة هل الآن الفكرة الموجودة في المؤسسات الإعلامية أو حتى على صعيد الحكومات لصنع رأي عام في اتجاه مُحدد في اتجاه مُعيّن من قضية ما أو قضايا مُختلفة في هذا الاتجاه، أم صناعة ثقافة يُبنى عليها ثقافة المجتمع يحدد من بعدها هذا المجتمع اختياره وتوجهاته، وبناءً عليها يخلق الرأي العام.

بمعنى هل الآن المؤسسات الإعلامية تخلق هذه الثقافة المُتنوعة في ذهن المُتلقّي ثم يترك الأمر للمُتلقّي؛ لاختيار اختياراته وفقًا للمعطيات والمعلومات المنسابة إليه أم هي تُحدد في اتجاه مُعيّن؟ نعم هي للأسف تُحدد في اتجاه مُعيّن بشكل أو بآخر مع اختلاف الطبيعة، ولكن تُلقى رسائل بحيث إنّنا نخلق وعيًا لدى المُتلقّي، خاصة في الإعلام المحلي القريب دائمًا من الشارع، ما يعزز فقط الثقافة ويترك الخيار لك، ويبقى التوجيه بشكل أو بآخر هو الفكرة الأطغى.

أ. عبدالله المديفر:

أنا أقول لا ينبغي لنا التطرّف في هذا الجانب أو ذالك، فالإعلام ثلاثة أنواع، هناك إعلام يتبنّى أطروحة سياسية واضحة، فيقول لك: "هذا منهجي السياسيّ"، مثل قناة "المنار" التي تعبر عن توجهات حزب الله بوضوح أمام الناس، فأنا لا أطالب قناة "المنار" أنْ تكون حيادية ومهنية، فهي الآن صاحبة رسالة تُريد أنْ توصلها عبر هذه القناة، فهذه القناة مُعلنة لرسالة سياسية بوضوح تُعبّر عن توجهات ذلك الحزب أو هذا.

أيضًا التي تتبنى فلسفةً دينيةً مُحددةً، ولنفرض وجود قناة تتبنّى الفقه الشافعي وتُريد أنْ تعرض الفقه الشافعي وتسوّق له، هذه القناة مُتبنيّة أطروحة فلا مشكلة معها، فليست هناك أي مشكلة مع الإعلام الحر، والإعلام العام، والإعلام الإخباري، يجب أنْ يكون هذا الإعلام هو مَن يصنع الرأي وفق المعطيات الحرة والموضوعية والنزيهة، أما الذي يضع (راية) على قناته ويقول: أنا قناة الحزب الفلاني، أنا قناة المذهب الفلاني وأسوّق لها"، فلا خلاف معه، على العكس تمامًا، فهذا حق مشروع، هذا تسويق، ولكن نحن نتحدث عن القنوات العامة، الّتي يشترك فيها المجتمع كله، أحب أنْ تكون وفق الأطروحة التي تنحاز إلى سؤال المشاهد.

أ. فيصل بن حريز:

أي يصعب تحقيق هذه المسألة، فتبقى الحيادية مسألةً يصعب على أي قناة ادّعاؤها الاتصاف بها، بمعنى الدقة مثلما تكلّم (الدكتور الرواس) عن أنّه يعني بالحيادية دقّة الخبر والتأكد من مصداقيته؛ ولأنّ أصلًا الآن أيّ قناة إذا لم تتأكد من دقة الخبر، صار يلفظها الشارع، ففي السابق كان بإمكانها أنْ تُمرّر رسالة ثم تُعيد صياغتها بطريقة ثانية، أما الآن فقد أصبح على المؤسسة الإعلامية أنْ تُدرك خطورة أنّها غير دقيقة، أي أنّ هناك ضرورةً تُحتم عليها ذلك.

وبعد مدة مع تقدّم التواصل الاجتماعي، يُصبح المشاهد ذا احترافية وذكاء في هذا الجانب، وبشكل متواز، ثم سيرفض بنفسه أي عدم دقة، وسيكون بالإمكان انتقائية الخبر بسرعة عن طريق التواصل الاجتماعي أو الفضائيات وبالإمكان البحث عن المصدر، فالمصدر صار سهلًا، الأمر الذي يُحتّم على القنوات التطوّر الحاصل، وأنْ تتأكد من دقة الخبر، وبالنتيجة أنْ تقترب من الحيادية المطلوبة.

المتداخلة (د. منى هجرس):

رئيسة جمعية "معاً لحقوق الانسان": لديّ سؤال عن ظاهرتين سلبيتين ملاحظتين في المجتمعات العربية، الظاهرة الأولى هي عزوف الشعوب عمومًا عن المشاركة السياسيّة، والمشاركة في الإعلام الاجتماعي وحتى وسائل التواصل الاجتماعي، فنحن في بداية الثورات في "الربيع العربي" كنا نُلاحظ أنّ كل الناس تشارك، وبالتأكيد التصادم والثورات وصلت

-كما تفضلتم- إلى العالم الافتراضي وصارت حروب حتى على وسائل التواصل وفي الإعلام، وفي فضائياتنا كلها، الآن نُلاحظ أنّ هناك الكثير من قطاعات الشعوب عزفت عنها، وصارت لا تحبّذ حتى فتح القنوات الفضائية الإخبارية، فهي تُريد مشاهدة أي أمر سلبي من واقعنا.

الظاهرة الثانية أننا نُلاحظ أنّ هناك شعوبًا بأكملها تجهل قضايا وأزمات تجري في دول عربية أخرى، فمثلا استوقفتني كلمة (أ. منتهى) إنّ الفضاء الإعلامي مملوك من الخليج، و (أ. عبدالله) يقول إنّ دول الخليج هي تشكّل الثقل السياسيّ الآن في المنطقة إقليمياً، وأنا خليجية أسافر كثيرًا واختلط بعرب كُثُر من النخب ومن الشعوب بسبب مجال عملي الحقوقي، فبصراحة عندما أجلس مع كثير من الشعوب العربية وأتكلم بصفتي خليجية يتكلمون معي بسلبية! ليس لشخصي بل على العكس، يقدرونني ويعدونني استثناءً عندما يرَوْن مني شيئًا إيجابيًا، ولكنهم يتحدثون عن شعوب الخليج بطريقة سلبية بسبب صورة نمطية مفادها أنّ شعوب الخليج مجموعة بدو جالسين على آبار من النفط والثروات، وأنّهم مُتبلّدو الإحساس، لا يشعرون بالشعوب الأخرى، وأنهم لا يستحقون حتى الثروات، هذه رؤية بعض الناس وليس كلهم، وما أعنيه أنّ هناك صورة نمطية من شعوب عربية لشعوب الخليج، هذا مثال لأقول إنّ هناك ثقافة كُره للآخر، هذا الآخر هو عربي أيضًا.

ومن ثَمّ سؤالي: هل هناك استراتيجية إعلامية، تسير عليها هذه القنوات الفضائية؟ وحتى إعلامنا عمومًا سواء فعلاً العالم الافتراضي وفي الفضائيات، هل هناك استراتيجية فعلاً تخدم قضايانا وتخدم منظومتنا القيمية والأخلاقية؟ وهل هناك تقييم الآن لتجاربنا الإعلامية؟ وهل هناك آلية أصلًا لتقييم هذه التجارب؟ هل ننجح فعلًا في توصيل أو صنع الثقافة أو صنع الرأي الإيجابي الذي هو قبول الآخر وهو موضوعنا؟

أ. منتهى الرمحي:

أنْ يكون الفضاء خليجيًا لا يعني أنّه ينقل صورة الخليج، ولا أنّه يعرض ما يجري في الخليج، إلا إنّه يبقى مملوكًا خليجيًا بمعنى أنّ رأس المال في الفضاء هو خليجي، ولكن توجّه المحطات الكبرى، محطات "البان أراب" ليس الترويج للثقافة الخليجيّة أو تغيير الصورة الذهنية عن الخليجيّين، وليس فقط الخليجيّين، الذين عنهم صور نمطية معينة، هناك صورة ما متوافق عليها عن الشعب المصري، وهناك صورة ما متوافق عليها عن الشعب الفلسطيني، وعن السوريين أو اللبنانيين وكذا عن الخليج، سواء كانت إيجابية أو سلبية، سواء كانت تشبهنا أو لا تشبهنا، هي صور ذهنية عن الشعوب المختلفة أو الأمم المختلفة.

فكون الفضاء مملوكًا الآن من دول الخليج لا يعني أبدًا أنّه يعكس مشاكل دول الخليج، وهنا قال (عبدالله) و(فيصل) أمرًا مهمًا عن خلافات خليجية - خليجية واضحة لا يختلف حولها اثنان، غير أنّ كل هذه المحطات لا تُسلّط الضوء عليها؛ لأنّ هذه القنوات تعتمد دائمًا الدبلوماسية الخلفية لحل هذه المشكلات حفاظًا على هذا الهيكل الذي اسمه "مجلس التعاون الخليجيّ"، وذلك من أجل الحفاظ على ثباته ولا تهتز صورته، ولكنه لا يعرض ما يجري في دول الخليج بشفافية، فلا شفافية في التعاطي مع الأزمات التي تعصف بدول الخليج وبعضها بعضًا، وحتى كيف هو تصوّر دول الخليج لسياساتها الخارجية للتعاطي مع الشأن الليبي مثلًا أو السوري.

هناك توجهات مُعيّنة لإنشاء هذه المحطة، وهناك أهداف لإنشاء أيّ محطة فضائية، فلا أعتقد أنّ الهدف من إنشاء "الجزيرة" أو "العربية" أو "سكاي نيوز" هو الترويج لأي دولة خليجية أو الحديث عن أنّ هذه الدولة الخليجيّة مُتقدّمة ومُتطوّرة.

ومثلًا إذا كنتِ من مُتابعي قناة "دبي"، فلنفترض أنّ قناة "دبي" بها كل هذه المساحة من الترويج الإعلاني والدعائي لدبي، فإنّ هذا يخدم دبي المدينة في الإمارات العربية المتحدة، وكذا تلفزيون "أبو ظبي"، أما "سكاي نيوز" فلا! فهي أمر مختلف لا يُعبّر عن أبوظبي.

وكذلك "العربية" هي في بعض النواحي تُعبّر عن السياسة السعودية الخارجية، سياسة السعودية في التعاطي مع ملفات مُعقّدة في العالم العربي والعالم الخارجي، ولكنها لا تعكس صورة الشعب السعودي، وأعتقد كذلك "الجزيرة"؛ لأنّ "الجزيرة" لا تشبه الشعب القطري، والشعب القطري لا يُشبه "الجزيرة".

أ. عبدالله المديفر:

أرجع وأقول: إنّ أزمتنا الأساسية هي أزمة التعامل مع الآخر، فمُشكلتنا أنّنا نتخوّف من الذوبان في الآخر، والتعايش هو ما ينقصنا، فالتعايش ليس هو الذوبان، التعايش يعني أنْ يكون هناك مياه جارية بين قطع ثابتة، هذا هو ما نحتاجه، وليس التعايش أنْ تتنازل عن رأيك، ولكن التعايش أنْ لا تُجبر الآخرين على رأيك، فينبغي أنْ يكون هناك مساحة نفسية.

وفي رأيي، إنّ التعايش هو ثلاث دوائر، دائرة الفكر ودائرة النفس ودائرة السلوك، فذلك المُختلف عنك إذا أتاه ضرر وهو ظلم عليه، وأنت تعرف أنّ هذا ظلم وهذا خطأ، ولكن داخليًا تفرح لما أصابه، وهو خطأ فادح، فينبغي لك أنْ لا تفرح، بل يجب أنْ تتوافق الاستجابة النفسية والاستجابة السلوكية مع الاستجابة الفكرية، فلا ترضَ الظلم حتى على الذين تختلف معهم. إذا تخلصنا من ثقافة الاستبداد وكان الرهان على التنمية أولًا وليس على أيّ برنامج آخر فسوف تتحوّل هذه الشعوب التي ترينها الخليجيّة وغير الخليجيّة إلى أشياء أخرى أفضل.

وللعلم، فإنّ الخليج خلال الـ (50 سنة) الماضية ليس هو الخليج البدو الذي تتحدثين عنه، فالخليج اليوم بحسب معرفتي على مستوى المملكة العربية السعودية مثلًا لدينا (200 ألف) مبتعث يُقدّمون صورًا مُبدعة في كافة دول العالم التي يدرسون فيها، فاليوم الشباب السعودي يتأثّر ويُؤثّر، واليوم الشباب السعودي يُقدّم رسالةً تتفوّق على أساتذته وهو في عمر العشرين وخمسة وعشرين. الشعب السعودي اليوم أكثر من (50%) منهم أقل من (20 سنة)، فنحن شعب شاب قادم بقوّة، عنده رغبة في الحياة وفي المشاركة، كما أنّ لديه رغبةً في التأثير وفي أنْ يُمارس فعلًا حضاريًا، ليس هذا على مستوى السعودية فقط وليس على مستوى الخليج فحسب، بل على مستوى الوطن العربي وطموحه إلى العالمية بإذن الله تعالى.

أ. فيصل بن حريز:

في كلمة: لكي تصنع الرأي العام يجب أنْ تحرص على تثقيف هذه العقول وأنْ تُتيح لها بالفعل أنْ تتبنّى أيّ رأي، ثم بإمكانك بطريقة أو بأخرى إذا ما اعترفت بوجود هذه الآراء أنْ تتّجه بهذه الآراء إلى طريقة إيجابية تُثمر على المجتمع أو على الوطن أو على المنطقة ككل.

أ. منتهى الرمحي:

كلمة أخيرة: الحقيقة إنّ الإعلام وظيفته أنْ لا يُروّج باعتقادي لفكرة التعايش، ففي رأيي إنّ لفظة (التعايش) تزوّدك بإحساس من الغصب على العيش مع طرف آخر، فهناك فرق بين التعايش والعيش معًا. فكرة العيش معًا في المكان الواحد هي فكرة التسامح، وفكرة أنّي أنا وأنت واحد ونشبه بعضنا ونتمتع بالحقوق والواجبات نفسها، هذه هي الثقافة التي يجب أنْ تتعزز.

وباعتقادي إنّ الإعلام ذو دور كبير في ذلك، وأذكر على سبيل المثال أنّنا في قناة "العربية"، وفي برنامجي تحديدًا (بانوراما)، كنتُ دائمًا أتجنب ذكر ما يحدث في سوريا على أنّه قتال طائفي؛ سني، شيعي، علوي، درزي، ولكن أُجبرت في بعض الأحيان على ذلك، فقد كنتُ دائمًا أتحدث عن خلاف سياسي، أُحاول أنْ أُروّج لفكرة أنّ هناك خلافًا سياسيًا في طريقة حكم البلد، ولكن أُجبرنا في لحظة من اللحظات عندما استخدم الطرف الآخر الدين وتحدّث عن مقام "السيدة زينب" وعن الحرب المقدّسة، ثم دخل "الجهاديون" و"الدواعش" على الموضوع، فأُجبرنا أنْ نتحدث بهذه التصنيفات التي كانت بالنسبة إلي بوصفي إعلامية ومسؤولة عمّا أقول - وأحاسب عما أقول متجنّبة؛ لأنّي دائمًا مع العيش المشترك، وشكراً جزيلاً.

مديرة الجلسة:

أحبّ أنْ أشكر الأساتذة فيصل ومنتهى وعبدالله، على وقتكم ومشاركتكم في الجلسة الثالثة من منتدى الإعلام السياسيّ "صناعة الرأي العام عبر الفضائيات"، وأجمل كلمة ننهي بها الجلسة هي كلمة " التعايش"، فإنّ مصلحة الوطن العربي في هذه الكلمة "التعايش وتقبّل الرأي الآخر"، شكرًا لكم جميعاً.

نبذة عن منظّم المنتدى
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

معهد البحرين للتنمية السياسيّة، هو معهد وطني يتبع مجلس الشورى في مملكة البحرين، تأسس بموجب المرسوم رقم (39) لسنة 2005م، ويرتكز مجال عمله على نشاط التوعية والتدريب، بهدف نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة، ورفع مستوى الوعي السياسيّ والتنموي، والنهوض بالمسيرة السياسيّة في مملكة البحرين، تحقيقاً لأهداف المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى.

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، كما جاء في مرسوم الإنشاء، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2. توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
   (أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
   (ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
   (ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3. نشر وتنمية الوعي السياسيّ بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4. دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسيّة والقانون الدستوري.
5. دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6. دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7. ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8. توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9. دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الانسان.
10. تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11. تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12. إعداد مؤهلين للإنخراط في العمل السياسيّ.

يرأس المعهد مجلس أمناء يتكون من نخبة من الشخصيات الوطنية والأكاديمية، ويتم تعيينهم بموجب أمر ملكي.

ويمكن الاطلاع بشكل تفصيلي على أهداف المعهد ومرسوم إنشائه، والتعرف على مجلس الأمناء وكافة المعلومات الأخرى الخاصة بالمعهد من خلال زيارة موقعنا الإلكتروني: www.bipd.org.bh

معهد البحرين للتنمية السياسية

Bahrain Institute for Political Development

@bipdbh